www.kassioun.org

1074

الاثنين 13 حزيران 2022

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

امتحانات الشهادات تفضح المستور!

[07]

الافتتاحية

الرد: تنفيذ 2254 فوراً

نفذ الاحتلال «الإسرائيلي» فجر الجمعة الماضية اعتداءً جديداً على سورية، ضمن سلسلة اعتداءات متواصلة منذ عدة سنوات، كان الأساس الذي تجري عليه طوال الوقت، هو استمرار الأزمة السورية وتعمّقها.

الجديد في العدوان الأخير، وإلى جانب وقاحته السافرة، هو أنه يمكن اعتباره من أكبر موجات العدوان عبر سنوات، وهو غير مسبوق من حيث نتيجته؛ حيث أدى للمرة الأولى إلى إخراج مطار دمشق الدولي عن العمل بشكل كامل.

واستهداف المطارات المدنية وإخراجها عن العمل، هو أمرٌ لا يحصل عادة إلا في الحروب الشاملة، بل وحتى في الحروب، فإنه يعتبر أمراً غير اعتيادي؛ على الأقل، من باب مخالفته للقوانين الدولية المعنية في أوقات الحرب.

إنّ تصعيد درجة العدوانية الصهيونية ضد سورية، لا يعبر عن نفسه بعمليات القصف فحسب، بل وأيضاً عبر محاولات تسريع إجراءات الاستيطان في الجولان السوري المحتل، وعبر العمليات المنسقة للالتفاف الغربي شبه المعلن على 2254، سعياً وراء «حلولٍ» تسعى لتثبيت وضع الكيان في منطقتنا، ضمن الظروف العالمية الجديدة التي تسير في غير صالح الكيان، وفي غير صالح الغرب عموماً...

وإذا كان من غير الممكن فصل تصاعد العدوانية هذا عن مجمل الصراع الجاري على الساحة الدولية، وخاصة عن مآلاته المتعلقة بالكيان ومستقبله، إلّا أنه من غير الممكن أيضاً فصله عن إحساس الصهاينة بأنهم آمنون من الرد!

إنّ اعتداءات الصهاينة على كرامة السوريين وسيادتهم وسيادة بلدهم، تستدعي رداً حقيقياً وجدياً يلجمهم. وما يعيق رداً بهذا المستوى، هو الوضع السوري الكارثي على كافة المستويات؛ من تهجيرٍ ما يصل إلى نصف الشعب السوري من أرضه، إلى الحالة الاقتصادية الاجتماعية المأساوية، إلى تقسيم الأمر الواقع... وإلخ..

وحل هذه المسائل جميعها يمر عبر طريق واحد، هو إعادة توحيد الشعب السوري والأرض السورية عبر الحل السياسي الشامل على أساس القرار 2254.

إنّ المسؤولية واقعة على كل الأطراف السورية في الدفاع عن الكرامة السورية؛ فعلى جانب النظام أن يأخذه حصته من المبادرة لتنفيذ الحل السياسي، بإنهاء عدم الجدّية اتجاهه، ووضع الاعتبار الوطني فوق كل الاعتبارات الأخرى.

وعلى المعارضة أن تنهي اللعب ومحاولات الإيحاء بالموافقة على 2254، وأن تكون مؤهلة لتشكيل وفد تفاوضي جدي ووازن للمباشرة بتنفيذ القرار.

إنّ الطريق الأقصر والأسرع للرد على الاعتداءات الصهيونية، هو عبر حلٍ سياسي شامل على أساس القرار 2254، ينهي الوضع المأساوي لسورية والسوريين، ويضع الأساس لوحدة الشعب والأرض بشكل حقيقي، وتالياً الأساس للدفاع عنهما دفاعاً فعّالاً يسترد الكرامة الوطنية المهدورة!

شؤون عمالية

اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال

04

شؤون محلية

مصدر ربحي جديد ومضمون لصالح شركات التأمين

08

شؤون اقتصادية

5 نقاط تجعلنا نتأمل الأفضل في القرن الحادي والعشرين

11

شؤون عربية ودولية

الهند حاضرة وبقوة: «مشاكل أوروبا ليست مشاكل العالم»

20

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الأجور.. الصراع سيستمر لأجلها

إن الأجور هي أكثر القضايا التي يجري تداولها في مواقع العمل وفي الشارع وفي الجلسات الخاصة والعامة، وبين جميع العاملين بأجر، كون الأجور بالنسبة لهؤلاء قضية حياتية مرتبطة إلى أبعد حد بمعيشة العمّال وعائلاتهم، لتأمين حاجاتهم الضرورية، التي تمكنهم من تجديد قوة عملهم المنهكة إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

يجري التداول في وسائل الإعلام المختلفة منذ فترة عن السبل التي تؤدي إلى زيادة الأجور باعتبار أن ما تم تحقيقه من زيادة غير كاف، وذهبت تلك الزيادة إلى بطون الناهبين لها قبلَ أن يستلمها العمال، وأحد أركان الحكومة يصرح بأن تحسين الوضع المعيشي لا يتم بزيادة الأجور ولم يخبرنا كيف سيتم تحسين الوضع المعيشي للعمال والفقراء عموماً إذا لم تجرِ زيادة حقيقية على الأجور، فهل هناك خطط سحرية عند الحكومة لتخرج الزير من البير أم سيبقى الوضع على ما هو؟ لقد حفظنا الدرس جيداً فهناك طريقة واحده تلجأ إليها الحكومة للزيادة، تتفق مع المثل الشعبي الذي يقول «من دهنه سقّيله» تذهب إلى رفع الدعم وتحرّر الأسعار من الدعم الذي تتغنى به على مدار السنوات السابقة واللاحقة ومن هذه الوفورات كما تقول الحكومة ستزيد الأجور، أي ستزيد أجورنا من جيوبنا الخاوية والخالية وهي بهذا الأمر تكون قد ضربت عصفورين بحجر واحد، أولاً، أعادت توزيع الدخل الوطني المتمثل بالنسبة بين الأجور والأرباح لصالح الأرباح أي لصالح قوى النهب، والعصفور الآخر الذي أصابته بحجرها هو إسكات النقابات ومنعهم من «النقّ» عن الأجور وهم بدورهم سيعملون ما بوسعهم لأقناع العمال أنه ليس بالإمكان أفضل مما هو كائن.

لم يصدر عن النقابات الموقف المطلوب عملياً، والذي يعبّر عن الكارثة التي وصل إليها العمال، بل انجرّت في طرحها إلى تلك المواقع التي تسير بها الحكومة في قضية الأجور، وبدأت تقول: الزيادة على الأجور مرتبطة بالموارد، ولكنها لم تحدد أية موارد ستتم من خلالها زيادة الأجور بل تركت الأمور مفتوحة لأن تحديد مصدر الموارد التي ستتم من خلالها زيادة الأجور وهي من مصادر قوى النهب والفساد الكبيرين، يعني موقفاً لا يتوافق وشراكتها مع الحكومة في مواقفها واستعاضت عن المواجهة دفاعاً عن حقوق العمال بموقف هي تعلم عدم دقته وعدم فائدته في تحسين مستوى معيشة العمال، حيث تبنّت تحسين متممات الأجور وأشادت به كإجراء يُستعاض به عن الزيادة المطلوبة والعادلة.

إنّ قضية الأجور قضية سياسية بالدرجة الأولى قبل أن تكون قضية موارد، حيث تعني: الموقف من الناهبين، فبقاء الأجور على ما هي دون زيادة حقيقية من جيوب الناهبين، حيث الموارد التي تُمكّن من زيادة حقيقية، يعني انحيازاً واضحاً للناهبين على حساب المنهوبين، وهذا الواقع يدركه العمال تماماً بحسهم الطبقي، وبعملهم الفعلي خلف الآلات، ويعرفون أن طريق حصولهم على حقوقهم ليس بالتصريحات والخطب، ولكن له مسار آخر سيذهبون إليه في اللحظة التي تكون مواتية لذهابهم.

مؤسسة التأمينات مغيبة عن العمال

إن أغلب نصوص قانون التأمينات الاجتماعية رقم /92/ لعام 1959وتعديلاته تركت الصلاحية الكاملة لرب العمل في تسجيل عمّاله في مؤسسة التأمينات الاجتماعية وفي الإبلاغ عن إصابات العمل التي تحدث في معمله وفي إبلاغ الشرطة عنها وفي مسك سجلات الخاصة بعماله وتأميناتهم مع فرض بعض العقوبات المالية البسيطة عليه في حال تخلفه عن تنفيذ التزاماته دون وجود مؤيد قانوني أو جزاء جدي يجبر صاحب العمل على تنفيذ التزاماته وفق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وتردعه.

■ ميلاد شوقي

مفتشو التأمينات

ترك القانون المذكور مسؤولية مراقبة تنفيذ أحكام قانون التأمينات على الجولات التفتيشية التي يجريها مفتشو التأمينات على المعامل والمصانع لمتابعة تنفيذ صاحب العمل لالتزاماته ومدى تقييده بنصوص القانون حيث نصت المادة 110 منه على «أنه تخضع كافة المنشآت وأماكن العمل المشمولة بأحكام القانون للتفتيش من قبل مفتشي المؤسسة أو رؤسائهم» ولكن للأسف الواقع أثبت فشل عمل هؤلاء المفتشين لعدة أسباب منها الفساد وتلقي الرشاوى من قبل أصحاب العمل هذا إذا استطاع هؤلاء أساسا الدخول إلى المصانع بالرغم من أن لهم صفة الضابطة العدلية فيما يخص مخالفة أحكام القانون ولهم في سبيل ذلك الحق في دخول محال العمل في المواعيد العمل المعتادة لإجراء التفتيش اللازم والاطلاع على السجلات والمستندات المتعلقة بتنفيذ أحكام القانون وتساعدهم في ذلك قوى الأمن الداخلي وغيرها من السلطات المختصة وفي حال ممانعة صاحب العمل تيسير عمل المفتشين أو عرقلتهم يتم تنظيم الضبط اللازم بحقه لإحالته إلى القضاء المختص، ولكن حتى لو التقوا بالعمال فالعمال لا يستطيعون التحدث بكل صراحة مع المفتشين بسبب خوفهم من تسريحهم تعسفياً من أعمالهم، وخاصة أن قانون العمل رقم 17 لعام 2010 أعطى حق التسريح التعسفي لصاحب العمل، وهنا أصبح العمال بين سندان المطالبة بحقوقهم الطبيعية والمشروعة وبين مطرقة الفصل من أعمالهم.

باب القضاء

وجاء في المادة 114 من قانون التأمينات الاجتماعية حيث نص في الفقرة الثانية من المادة المذكورة أنه في «حال ترك العامل العمل ولم يكن مشتركاً عنه لدى المؤسسة يلتزم صاحب العمل بأن يؤدي له تعويضاً نقدياً يعادل مثلي أجره الأخير عن كل سنة عن مدة خدمته لديه ولا تلتزم المؤسسة في هذه الحالة بدفع أي تعويض أو معاش للعامل مهما كان نوعه، وفي حال إقامة الدعوى من قبل العامل على صاحب العمل تقوم المؤسسة بمساعدته برفع الدعوى أمام القضاء لتحصيل حقوقه» أي إن باب القضاء متاح أمام العامل للمطالبة بحقوقه التأمينية ولكن طريق القضاء يبقى طريقاً شاقاً وطويلاً بالنسبة للعامل بسبب إجراءاته البطيئة وتكاليفه ناهيك على أن أغلب العمال لا يعلمون بحقوقهم ولا يعرفون كيف يطالبون بها بسبب غياب حملات التوعية لهم، خاصة وأن أرباب العمل يوهمون العمال بأن المبلغ المقتطع من راتبه لقاء تأمينه يذهب كضريبة للدولة وليس من مصلحتهم ليتهرب من تسجيلهم.

دور اللجان النقابية

وإذا كان يوجد في المعامل أو المصانع الكبيرة لجنة نقابية فإنها لا تقدم ولا تؤخر وأغلب اللجان النقابية التي من المفترض أنها تمثل العمال يشكلها صاحب العمل عادة على مزاجه إلا ما ندر، لذلك فهي غير قادرة على التعبير عن مصالح العمال ولا الدفاع عن حقوقهم، والواقع أثبت ذلك والدليل قلة عدد العمال المسجلين بالتأمينات بالنسبة لمجموع عدد العمال والعمال الذين يحالفهم الحظ في التسجيل يسجلون بأجر الحد الأدنى للأجور مهما بلغ أجر العامل بالزيادة عن أجر الحد الأدنى، وبهذا يخسر العامل جزءاً مهماً من أجره التأميني في حال وصل إلى سن المعاش أو أراد الاستقالة وبهذه الحال يحصل على الدفعة الواحدة فقط.

وأغلب اللجان النقابية التي من المفترض أنها تمثل العمال يشكلها صاحب العمل عادة على مزاجه لذلك فهي غير قادرة على التعبير عن مصالح العمال ولا الدفاع عن حقوقهم

الأجور يا سامعين الصوت

مازالت الحكومة تتنكر لحقوق العمال، وبالأخص منها أجورهم، حيث حدها الأعلى لا يرتقي إلى حد الفقر العالمي، وتتجاهل تضحياتهم ودورهم في عملية البناء منذ ما قبل انفجار الأزمة وازدادت في ذلك خلال الأزمة، فالعامل السوري يعمل «بانتمائه الوطني وبإخلاصه» كما يقولون له، ويتحمل كافة الظروف الصعبة، حتى نفد صبره، إذ طالما هو الحلقة الأضعف ويدفع فاتورة النهب والفساد المستشري الذي أنهك البلاد والعباد. وخاصة بعد الحصار على شعبنا من قبل الغرب وفي مقدمتهم الأمريكان، الذي أظهر هشاشة السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة في ظل تآكل الدعم الاجتماعي المستمر، الذي حصل عليه العمال من خلال نضالاتهم السابقة، حيث دفع آلاف العمال ثمنها من لقمة العيش، أما السياسات الاقتصادية الاجتماعية التي تمضي بها السلطة التنفيذية، لا ترتقي إلى مستوى الأزمة والمتغيرات والأزمات التي عصفت بالبلاد، بل تلبي مصالح قوى النهب والفساد وأصحاب الخوات المتعددة، حيث ازدادت هيمنة قوى الفساد والنهب على السوق المحلية إلى أقصى حد بهدف الحصول على الأرباح الفاحشة من خلال هذا الاستغلال الوحشي لمقدرات البلاد معتمدة بذلك على تشريعات الحكومات التي تضرب بعرض الحائط الدستور وحقوق الإنسان بعيش كريم.

■ نبيل عكام

هناك مسؤولية كبيرة على عاتق النقابات والقوى الوطنية كافة في البلاد، والجزء الأكبر يقع على النقابات وخاصة اتجاه العاملين بأجر التي تمثلهم. الأمر الذي يستدعي من النقابات إعادة تقييم أسلوب وطرق عملها السابقة وعلاقاتها مع السلطة التنفيذية، والعمل على وضع طرق وأساليب حقيقية وفعالة لحماية العاملين بأجر وحماية مواقع عملهم وحماية قطاع الدولة من الخصخصة التي تمضي بها الحكومة عبر صمت النقابات وربما مباركتها، وما تقوم به النقابات اليوم من زيارات ميدانية للعمال في مواقع العمل وغيرها من الأعمال المشابهة على أهميتها، تبدو وكأن الغاية منها إرضاء الحكومة والبهرجة الإعلامية، وإسكات العمال أو خفض أصواتهم بمطالبتهم بحقوقهم ومصالحهم وخاصة الأجور التي هي أدنى من متوسط المعيشة بأكثر من عشرة أضعاف، فأول من يدفع ثمن ضعف التنظيم النقابي هم العاملون بأجر. إن القضايا الاجتماعية والاقتصادية وخاصة المعيشية من القضايا الوطنية ذات الأولوية التي تحافظ على الاستقرار المجتمعي، وتعتبر مصالح العاملين بأجر في مقدمتها حيث يمثلون أوسع شريحة في المجتمع، وتجاهلهم يعتبر جريمة لا يمكن أن تغتفر. لذلك لا بد لنا من أن نبحث في الخلفية المنبثقة منها هذه النقابات التي يطغى عليها الانعزال عن القاعدة العمالية لتحسين وتطوير عملها، عندما نتمعن في هذه الخلفية نجد أن جميع مكونات الهرم النقابي تعمل ضمن مفهوم أقل ما يقال عنه خاطئ للنضال النقابي. يعتمد هذا المفهوم على طريقة بيروقراطية غير كفاحية للعمل النضالي النقابي، عبارة عن مذكرات وكتب بيروقراطية، مما ساهم في تراجع العمل النقابي وعدم الاستجابة للمطالب العمالية المستحقة لهم. وبالعودة إلى موضوع الأجور والغلاء والوضع المعاشي المزري للعاملين بأجر، لا يمكن النضال من أجل تحسينه بنجاح، من خلال المذكرات والكتب أو التحدث بالمؤتمرات النقابية المختلفة المعزولة عن قواعدها العمالية الذين يكتوون بنار الغلاء وارتفاع الأسعار. لذلك من الضروري على النقابات انتهاج أساليب مختلفة تماماً عن الكتب والمذكرات أو إصدار توجيه عقد ندوة هنا أو هناك. الوضع يتطلب بداية وقبل كل شيء إقناع العمال والنقابيين بضرورة النضال ضد الغلاء وارتفاع الأسعار، وتحسين الأجور بما يحقق كرامة العامل في العيش الكريم. وتحديد الخطة الكفاحية ووضع العمال على أهبة الاستعداد والاستفادة من تاريخ التحركات العمالية السابقة في بلادنا ومختلف البلدان الزاخرة بالنضالات والأساليب والأدوات الفاعلة. وعلى النقابات أن تكون متيقنةً ومؤمنة بأن التغيير قادم، ولن تستمر هذه الأوضاع المأساوية التي أنهكت العمال والعباد.

الطبقة العاملة

الجزائر- عمال وكالات التشغيل في إضراب

نفّذ عمال وكالات التشغيل إضراباً عن العمل لمدة ثلاثة أيام منذ السادس من الشهر الجاري من أجل تحقيق مطالبهم المرفوعة ومنها إدراج طبيعة العمل المهني والترفيعات الدورية بالإضافة إلى إعادة النظر في النقطة الاستدلالية. حيث قررت النقابة الوطنية لعمال الوكالة الوطنية للتشغيل الدخول في هذا الإضراب بشكل دوري ومتجدد لمدة 3 أيام، من كل أسبوع، وأكدت النقابة في بيان لها أن خيار الإضراب جاء بعد عدم استجابة من قبل السلطات المعنية والإدارة، لتلبية مطالب العمال المرفوعة، وأضافت النقابة أن الإضراب سوف يبقى قائماً، داعية جميع العمال إلى المشاركة فيه.

موريتانيا- إضراب عام مستمر والإدارة في تعنّت

أفاد ممثل عمال الشركة الموريتانية المغربية للاتصالات «موريتل» أن العمال دخلوا في إضراب مدته أسبوع، بدأ من الاثنين الماضي بعد سلسلة احتجاجات لمطالبة إدارة الشركة بالاستجابة لمطالبهم، وأن إضراب عمال الشركة لقي تجاوباً كبيراً وصلت نسبة المشاركة نحو 100%، غير أن إدارة الشركة لا تزال تواصل التعنت، رغم استعداد العمال للحوار لتفادي الإضراب أو تخفيف تأثيره على مصالح المواطنين. وأضاف العمال أنهم مصممون على إثبات وجودهم، وأخذ حقوقهم غير منقوصة، التي رفعوها منذ بداية الحراك والمتمثلة في تحسين الظروف وإيجاد إطار قانوني داخل المؤسسة يضمن حقوق العمال ويحمي مصالحهم. وأيضاً على إثبات وجودهم كعمال وطنيين داخل هذه المؤسسة، وأضاف أن العمال سيدخلون في إضراب آخر ابتداء من يوم 20 من الشهر الجاري، ولمدة أسبوع آخر.

بريطانيا- عمال السكك الحديدية يعتزمون الإضراب لثلاثة أيام

قررت نقابة عمال السكك الحديدية البريطانية القيام بإضراب عام يشارك فيه أكثر من 50 ألف عامل بالسكك الحديدية يستمر لمدة لثلاثة أيام يبدأ في أيام 21 و23 و25 من شهر حزيران الجاري بعد فشل المفاوضات مع إدارة الشركة وعدم التوصل إلى اتفاق مع المشغلين من أجل تحسين الأجور. وقال الأمين العام للنقابة: لدينا أزمة تكلفة المعيشة، ومن غير المقبول أن يفقد عمال السكك الحديدية وظائفهم أو أن يواجهوا سنة أخرى من تجميد الأجور في ظل هذه الأوضاع المعيشية. وأضاف أن النقابة لم تتمكن من تأمين عرض للأجور أو ضمان عدم وجود عمليات تسريح إلزامية.

أستراليا- عمال أكبر محطة عائمة لإنتاج الغاز المسال في العالم يهددون بالإضراب

هدد اتحاد التحالف البحري التجاري الذي يضم اتحاد العمال والاتحاد البحري الأستراليين، وعمال النفط والغاز بالقطاع البحري كافة، بالدخول في إضراب عن العمل بدأ من 10 حزيران الجاري، حيث ما زالت شركة شل المُشغلة للسفينة– التي تقع شمال بروم بساحل كيمبرلي بأستراليا الغربية– منذ أكثر من عامين تماطل في مطالب العمال المتعلقة بأمنهم وسلامتهم وتحسين أجورهم. كما أعلن عمال أكبر محطة عائمة لإنتاج الغاز المسال بالعالم قائمة الأعمال التي ستشهد تعطلًا خلال الإضراب، ومن ضمنها: التوقف عن العمل لما يزيد على دوام واحد، والامتناع عن توقيع أية تصاريح والإسهام في عمليات هبوط أو إقلاع أية طائرات من متن السفينة، وكذلك عدم تشغيل أية ضواغط أو إجراء عمليات معالجة.

اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال

في جولة صباحية أو مسائية في الأحياء الفقيرة وحزام البؤس الذي يلف مدينة دمشق سيشاهد بأم العين أرتالاً من الأطفال المنتشرين في الأزقة والشوارع التي تقبع على جنباتها حاويات القمامة ونفايات المحلات والورش، ليلتقطها هؤلاء الأطفال والنسوة والشباب اليافعون، من أجل بيعها لمراكز جمع النفايات لإعادة تدويرها وهذا المشهد المأسوي المشاهد يومياً والخطير اجتماعياً يبدو أنه لم يشاهد من قبل أصحاب الدراسات والقرارات والاتفاقيات الدولية، التي تعقد مؤتمراتها في فنادق خمس نجوم، وهذه الفنادق لا تحوي تلك المشاهد التي تعبّر بشكل حقيقي عن مؤشر الجوع الذي وصل إليه شعبنا الفقير، الذي يقبل بأن يعمل أطفاله بهذه الأعمال، ويقبل بأن يتسرب الأطفال من مدارسهم ليتعرضوا في الشوارع لأبشع أنواع الانتهاكات الأخلاقية والجسدية التي لا تقرها تلك الاتفاقيات، ولكن تحدث في الواقع، والتي سنعرض بعضها.

■ محرر الشؤون العمالية

اتفاقية لا يُعمل بها

تعتبر اتفاقية حقوق الطفل أحد المواثيق الدولية التي تُعنى بحقوق الأطفال المدنية السياسية والاقتصادية والثقافية، حيث بينت الدراسة التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء عام «2003–2004»، وهي الدراسة الوحيدة التي اعتمدت على المسح الميداني والإحصاءات، والتي دلّت بشكل واضح وجليٍّ على واقع الأطفال، وما يعانونه في ظل تفاقم الفقر والبطالة، وأن هناك أعداداً كبيرة من الأطفال يلتحقون بسوق العمل لحاجة أسرهم لعملهم لأسباب عدة أهمها: ارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

لقد أقرت المادة /32/ من اتفاقية حقوق الطفل: أنّ من حق الطفل أن يتمتع بالحماية من مزاولة أي عمل يرجَّح أن يكون خطيراً، أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي، وأكدت الاتفاقية على الدول الأعضاء الموقّعة على الاتفاقية: وضع القواعد الخاصة بتحديد حدّ أدنى لعمر الطفل للالتحاق بالعمل، ووضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه. كذلك اتخاذ التدابير التشريعية والاجتماعية والتربوية كافة، التي تضمن تنفيذ هذه المادة.

الإجراءات الفورية

أقرت منظمة العمل الدولية الاتفاقية رقم /182/ لسنة 1999 بشأن حظر أسوأ أشكال عمالة الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليه. وحظرت المادة /3/ من الاتفاقية استخدام أشكال الرّق كافة، أو الممارسات الشبيهة بالرّق والعمل القسري أو الإجباري. بما في ذلك التجنيد الإجباري للأطفال، وتشغيل الطفل في أنشطة غير مشروعة، والأعمال التي قد تؤدي إلى الإضرار بصحته، مثل: العمل على الآلات أو المعدات الخطرة، والعمل في المناجم، أو تحت المياه أو على ارتفاعات خطرة، والأعمال التي تُزاوَل في بيئة غير صحية يمكن أن تعرِّض الأطفال للخطر، على سبيل المثال: درجات الحرارة المرتفعة، ومستوى الضجيج العالي، أو العمل أثناء الليل، والعمل لساعات طويلة. وألزمت المادة /7/ من الاتفاقية الدولية على اتخاذ كل التدابير الضرورية لضمان تطبيق قواعد هذه الاتفاقية بشكل فعال، ونوّهت إلى أهمية التعليم الإلزامي في القضاء على عمل الأطفال، وقد عرّفت الطفل في المادة /2/ منها: جميع الأشخاص الذين دون سن الثامنَ عشرة من العمر.

الأطفال الذين يعملون أصلاً غير خاضعين لقانون يحميهم سوى قانون السوق الذي يعمل نخراً في أجسادهم النحيلة والضعيفة

إحصائيات مهمة ولكن الأهم أن ننهي مسبباتها

حسب المؤتمر الذي عقد في جنوب إفريقيا، أن 152 مليون طفل حول العالم منخرطون في عمالة الأطفال، وأضاف التقرير أن 5–17 سنه نصفهم بعمر 5–15 سنه، وأكثر من نصفهم «73» مليون يزاولون أعمالاً غير آمنه في بيئات خطرة أو يعاني من الاستعباد وغيره من أشكال العمل الجبري والأنشطة غير المشروعة.

وقد حدد المؤتمر عام 2025 عام القضاء على عمالة الأطفال، ولكن هذا التحديد هو أمنيات المشاركين فقط، لأن القضاء على عمالة الأطفال مرهون بعوامل كثيرة أهمها: الخلاص من الاستغلال والنهب لثروات الشعوب التي تجعل الشعوب تعيش في حالة فقر شديد، تدفعهم نحو السماح بتشغيل أطفالهم بأعمال تتعارض مع حقوق الطفل، التي هي جزء من حقوق الأهل في عمل لائق وأجور حقيقية تؤمن مستوى معيشياً يمنع الأهل من دفع أطفالهم نحو سوق العمل.

قوانين تُجيز عمالة الأطفال

أما قانون العمل رقم /17/ لعام 2010: فقد اعتبر الطفل أو الحدث الذي لم يُنه التعليم الأساسي، أو لم يتم السنة الخَامس عشرة من العمر. لكنه سمح من جانب آخر في المادة /116/ بتشغيل الحدث بعد موافقة الوليّ أو الوصي الخصَّية. وقانون العمل رقم /50/ لعام 2004 الخاص بعمال الدولة، اعتبر الحدث في المادة /7/ – ب – الذي لم يتمّ السنة الثامنَ عشرة من عمره، إلّا أنه أعطى استثناءً لتشغيل الأحداث في المواقع الإنتاجية ضمن الشروط والحالات الواردة في النظام الداخلي للجهة صاحبة التعيين، وهذه المواد المتضمنة في قوانين العمل السورية أباحت عمالة الأطفال والأطفال الذين يعملون أصلاً غير خاضعين لقانون يحميهم سوى قانون السوق، الذي يعمل نخراً في أجسادهم النحيلة والضعيفة.

يمكن أن أورد قصة سمعتها على لسان صاحبها وهو طفل في العاشرة من عمره سألته: بأي صف تدرس؟ قال لي: أنا لا أدرس، أنا أشتغل، وكان برفقة والدته، وتابع: إني أعمل بشغل يُدر ذهباً، وأصبح عندي فضول لأعرف ما هو الشغل الذي يُدر ذهباً، حيث قال لي: أنا أعمل بنبش الزبالة، وكيلو الكرتون بـ 600 ل. س وغيرها من المواد التي تجعلني أساعد أمي في معيشة إخوتي الأيتام، حيث فقدنا والدنا مبكرين.

هذه القصة غيض من فيض، لا يمكن حلها بالقرارات والمؤتمرات والتوصيات، وحلولها تكون عند الناس، عندما يعون حقوقهم، ويتنظموا على أساسها والبقية عندكم.

بشكلٍ شبه علني: الولايات المتحدة تحرض تركيا على عدوانٍ جديد

في مؤتمر صحفي لنيد برايس، المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، يوم 6 حزيران الجاري، سأله أحد الصحفيين عن موقف الولايات المتحدة من «عملية عسكرية تركية محتملة في شمال سورية».

■ مركز دراسات قاسيون

أجاب برايس: «موقفنا سمعتموه منذ تم طرح هذه العملية المحتملة لأول مرة. لقد أكدنا أننا ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء المناقشات حول النشاط العسكري المتزايد المحتمل في شمال سورية، ولا سيما تأثيره المحتمل على السكان المدنيين هناك. لقد واصلنا دعوتنا إلى الإبقاء على خطوط وقف إطلاق النار القائمة، وندين أي تصعيد يتجاوز هذه الخطوط. من الأهمية بمكان أن تحافظ جميع الأطراف على مناطق وقف إطلاق النار هذه وتحترمها لتعزيز الاستقرار في سورية والعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي للصراع». وأضاف «نحن نتوقع أن تفي تركيا بالالتزامات التي تعهدت بها في تشرين الأول 2019، بما في ذلك الالتزام بوقف العمليات الهجومية في شمال شرق سورية. قد يكون أي تصعيد جديد يتجاوز خطوط وقف إطلاق النار الحالية بمثابة نكسات مكلفة بشكل خاص– انتكاسات مكلفة لجهودنا الجماعية لمواجهة داعش، وجهود التحالف لمحاربة داعش، ولكن أيضاً لجهودنا في تعزيز الاستقرار السياسي داخل سورية».

يمثل التصريح السابق، القشرة الخارجية للموقف الأمريكي من عدوانٍ تركي جديد محتمل. وعلى هذه القشرة، تبدو الولايات المتحدة معارضةً لمثل هكذا توجه... ولكن حقيقة الموقف يمكن تتبعها في ثلاثة مستويات:

ضمن التصريحات الرسمية نفسها.

ضمن طبيعة التغطية الإعلامية الأمريكية وتحليلات «الخبراء» الأمريكيين، بما في ذلك مراكز الأبحاث ومسؤولين سابقين.

وربما أهم من هذا وذاك، ضمن محاولة فهم مصالح الولايات المتحدة الحقيقية لا ما تقوله على السطح، بشكل رسمي أو شبه رسمي.

بالنسبة للمستوى الأول، وبالعودة للمؤتمر الصحفي نفسه الذي بدأنا باقتباس منه، وبعد تقديم برايس للإجابة المذكورة أعلاه، قام صحفيٌ بتذكيره بأنّ تصريحاته هي ذاتها التي قيلت قبل العدوان التركي في تشرين الأول 2019، سائلاً إياه: «لماذا سيكون الأمر مختلفاً الآن؟»، ما دامت التصريحات هي نفسها. بمَ أجاب برايس؟

«ما يمكننا القيام به هو توضيح موقف الولايات المتحدة الأمريكية من هذا الأمر... لقد أوضحنا لحلفائنا الأتراك مخاوفنا من أي هجوم جديد في شمال سورية».

وإذاً فإنّ حدود الموقف الرسمي، لا تتضمن أي حديث تقليدي عن عقوبات أو عواقب لاحتمال قيام تركيا بهجوم جديد، وإنما تقتصر على «توضيح الموقف» وربما معه «إبداء القلق».

المستوى الثاني: «الخبراء»

ليس غريباً عن الدول عموماً أن تعبّر عن مواقفها ومصالحها عبر عدة مستويات؛ الرسمي وهو الموقف العام، والذي يحمل الصبغة «الدبلوماسية». وغير الرسمي الذي يتم التعبير عنه بواسطة «خبراء» هم في الغالب مسؤولون سابقون، أو مراكز أبحاث أساسية.

والمواقف «غير الرسمية» هي في أغلب الأحيان، أكثر قرباً من الحقيقة من المواقف الرسمية، ولكن خصوصاً في حالة الولايات المتحدة، فإنّ المناورة بين الرسمي وغير الرسمي والفعلي، هي الأداة الأساسية لإنفاذ السياسات، وذلك رغم حقيقة أنّ الفارق بين الرسمي والفعلي قد يصل حدّ التناقض الكامل.

التفسير الأساسي لهذا التناقض، هو أنّ سياسة الولايات المتحدة منذ عقود، تقوم على الإيحاء بالتحالف مع الجميع، وفي الوقت نفسه العمل لضرب الجميع بالجميع. وحين نكون أمام حالة شديدة التعقيد كما هي الحالة السورية، فإنّ مثل هذه السياسة تصبح أشد تعقيداً و«باطنية»؛ فالولايات المتحدة ضمن احتمال عدوان تركي جديد على الشمال السوري، تقدم نفسها حليفاً لكلا الطرفين: المهاجم والمدافع، بينما كشفت التجربة خلال السنوات الماضية، وعبر ثلاث «عمليات عسكرية تركية» أنّ الولايات المتحدة في حقيقة الأمر، لا تقف لا مع المهاجم ولا مع المدافع، وإنما تقف مع حدوث الحرب! على أن تحاول التحكم بنتائجها وحدودها.

يسمح الاطلاع على «آراء الخبراء»، بتوضيح هذه النقطة أكثر...

في مقالة لصحيفة «نيوزويك» الأمريكية في الأول من هذا الشهر، وبعد المرور على طيف متنوع من الآراء والتحليلات، تخلص إلى نتيجة على لسان خبير عسكري أمريكي هي: أنّ «أولوية الولايات المتحدة ستكون الحفاظ على حلف الناتو»؛ وهو ما يعني وضوحاً أنّ الولايات المتحدة لن تقف في وجه احتمال عدوان تركي جديد على شمال سورية.

في السياق التحليلي نفسه، ذكرت مقالة نشرتها «آسوشيتد بريس» في 3 حزيران: أن المحللين «يقولون إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يستفيد من الحرب في أوكرانيا للدفع باتجاه أهدافه الخاصة في سورية– حتى باستخدام قدرة تركيا كعضو في الناتو لاستخدام حق النقض ضد عضوية التحالف من قبل فنلندا والسويد كقوة محتملة». ووفق المحللين أيضاً، فإن الرئيس التركي يرى أن «الأمريكان يحتاجون إليه للتخلي عن اعتراضاته على توسع الناتو»، ويشعرون أن هناك «فرصة لمحاولة الحصول على تنازلات من الغرب».

سياسة الولايات المتحدة منذ عقود تقوم على الإيحاء بالتحالف مع الجميع وفي الوقت نفسه العمل لضرب الجميع بالجميع

وربما بين أهم مقالات «الخبراء»، تلك التي نشرها «المجلس الأطلسي»، وهو واحد من مراكز الأبحاث الأساسية في الولايات المتحدة، وذلك في السابع من الجاري. يخلص المركز للاستنتاج التالي: «الولايات المتحدة «والغرب» يجب أن تتواصل على أعلى المستويات ليس فقط لإنذار أو تحذير تركيا، ولكن للبحث عن شروط أو حدود للعملية مقبولة للطرفين. لم ينجح نهج عدم التدخل في الماضي، ومن غير المرجح أن ينجح الآن». وهنا يبدو الموقف الفعلي أكثر جلاءً، فالمسألة ليست في انتقاد عدوان تركي جديد أو التحذير منه كما قد يوحي الموقف الرسمي، بل على العكس من ذلك، فالموقف هو التحريض على عدوان جديد «يتم الاتفاق على حدوده».. وفي المقال نفسه، يشير الكاتب أيضاً إلى أن عملية تركية تنتج عنها سيطرة تركيا على المزيد من المناطق في الشمال السوري، وفي ظل انشغال روسيا الآن، يمكن أن يعني عدم ترك المجال لإيران للدخول إلى هذه المناطق والسيطرة عليها، وهو ما يعني ضمنياً أنّ العملية قد تكون لها أصداء إيجابية في واشنطن!

الأمثلة أعلاه هي مجرد عينات من كم أكبر من «الآراء» و«التحليلات» التي تصب جميعها في الاتجاه نفسه... ولكن فلننتقل الآن إلى المستوى الأهم.

المستوى الثالث: مصالح واشنطن

بعد الأزمة الأوكرانية، نسي البعض أو تناسى، الاتجاه العام الانسحابي للولايات المتحدة من مجمل منطقة الشرق الأوسط، والناجم أساساً عن التراجع العميق للولايات المتحدة، والذي يضطرها لإعادة تموضع عالمي لإمكانياتها العسكرية المتراجعة «على خلفية تراجع إمكانياتها الاقتصادية».

هذا الاتجاه ما يزال قائماً، بل وتعزز بشكل أكبر مع انطلاق العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا. وإنْ كانت الجبهة الأساسية المفترض إعادة التموضع نحوها هي الصين؛ فالآن هنالك جبهتان أساسيتان لإعادة التموضع نحوهما، هما: أوروبا ومحيط الصين معاً.

أي أنّ ما تبقى من قوات أمريكية في الشرق الأوسط، بات ترفاً غير مسموحٍ به ضمن المعركة الكبرى الجارية.

ينطبق هذا الكلام على سورية أيضاً، وربما عليها أكثر من غيرها؛ وعليه فإنّ الأمريكي إذْ يفكر بالانسحاب، فإنه كعادته يريد أن يستمر الأثر التخريبي لوجوده حتى بعد انسحابه؛ وليس أفضل من ضرب الجميع بالجميع كأداة للفوضى.

وعليه، فإنّ تشجيع عدوان تركي جديد، ليس المطلوب منه فقط ضرب الإدارة الذاتية بالأتراك، بل وأيضاً محاولة توتير العلاقة بين كلّ من روسيا وتركيا وإيران.

وهذا كله، لا ينتقص بطبيعة الحال من الانتهازية والعدوانية التركية، التي تحاول الاستثمار في هذه المعادلات، الأمر الذي يجعل من إطار أستانا الإطار الأكثر أهمية لاحتواء ومنع عدوان تركي، وكذا الدفع لتفاهمات أعمق بين السوريين أنفسهم، وعلى أساس وحدة الأرض والشعب، وليس في أطر انتهازية هي الأخرى، بالمعنى السياسي الضيق، بين الأطراف السياسية السورية المختلفة...

مدن الأشباح لن يضبطها الذكاء!

باتت العاصمة خلال يومي الجمعة والسبت وكأنها مدينة أشباح، ازدحام للمواطنين على بعض الطرقات، مع غياب شبه تام لوسائل المواصلات.

■ سوسن عجيب

فقد تم اللجوء إلى إقرار عدم تزويد السرافيس العاملة على خطوط المواصلات في دمشق بالمازوت، خلال يوم السبت، بسبب تخفيض مخصصات المحافظة من المادة بنسبة 30%، وذلك بحسب الإعلان الرسمي للمحافظة.

فيوم السبت بدون مخصصات، وبالتالي بدون مواصلات، هو إضافة الى يوم الجمعة الذي سبق أن تم إقرار عدم تزويد وسائط الموصلات خلاله بمخصصات المازوت أيضاً.

والواقع العملي خلال يومي الجمعة والسبت أصبح عبارة عن مزيد من الازدحام على الطرقات، مع ندرة في وسائط المواصلات، فالأمر لم يقتصر على غياب السرافيس فقط، بل مع تسجيل قلة في عدد التكاسي العاملة بسبب التأخر في رسائل البنزين أيضاً، والأمر ليس محصوراً بالعاصمة فقط، بل وفي كل المحافظات والمدن، حيث أصبحت جميعها مدن أشباح!

يومان بلا مواصلات رسمياً

عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل والمواصلات في المحافظة مازن دباس، وفي تصريح لصحيفة الوطن بتاريخ 2022/6/9 قال: «المحافظة قررت عدم تزويد السرافيس بالمادة يوم السبت إضافة إلى الجمعة، بدلاً من تخفيض النسبة أو الكميات بشكل يومي، معتبراً أن هذا التوجه أفضل، ولا سيما أنه يشهد يوم عطلة رسمية، لتبقى الكميات اليومية على مدار الأسبوع كما هي من دون أي تغيير، بمعدل 30 ليتراً كل يوم للسرفيس «11 راكباً» و40 ليتراً للآليات «20 راكباً»».

بالتوازي مع ذلك، قال عضو المكتب التنفيذي أنه: «سيتم تعويض المواطنين بباصات النقل الداخلي على مدار الساعة، وذلك خلال يوم السبت، سواء عبر باصات النقل الداخلي وعددها 90 باصاً، إضافة إلى باصات القطاع الخاص، علماً أن العدد الإجمالي للباصات نحو 200 باص نقل داخلي».

من الناحية العملية، فقد سقط يوم الجمعة من حسابات التزويد بالمازوت لوسائط المواصلات بشكل نهائي، وعلى ما يبدو أن يوم السبت تبعه في ذلك، بذريعة اعتباره يوم عطلة رسمية، علماً أن باصات النقل الداخلي العاملة غير كافية لسد الحاجة الفعلية للمواصلات خلال يوم السبت، وأنه يوم دوام وعمل بالنسبة للكثير من المعامل والورش والأعمال والخدمات في القطاع الخاص.

لغز السوق السوداء

لا شك أن حسن إدارة المتوفر من المشتقات النفطية في ظل الحديث عن قلة التوريدات أمر مفروغ منه ومطلوب، لكن الملفت هو استمرار توفر هذه المشتقات في السوق السوداء!

فما جرى ويجري عملياً مع كل إعلان عن قلة التوريدات في المشتقات النفطية ترتفع أسعارها في السوق السوداء، مع بقاء توفرها بالكميات مهما كانت!

فقد وصل سعر ليتر المازوت في السوق السوداء إلى أكثر من 4500 ليرة، وسعر ليتر البنزين إلى 6000 ليرة، وما زال الحديث عن مصدر هذه الكميات في السوق السوداء لُغزاً كبيراً غير مكتشف رسمياً!

أجهزة المراقبة الذكية

المتهمون في تزويد السوق السوداء بكميات من المشتقات النفطية– غالباً بحسب الرسميين– هم نفسهم أصحاب السرافيس والتكاسي من مخصصاتهم المدعومة التي من المفترض أن يتم استخدامها في الخدمة العامة، ومع عدم نفي المسؤولية عن البعض من هؤلاء طبعاً، لكن البعض الآخر باتوا يلجؤون إلى السوق السوداء من أجل الاستمرار في عملهم، كي يؤمنوا حدّ الكفاف المعيشي لأسرهم، وليبقى اللغز مستمراً!

ومع ذلك فقد تم الإعلان من قبل محافظة دمشق أنها بدأت تجريب عمل جهازGPS وقامت بتركيبه على عدد من البولمانات في مراكز الانطلاق وعدد من السرافيس وباصات النقل الداخلي، وعدد من آليات محافظة دمشق.

وبحسب عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل والمواصلات في محافظة دمشق في تصريح لإذاعة نينار إف إم بتاريخ 2022/6/9: «نحن بانتظار الشركة المعنية لتسليمنا الأجهزة، بحسب عدد وسائل النقل التي أوردناها لهم، وهي في المراحل الأخيرة، ويتوقع خلال هذا الأسبوع أن يتم الانتهاء من العدد، لنقوم مباشرة بتركيب الأجهزة».

ما جرى ويجري عملياً مع كل إعلان عن قلة التوريدات في المشتقات النفطية ترتفع أسعارها في السوق السوداء مع بقاء توفرها بالكميات مهما كانت!

جباية ومنتفعين أشباح

الأجهزة الذكية لها مهام عديدة، فبحسب عضو المكتب التنفيذي: «جهاز الGPS مربوط على بطاقة المازوت الخاصة بصاحب السرفيس، فإن لم يعمل بعد تعبئة مخصصاته نتيجة عطل ما أو خلل بالآلية أو لسبب ما، لا يمكنه تعبئة مخصصاته في اليوم التالي، وهذا الأمر يضبط عملية سرقة مخصصات مادة المازوت.. يمكننا عبر الجهاز مراقبة سرعة السرافيس ووسائل النقل، فحين يتم تجاوز الحد المعين من السرعة المسموحة في المنطقة التي يقود بها يتم مباشرة احتساب مخالفة من قبل فرع المرور».

فالجهاز الذكي بالإضافة لكونه أداة لمراقبة حسن التصرف بمخصصات المازوت، وهو أمر مطلوب لا شك، هو وسيلة لضبط تجاوز السرعة والمخالفة عليها أيضاً.

بقي أن نشير إلى أن الغائب من الحديث أعلاه هو سعر هذا الجهاز الذكي، وتكاليف التركيب والصيانة اللاحقة له، والتي ستجبى من جيوب أصحاب وسائل المواصلات، وبالتالي من جيوب المواطنين عملياً!

أما الغائب الأكبر فهو المحظي، أي «الشركة المعنية» بحسب تصريح عضو المكتب التنفيذي أعلاه، التي ستعمل على تسليم الأجهزة للمحافظة بحسب عدد وسائل النقل التي أوردتها لها، مع العلم أن نجاح التجربة في دمشق سيتبعها تعميمها على بقية المحافظات، بحسب ما رشح عن المشروع سابقاً.

لتظهر النتيجة وكأن الأمر برمته لا علاقة له بموضوع الرقابة على حركة وسائل المواصلات والتصرف بالمازوت المخصص للمواصلات، بقدر الحرص على ما سيتم جبايته من الجيوب، سواء لمصلحة المحافظة أو المرور، أو لمصلحة الشركة الموردة للأجهزة الذكية!

ولتستمر أزمة المواصلات والمشتقات النفطية والسوق السوداء دون حلول بالنتيجة، ولتضاف الشركة الموردة للأجهزة الذكية كشبح غير معلن عنه وعن أرباحه الكبيرة، كلُغز مضاف إلى الأشباح المجهولة التي تزود السوق السوداء بالمشتقات النفطية، وتستفيد منها بجني أرباح خيالية مرقومة منها أيضاً!

امتحانات الشهادات تفضح المستور!

من يتابع صفحة وزارة التربية وموقعها الرسمي وتصريحات مسؤوليها يظن أن العملية التعليمية تسير على قدمٍ وساق، وأن جاهزيتها تبلغ أوجها، بدءاً باستقبال الطلاب في بداية العام الدراسي، وانتهاءً بالامتحانات للمراحل الانتقالية والشهادات العامة، ولكن ما إن شاهدنا الأمور حتى وجدنا أن الواقع بعكس كل ما يظهر لنا رسمياً، فما هو إلّا لوحة تجميلية ترسمها الوزارة لتغطي ذلك الجدار المتهدم المتآكل في الواقع التربوي!

■ عمار سليم

فرغم كل الخطوات التي تقوم بها الوزارة والحكومة لسد الخلل الموجود في القطاع التربوي، من تعيين مدرسين من خلال العقود، أو تثبيت الوكلاء، أو غير ذلك، ورغم كل ما يتم الحديث عنه من مؤتمرات وفعاليات، إلّا أن المشكلة قائمة، وهي نقص حاد في الكوادر التعليمية، وبالنتيجة، ستظهر تلك المشكلة على المحك عندما تبدأ امتحانات الشهادات العامة، ويتم تكليفهم بأعمال المراقبة، وعندها يبرز النقص في عدد المراقبين، هذا إن استجابوا جميعهم ولم يتخلف أحد عن الدعوة!

ما هو الواقع الامتحاني للشهادات العامة؟

ليس من العجيب من وزارة التربية وسياساتها في الإنفاق على التعليم أن تعجّ العملية التعليمية والتربوية بالمشكلات خلال العام الدراسي، ولكن العجيب أن تجد هذه المشكلات في أهم حلقة من حلقات التعليم وأكثرها حساسية، وهي امتحانات الشهادات، فهذا ما يمكن اعتباره جزءاً من انهيار قطاع التربية في سورية!

صورة عن المراكز الامتحانية ومستلزماتها كالمعتاد، يوجه مدير التربية في كل محافظة إشعارات لمدراء المدارس التي سوف تشغل مراكز لامتحان الشهادات، حسب رؤية مدير التربية لصلاحية ومواصفات وموقع كل مركز، ومن المفترض أن يكون المركز مجهزاً بمقاعد مريحة على أقل تقدير، ولكن ما شاهدناه في المراكز يعكس مدى عجز الوزارة عن تأمين هذه المستلزمات، رغم كل ما تدعي أنها مهتمة وضالعة بأعمالها على أتم وجه!

فبحسب ما ذكر غالبية رؤساء المراكز، فالمقاعد في هذه المراكز غير صالحة للاستخدام كمقعد للامتحان، والقاعات غير مجهزة بستائر كافية تقي الطالب من أشعة الشمس، عدا عن صلاحية المراوح فيها، وحجم الغرفة الإدارية التي يستخدمها رئيس المركز.

الكهرباء والمشكلة المتجددة

بعد وعود مؤسسة الكهرباء بالتعاون مع مديريات التربية إلا أن ساعات الامتحان تدخل في ساعات التقنين حتى آخرها، دون أي اعتبار لحاجة المركز الامتحاني للكهرباء للتهوية والإضاءة.

الواقع بعكس كل ما يظهر لنا رسمياً فما هو إلا لوحة تجميلية ترسمها الوزارة لتغطي ذلك الجدار المتهدم المتآكل في الواقع التربوي!

مستلزمات الامتحان في نقصان؟

صرحت وزارة التربية رسمياً من خلال مديري التربية: أن هناك نقصاً في الأوراق الامتحانية، أي الأوراق المعدة للإجابة والممهورة بختم مديرية الامتحانات، وليس في كل مغلف إلا ثلاثة أوراق احتياطية لكل مادة، وهذا يُعد من المؤشرات الخطيرة، حيث إنه في كل عام يتناقص الإنفاق على قطاع التعليم، وليست هناك خطوط حمر يُحسب حسابها، فيمكن أن نرى الأوراق الاحتياطية- في أعوام قادمة- قد تلاشت، وربما يكون العجز في تأمين الأوراق وارداً في مستقبل تعليمنا في سورية.

أجور المراقبة تعني لا أجور!

الأسباب التي تدفع المكلفين بالمراقبة للتخلّف عن الحضور أسباب منطقية وطبيعية، وهي أنهم يكلفون بلا أجور! حيث تحتسب للمراقبة عن كل ساعة 300 ليرة سورية خاضعة لضريبة الدخل! أي إن المراقب يدفع أجرة مواصلات أضعافها فقط للوصول إلى مركز الامتحان، عدا عن معاناته في المواصلات التي أصبحت معيقة لأعمال الناس!

علماً أنه من المطلوب منه أن يصل قبل نصف ساعة من الامتحان، أي في الساعة السابعة والنصف، ويحسبون له 150 ليرة لقاء هذه الفترة، فأي هزل هذا وما قيمة الـ 100 ليرة سورية في حالٍ اضطراره إلى أخذ سيارة أجرة تكلفه لا أقل من 6000 آلاف ليرة، وهي أجرة المراقبة طيلة الشهر!

عقوبات أسهل من التكليف!

من المفارقات، أن وزارة التربية- وتحت هذه الظروف المبكية حقاً- لا تتجه إلى حل المشكلة بشكل جاد عبر منح أولئك المراقبين حقوقهم حتى يتمكنوا من القيام بمهامهم، وعلى الأقل تعويضهم عن تكاليف المواصلات، ولكنها اتجهت إلى تشديد الرقابة والعقوبات، ضاربة بحقوق المعلمين عرض الحائط!

فمهما بلغت العقوبات من شدة، لكنها تبقى أخف وطأة من العمل الملقى على عاتق أولئك المكلفين، سواء أكانوا مراقبين أو أمناء سر أو رؤساء مراكز أو مستخدمين! ومهما بلغ الحسم في العقوبة سيكون أقل تكلفة من المراقبة وما يترتب عليها من جهد وتكلفة مواصلات! ومع هذا تتعامى الوزارة عن واقع المعلمين، وما أكثر ذرائعها!

الفساد سيد الموقف

مع هذا الواقع المختل، يتدخل الفساد وينشط، حيث إن شروطه متوفرة ومتاحة، فبعضٌ من المراقبين ورؤساء المراكز ينتهزون هذه الظروف لتحصيل ما يمكن تحصيله من الطلاب ليفتحوا لهم أبواب الغش، ناهيك عن الفساد الكبير والمنظم من قبل بعض مندوبي التربية والمسؤولين في الوزارة في بعض الأحيان، حيث كثيراً ما نسمع عن تبديل مفاجئ لرؤساء المراكز دون أي سبب، مثيرين الشبهات حول النزيهين منهم، ليستفيدوا من هذا التبديل بشكل أو بآخر، عدا عن إعفاء بعض المراقبين حسب الوساطات والمحسوبيات المعروفة.

هذه الصورة السوداء لواقع الامتحانات تلخص جزءاً من الواقع التربوي في سورية، في ظل إدارات الفساد وداعميها.

مصدر ربحي جديد ومضمون لصالح شركات التأمين

تستمر مسيرة الحكومات المتعاقبة عبر العمل الدؤوب الهادف لتطوير أساليب وأدوات تخفيض الدعم حتى إنهائه وذلك عبر طرق ملتوية، تخفي تحت شعاراتها وأهدافها إستراتيجيات وأد القطاعات المنتجة والخدمية، والمواطن بالنتيجة، وذلك لمصلحة حفنة من رؤوس الفساد المسيطرة على مقدرات البلاد والعباد.

■ عبير حداد

ويعد القرار الجديد القاضي بالتأمين الإلزامي على الزراعات المحمية أحد أدوات تخفيض الدعم الممنهجة الجديدة على الزراعة المحمية مرحلياً، وما سيتبعها من زراعات أخرى، بما في ذلك الزراعات الإستراتيجية لاحقاً، وهو خير مثال عما تخفيه الشعارات المعلنة حول دعم المزارعين والناتج المحلي، تارةً بالترويج عن دعم الإنتاج، وتارة أخرى بالتهليل لمبدأ عدم الربح، لكن خلف الستار يتم إنهاء الدعم تدريجياً لقطاع الزراعة، مع المزيد من الأرباح المضمونة لصالح حيتان الأرباح والفساد.

تفاصيل الخبر وما خفي من مضمونه

يقول الخبر، نقلاً عن صفحة وزارة المالية يوم 7 من الشهر الجاري: «وافق مجلس الوزراء على إطلاق مشروع التأمين الزراعي، من خلال التأمين الإلزامي على الزراعات المحمية بهدف تغطية الخسائر الكلية أو الجزئية التي تتعرض لها الزراعات المحمية، بما فيها تكاليف إنشاء البيت البلاستيكي والمزروعات بداخله، كذلك تعويض الضرر الناتج عن «البرد والصقيع والعواصف والزوابع والزلازل والبراكين والانهيارات الأرضية والفيضانات والتنين البحري»».

في متن الخبر، وبعيداً عن أهمية موضوع تغطية الخسائر عبر التعويضات طبعاً، يتبين أن هناك منتج تأميني جديد من قبل شركات التأمين تم تبنيه رسمياً، مع إلزام الفلاح به، مع تغييب كامل لمصالح هذه الشركات من مضمون الخبر أعلاه!

بعض التوضيحات الرسمية

بحسب تصريحات وزير المالية:

تم الاتفاق على إطلاق التأمين الزراعي على الزراعات المحمية «البيوت البلاستيكية» كمرحلة أولى، وسوف تتبعها مشاريع تأمينية أخرى كمحصول البطاطا وإضافة إلى تأمين المواشي.

تسعير بوليصة التأمين انطلق من مبدأ عدم الربح، وذلك بهدف تعزيز دور القطاع الزراعي في الناتج المحلي وحمايته من المخاطر.

تم الاتفاق على تعويض الفلاح لحدود 5 ملايين ليرة سورية للبيت البلاستيكي الواحد.

ستقدم وزارة المالية دعماً للقسط الخاص ببوليصة التأمين الزراعي والبالغ 34 ألف ليرة سورية بنسبة 70% في السنة الأولى وبالتالي لن يتجاوز القسط 10,500 ليرة سورية للبيت البلاستيكي الواحد، وستتحمل الخزينة 50% في السنة الثانية و25% في السنة الثالثة.

التعويضات المالية للزراعات المحمية والمؤمنة سيتم تأمينها من قبل شركة التأمين المعنية، أما بالنسبة للزراعات خارج منظومة التأمين الزراعي، فسيتم تعويضها من صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية التابع لوزارة الزراعة.

تفسيرات رقمية

مثل هذه الخطوة ستؤدي عملياً إلى المزيد من تردي أوضاع الفلاحين المعيشية وبالتالي المزيد من الانهيار على مستوى القطاع الزراعي في الوقت الذي يجري الحديث عن أزمة غذاء عالمية!

القسط التأميني يبلغ 34,000 ليرة، أي سنوياً 408,000 ليرة عن كل بيت بلاستيكي، والجدول التالي يوضح تفاصيل نسبة تحمّل الخزينة والفلاح لهذا المنتج التأميني الجديد:

السنة	نسبة التحمل الخزينة/ الفلاح	حصة الخزينة/ل.س	حصة الفلاح/ل.س
الأولى	%30/70	285,600	122,400
الثانية	%50/50	204,000	204,000
الثالثة	%75/25	102,000	304,000
الرابعة	%100/0	-	408,000

فالمنتج التأميني الجديد ستتحمل الخزينة والفلاح أقساطه حسب النسب أعلاه، وصولاً إلى السنة الرابعة حيث سيصبح كاملاً من جيب الفلاح، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التعويض مسقوف بمبلغ 5 ملايين ليرة عن كل بيت بلاستيكي.

أما الغائب وغير المحسوب فهو أرباح شركات التأمين، صاحبة المنتج التأميني الملزم الجديد، والمستفيدة منه طبعاً باعتباره منتجاً مضمون الأرباح.

إضاءة إضافية على مضمون القرار

القرار أعلاه، سحب بساط الدعم المقدم للفلاح على الزراعات المحمية من قبل صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية التابع لوزارة الزراعة، ليغطي هذا الصندوق بشكل مؤقت الدعم لبعض الزراعات الأخرى، التي ستلحق بركب التأمين الإلزامي كما أشار القرار أعلاه.

فمضمون القرار هو إنهاء الدعم المقدم من قبل صندوق وزارة الزراعة نتيجة الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية، وليغرق الفلاح بدوامة تسديد مبلغ 408 آلاف ليرة كتأمين إلزامي عن كل بيت بلاستيكي سنوياً، والمؤكد أن هذا القسط السنوي سيكون رهن تقلبات الأوضاع الاقتصادية في البلد، ما يعني أنه قابل للزيادة بما يتناسب مع ضمان أرباح الشركة المعنية بالتأمين طبعاً!

أي تكاليف باهظة إضافية سيتحمل أعباءها الفلاح، خصوصاً أن التأمين إلزامي، ولم يعد هناك ما يسمى بصندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث!

كما أن القرار، جاء فضفاضاً ومكتفياً بتحديد سقف التعويض المالي بـ 5 ملايين ليرة، تتضمن تعويض الضرر الذي لحق بالبيت البلاستيكي وما بداخله من محصول، ولم يتطرق إلى شروط التأمين، وتفاصيل أخرى كآلية تحديد نسب التعويض على أساس حجم الأضرار، أو هل من نسب لا تدخل ضمن دائرة التعويض، وربما تاركين الفلاح تحت رحمة اللجنة المسؤولة عن تقدير الأضرار بحال حدوث كوارث طبيعية؟!

والتساؤل هنا، أليس من الضروري شرح الحقوق والواجبات المترتبة على المزارع، أم عليه أن يمارس واجباته بتسديد مبلغ مالي سنوي دونما معرفة تفاصيل أكثر عن حقوقه بحال وقعت الأضرار؟!

حيث عبّر بعض الفلاحين عن قلقهم بحال فرضت عليهم شروط ومواصفات محددة يجب أن تنطبق على البيت البلاستيكي

المؤمن عليه، كما كان الحال مع صندوق وزارة الزراعة، وبالتالي الدخول بهذه الدوامة مع شركات التأمين بالضد من مصلحتهم طبعاً.

حسابات وواقع

بعد التهليل الإعلامي لآثار هذا القرار، هل يمكن للمبلغ المسقوف بـ 5 ملايين ليرة سورية، أن يغطي حجم الأضرار التي ستلحق بالفلاح، بيوت بلاستيكية ومحاصيل، بحال وقوع كارثة طبيعية؟!

»مختار» وهو أحد المزارعين العاملين في قطاع الزراعة المحمية، تحديداً البندورة، أوضح لصحيفة قاسيون بعض التكاليف التي تتراوح بين التجهيز للمنشأة وللمحصول أيضاً، موضحاً أن تكلفة البيت البلاستيكي تختلف من نوع لآخر تبعاً لنوع الحديد المستخدم، مستعمل أم جديد، وللحديد المستخدم أنواع أيضاً، بالإضافة إلى نوع الغطاء البلاستيكي، مشيراً أن: تكلفة هيكل الحديد المستعمل بحدود 5 ملايين ليرة- أما تكلفة الجديد فهي بحدود 10 ملايين ليرة سورية- شرائط بحدود 500 ألف ليرة- وبالنسبة للغطاء البلاستيكي يتجاوز مبلغ مليون ليرة- أنابيب التنقيط تكلفة المتر 1000 ليرة، أي ما يعادل 400 ألف ليرة للبيت الواحد- أما تكلفة شراء البيت البلاستيكي المستعمل فتقدر بشكل وسطي بنحو 7 ملايين ليرة سورية، بينما يكلف البيت البلاستيكي الجديد بحدود 12 مليون ليرة.

وعن المستلزمات الزراعية للبيت الواحد فقد وضح التالي: البذار تقدر بـ 370 ألف ليرة كحد أدنى- أما تعقيم البيت البلاستيكي فبحدود 300 ألف ليرة- تكاليف السقاية والحراثة والأدوية والسماد 500 ألف ليرة- أجر العامل اليومي لقطاف المحصول 10 آلاف ليرة سورية- ناهيك عن استخدام المحروقات لعملية التدفئة أيضاً، وكل ذلك يندرج تحت ما يسمى كلف الإنتاج، دون إضافة تعب الفلاح وجهده طيلة فترة الموسم.

وبحسب المزارع «مختار»: مهما كان حجم الإنتاج بكل بيت بلاستيكي فهو بالكاد يغطي تكاليفه مع هامش ربح بسيط لا يغطي عملياً تكاليف معيشته مع أسرته بالحدود الدنيا، فالهامش الأكبر يحصده التجار عملياً!

وأمام هذه التكاليف يقول «مختار» إن مبلغ 5 ملايين ليرة كسقف تعويض عن الأضرار لن يغطي إلا جزءاً من خسارة الفلاح بحال التعرض لأية كارثة طبيعية!

رغم الانهيار مستمرون لصالح الفساد

قطاع الزراعة يعاني من مشاكل عدة، أهمها عدم تقديم الدعم الكافي للمزارع، من محروقات وسماد ومبيدات حشرية وأعشاب، وغيرها من مستلزمات الإنتاج الأخرى، والتي لا بديل عنها، في ظل ارتفاع أسعارها الجنوني في السوق المتحكم به من قبل بعض الحيتان من أصحاب الأرباح والفاسدين، بالإضافة إلى آثار الكوارث الطبيعية التي تضيف خسارة فوق الخسارة.

فالمزارعون كانوا بانتظار خطوة إيجابية بما يخص دعم صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية، عبر تعديل الشروط لمصلحتهم، بالإضافة إلى تحسين قيمة التعويضات، مع زيادة الدعم للعملية الإنتاجية بكل مستلزماتها، وليس أن تتخلى الحكومة عن دعمهم عبر هذا الصندوق أيضاً، تاركة إياهم تحت رحمة شركات التأمين، مع المبالغ المالية التي سيسددها كل مزارع سنوياً عن كل بيت بلاستيكي!

فمثل هذه الخطوة الملزمة من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من تراجع الزراعات المحمية، فالمبلغ الإلزامي الشهري والسنوي سيقتطع بشكل كامل من المزارع بعد انقضاء أربع سنوات، وسيكون إضافة على تكاليف الإنتاج المرتفعة أصلاً، مع العلم أن السواد الأعظم من المزارعين في بعض المناطق الزراعية يعتمدون على الزراعات المحمية لتغطية جزء من تكاليف معيشتهم، ومثل هذه الخطوة ستؤدي عملياً إلى المزيد من تردي أوضاع الفلاحين المعيشية، وبالتالي المزيد من الانهيار على مستوى القطاع الزراعي، في الوقت الذي يجري الحديث عن أزمة غذاء عالمية تحتاج إلى المزيد من الخطط الداعمة للزراعة، لا العكس، تجنباً للوقوع في براثن المجاعة المهددة لبلدنا، حسب بعض التقديرات المحلية والعالمية!

فكل ذلك التعامي الرسمي، عن الإنتاج الزراعي والعملية الإنتاجية ومستلزماتها، وعن مصلحة الفلاح والمستهلك والمصلحة الوطنية، يصب في صالح قلة من كبار الحيتان والفاسدين فقط، وكل مرة بعنوان ترويجي «قديم متجدد»، مع الكثير من الأسباب والذرائع التسويقية طبعاً، وهذه المرة سيكون حيتان شركات التأمين هم المستفيدون في البداية، ثم بقية حيتان أصحاب الأرباح والفاسدين، وخاصة كبار المستوردين، المستفيدين من تراجع الإنتاج عموماً، ومن وأد الزراعة والإنتاج الزراعي والصناعي تالياً، وكل ذلك برعاية ودعم حكومي يتوافق مع جملة السياسات الداعمة لهذه الشريحة والعاملة لمصلحتها، وليكن ما يكون من نتائج سلبية على مستوى الإنتاج والأمن الغذائي والاقتصاد الوطني!

900% نسبة الزيادة على اللصيقة القضائية

ارتفعت قيمة اللصيقة القضائية عشرة أضعاف دفعة واحدة، من 200 ليرة إلى 2000 ليرة، أي بنسبة زيادة قدرها 900%، كأسرع وأعلى نسبة زيادة تقرها الحكومة من جيوب العباد.

■ عادل إبراهيم

فقد قال وزير العدل في تصريح عقب جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ2022/6/7 إن: «وزارة العدل تقدمت بعدة مشاريع قوانين من شأنها تحسين الوضع المعيشي للقضاة، حيث تم طرح مجموعة المشاريع على مجلس الوزراء وكان هناك مناقشة كبيرة وأهمها زيادة اللصيقة القضائية التي كانت عبارة عن 200 ليرة سورية لتصبح ألفي ليرة سورية وزيادة طبيعة العمل القضائي بنسبة جيدة جداً تحقق تحسناً واضحاً وملموساً في معيشة القضاة، وذلك لما للعمل القضائي من أهمية، وتعزيز وضع وحصانة القاضي»، وذلك بحسب صفحة الحكومة الرسمية في التاريخ أعلاه.

الأجر المَغيب

ما تم طرحه كعنوان عريض أعلاه هو «تحسين الوضع المعيشي للقضاة»، وذلك «لما للعمل القضائي من أهمية وتعزيز وضع وحصانة القاضي»، من خلال مجموعة من المشاريع التي تقدمت بها وزارة العدل.

لكن ما تم إقراره بالنتيجة، وبسرعة فائقة، هو زيادة قيمة اللصيقة القضائية فقط، بينما زيادة طبيعة العمل لم يتم إقرارها على ما يبدو، وبقيت عبارة عن مشروع «بنسبة جيدة جداً»، ودون تحديد هذه النسبة أيضاً.

أما الغائب عن اقتراح الوزارة بما يتعلق بتحسين الوضع المعيشي للقضاة فقد كان الأجر نفسه باعتباره الأساس في معادلة تكاليف المعيشة، بينما تعتبر طبيعة العمل والتعويضات وغيرها، بما في ذلك العائدات من قيمة اللصيقة، من متممات الأجر، ولا يمكن بحال أن تحل محله في هذه المعادلة.

العدالة المأجورة من السلطة التنفيذية ومن جيوب العباد

من واجب الدولة ومسؤوليتها أن تحسن من أوضاع المواطنين عموماً، وعلى كافة المستويات، بما في ذلك المستوى المعيشي وهو الأهم، لكن ما جرى ويجري حكومياً هو تغييب مسؤوليات وواجبات الدولة، وبالتالي مسؤوليات الحكومة وواجباتها، وتحميل المواطنين أعباء هذه المسؤوليات، وإنهاء كل ما هو متوجب على الدولة والحكومة.

فمن مسؤوليات الدولة أن تخصص رواتب مجزية للقضاة، لكن في ظل العجز الحكومي، والتذرع بضعف وقلة الموارد، جرى إبداع اللصيقة القضائية لترميم أجر القضاة.

فاستقلالية السلطة القضائية لم يتم تجاوزها على مستوى تحكم السلطة التنفيذية بأجور القضاة فقط، بل تعدت ذلك بالاضطرار إلى اللجوء لمثل هذه البدع لترميم جزء من فجوة الاحتياجات المعيشية للقضاة من جيوب المتخاصمين من المواطنين أمام السلطة القضائية بحثاً عن العدالة أيضاً، وهي غير كافية من كل بد!

فمع كل التقدير للسلطة القضائية واستقلالها، لا ندري كيف لقاض جائع مثلاً أن يكون عادلاً بين المتقاضين أمامه، في ظل استمرار هذا النمط من تعامل السلطة التنفيذية معها؟!

رأي مختص

المحامي عارف الشعال، وعبر صفحته الشخصية، قال: «في الحقيقة رفع قيمة اللصيقة القضائية من 200 إلى 2000 ليرة سورية أمر منطقي بالنظر للانخفاض الحاد في قيمة العملة، ولكنه لن يؤدي إلى تحسين وضع القضاة كما ينبغي، لأن اللصيقة كانت تعادل 4 دولارات، وبعد رفع قيمتها ستعادل نصف دولار! الحل الناجع والفعال لمشكلة رواتب القضاة هو بتطبيق توصيات لجنة إصلاح القضاء التي شُكلت في 17 أيار 2011 عقب اندلاع المظاهرات، وجعل موازنة مستقلة للسلطة القضائية عن موازنة الدولة كما هو حال السلطة التشريعية، بحيث تقوم السلطة القضائية نفسها بتحديد رواتب القضاة ونفقاتها الأخرى وتقتطعها من الموازنة. وهذا الأمر يأتلف مع الدستور الذي يقول إن السلطة القضائية مستقلة. حيث جاء في الصفحة 27 من تقرير اللجنة المذكورة في باب حقوق القضاة المالية: أن يتولّى مجلس القضاء الأعلى تهيئة مشروع الموازنة العامة للسلطة القضائية ويبلغ الحكومة برقم إجمالي أسوة بالسلطة التشريعية».

فأين تحسين الوضع المعيشي للقضاة؟

وأين أهمية العمل القضائي وتعزيز وضع وحصانة القاضي؟

وأين استقلالية السلطة القضائية؟

مسلسل الـ«لف والدوران» الحكومي مستمر.. والبدائل مكلفة

في أواخر العام الماضي 2021 تراجع إنتاج الطاقة الكهربائية في سورية عامةً لأقل من 2000 ميغا بحسب التصريحات الرسمية لوزارة الكهرباء، بعد أن كان بحدود 2400 ميغا، وذلك بالتوازي مع الإعلان عن خروج بعض محطات التوليد عن الخدمة، وبسبب الأعطال التي طالت غيرها من المحطات المُنتجة.

■ دعاء دادو

وعلى الرغم من عودة المحطات التي توقفت إلى الخدمة بعد ذلك، والحديث عن الصيانات الدورية للمحطات الأخرى، ناهيك عن وعود التحسن بالكهرباء، إلا أن واقع الإنتاج استمر على حاله من التراجع دون عتبة 2000 ميغا حتى بداية العام الحالي، حيث وصل إلى 1900 ميغا.

«تقنين عشوائي» بازدياد...

ضمن فعاليات مرحلة «الخسارة الكُلية لما يسمى بالكهرباء» التي يشهدها اليوم المواطن وضمن فعاليات العجز الحكومي- يختلف عدد ساعات التقنين العشوائي بين محافظة وأخرى- بل بين المنطقة وأخرى في المحافظة نفسها، حيث وصل مجموع ساعات الوصل لساعتين فقط من الـ 24 ساعة في الأرياف بالمجمل تحت حجج وذرائع حكومية مُلقاة على عاتق نقص إمدادات مادتي الغاز والفيول كالعادة. وما حدث في محافظة حمص مثال على ذلك، حيث أشار مدير عام شركة كهرباء حمص بتاريخ 8 حزيران «إلى انخفاض مخصصات المحافظة من الكهرباء إلى أقل من 100 ميغا واط، نظراً لانخفاض كميات توليد الكهربائي».

والحجة أعلاه كانت ذريعة لتطبيق برنامج التقنين الفظ المُطبق حالياً في محافظة حمص بمعدل 7 ساعات قطع مقابل ساعة واحدة فقط وصل، أي ما يعادل 21 ساعة قطع مقابل 3 ساعات وصل!! والغريب هو تصريح مدير عام شركة كهرباء حمص بتاريخ 7 حزيران، أي قبل يومين من تطبيق برنامج التقنين الجديد، أكد مدير العام لجريدة الوطن «عن تعرض الشبكة الكهربائية في المحافظة للسرقة بشكل يومي»، مضيفاً «أن حجم الأضرار التي تعرضت لها الشبكة الكهربائية في المحافظة كبير جداً وهذا ما يسبب انقطاع التيار الكهربائي عن مئات المنازل السكنية وآلاف المواطنين لأيام متتالية».

فالسؤال هنا، ما هو سبب الحقيقي لتبخر التيار الكهربائي في محافظة حمص، السرقة أم انخفاض التوريدات؟

وطبعاً مع كل تلك التبريرات والذرائع لم ينب المواطن إلا المزيد من المعاناة بسبب زيادة في ساعات التقنين على مدار العام الماضي كاملاً وصولاً إلى الآن، دون الإحساس بمعاناته، ودون إيجاد حل حقيقي لأزمة الطاقة الكهربائية المستفحلة، سوى بعض «التصريحات» التي لم تعد تجدي نفعاً مع أحد.

فالتذمر يشتد ويتزايد، من سوء الأوضاع المعيشية ككل عموماً، ومن واقع الكهرباء المُزري خصوصاً، وتحديداً، أننا قد دخلنا بأولى الموجات الحارّة للصيف، ولم يتبق أمام المواطن إلّا البحث عن بدائل أكثر ديمومة من البطاريات والليدات، والتي تعتبر الطاقة الشمسية إحداها، لكنها مكلفة وفوق المقدرة.

مشاريع ووعود على الورق

وعدت وزارة الكهرباء المواطنين في نهاية العام الماضي بأنهم سيشهدون في العام الحالي «2022» تحسناً كبيراً بواقع الكهرباء من خلال عدّة مشاريع يجري تنفيذها في العديد من المحافظات، من صيانة محطات التوليد وتنفيذ محطات جديدة ومحطات الطاقة الشمسية.. إلخ.

اليوم، وبعد دخولنا في النصف الثاني من السنة، المليئة بالكهرباء المُنتجة بحسب تلك الوعود الحكومية، لم يتحسن الواقع المُزري للكهرباء بل زاد سوءاً، حيث باتت كل تلك المشاريع والوعود الحكومية حلقة جديدة من إحدى حلقات المسلسل الحكومي الخاص بـ«اللف والدوران» على المواطن.

فآخر التصريحات الرسمية، أن إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة حالياً أصبح 1500 ميغا فقط. وما على المواطنين إلا التغني والتحسر على ما كان عليه بؤسهم عندما كان الإنتاج 2400 أو 1900 ميغا! مضطرين للبحث عن البدائل!

وبالنظر لجميع تلك التصريحات بخصوص انعدام التيار الكهربائي في أغلب المناطق السورية عموماً، هل الحكومة حقاً تواجه نقصاً في إمداد الفيول والغاز؟ أم إنها تتبع مسلسلها «اللف والدوران» على المواطن لتُخفي عجزها الحقيقي بتأمين ما يُسمى بـ «عصب الحياة»؟؟!!

بقاء النوع نادراً ما يُحدَّدُ بأفضليّةٍ واحدةٍ فقط بل باتحاد جميع الأفضليات الكبيرة والصغيرة

الطاقة البديلة «الشمسية»

أصبحت كيفية تأمين مصدر بديل لتوفير الطاقة الكهربائية تشغل بال وفكر المواطنين، ولهذا أصبحت الطاقة الشمسية هي الحل الأمثل لبعضهم في وسط العجز الحكومي.

وقد رصدنا التكلفة الإجمالية التقريبية لمنظومة الطاقة الشمسية للمنازل في دمشق، والمؤلفة من «ألواح الطاقة الشمسية- كبلات- بطاريات- انفرتر- قاعدة لحمل الألواح- وأخيراً دارة التحويل».

تختلف تكلفة الألواح بين نوعين بحسب المحال «أحادية وكريستالات»، ويعتبر سعر الألواح الأحادية مرتفع جداً مقارنةً مع ألواح الكريستالات.

وبعيداً عن التفاصيل الدقيقة، وتفاوت الأسعار بين تاجر وآخر، فإن النظام الثاني «2,5 ك ف، أي 2,5 كيلو فولط في الساعة» هو الحل المتوسط والمناسب لتشغيل «البرادات أو الفريزرات أو المكيفات.. إلخ» كلاً على حدة، مع الإضاءة المنزلية العادية «النيون الليد»، وشواحن الأجهزة الذكية، بحيث قد تصل تكلفته لحوالي 9 مليون ليرة.

ويعد النظام الثالث «5 ك ف في الساعة» هو الأفضل والأغلى، لأنها ذات الاستهلاك العالي والشامل للمنازل، بحيث تصل تكلفته من 15 مليون إلى 20 مليون ليرة، حسب حجم النهب والسرقة على حساب جيب المواطن.

بالمحصلة، فإن جملة «بدنا نركب طاقة شمسية» قد تكلف المواطن المعدوم ملايين الليرات، فحتى وإن كان لدى هذه الأسر أبناء خارج البلاد، فقد باتت التكلفة الباهظة تشكل عائقاً كبيراً، وتحتاج لدراسة و«ورقة وقلم» ليستطيع هؤلاء المساعدة.

ففي النهاية حتى الحوالات الخارجية لا تكفي لتلك التكاليف المرتفعة جداً المفروضة على المواطن المسحوق، والمحتاج في نفس الوقت لكي يتنعم بذاك الاختراع الذي يسمى «الكهرباء».

مشاهدة ممتعة؟!

في ظل الزيادة الحادة لساعات التقنين والعشوائية فيها، وارتفاع فواتير الكهرباء، رغم أنها غير موجودة، وعدم وجود حلول حقيقية إلّا عبر حلقات المسلسل الحكومي المُتبع بالـ «لف ودوران» على المواطن، وتزامناً مع قدوم الصيف وموجات الحر الشديد، والحلم في شرب كأس ماء بارد، والارتفاع بأسعار مكعبات الثلج «المُطعمة» أيضاً، ومع حلول تركيب ألواح الطاقة الشمسية دون توفر المال لفعل ذلك، وبالإضافةً إلى صعوبات تأمين لقمة العيش في ظل الظروف الاقتصادية المعيشية المتردية والغلاء الفاحش، و..

بعد كل ذلك تجلس الحكومة بأفرادها على كراسيها مستمتعة بمشاهدة معاناة المواطنين دون تحريك ساكن، بل مع كل تحرك وتصريح يتردى الوضع للأسوأ.

فهل سنضطر إلى مطالبة الحكومة بعدم التحرك، وهل من بؤس أشد من ذلك؟!

5 نقاط تجعلنا نتأمل الأفضل في القرن الحادي والعشرين

تستحق دراسة التنمية الاقتصادية في العديد من البلدان الاشتراكية- في القرن الحادي والعشرين- قراءة متأنية واهتماماً كبيراً. فيما يلي، يتناول البروفسور تشينغ إن- فو* بشكل مبسّط ومقتضب بعض النقاط المثيرة للجدل حول موضوع التنمية الاقتصادية في الصين والاتحاد السوفييتي، كمثالين تمثيلين للدول الاشتراكية، وذلك رداً على المفاهيم الخاطئة التي يحاول الرأسماليون ترويجها.

■ تشينغ إن- فو
ترجمة: قاسيون

النقطة الأولى

لقد حقق الاتحاد السوفييتي إنجازات كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يصادف هذا العام الذكرى المئوية لتأسيس الاتحاد السوفييتي، وهو أمر يستحق الاحتفاء به، ولكن بسبب خيانة وتخريب الاتحاد السوفييتي من قبل مجموعة زعماء، أمثال: غورباتشوف ويلتسين، ينكر العالم الغربي عموماً الإنجازات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. برأيي أنّ الاتحاد السوفييتي أسس بعد ثورة أكتوبر، بقيادة لينين، دكتاتورية البروليتاريا والنظام الديمقراطي المركزي، ونفذ البناء الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والثقافي على نطاق واسع، وصدّ العدوان المسلح من قبل 14 دولة رأسمالية.

مسترشداً بأفكار لينين، شهد الاتحاد السوفييتي إنجازات عظيمة في الاقتصاد والسياسة والتعليم والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والصحة ومعيشة الناس والمجتمع والبيئة والدفاع الوطني. لو لم يحدث غزو الاتحاد السوفييتي وشبه تدميره من قبل ألمانيا الفاشية بسياساتها الشمولية الاحتكارية البرجوازية، أو لو لم يتم تفكيك الاتحاد السوفييتي الاشتراكي بانقلاب كما حدث، فإنّ القوة الاقتصادية الوطنية الشاملة للاتحاد السوفييتي في بداية القرن الحادي والعشرين كانت ستلحق وتتجاوز الولايات المتحدة التي اعتمدت على الاستغلال الداخلي والنهب الخارجي.

النقطة الثانية

أدت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين قبل الإصلاح والانفتاح إلى خلق ما يسمى بـ «المعجزة الأولى». عند مقارنة وتحليل عدد كبير من الإحصائيات المحلية والأجنبية، يمكننا إصدار حكم موضوعي: خلال المئة عام منذ حرب الأفيون الأولى، كان التطور الاقتصادي والاجتماعي للصين القديمة بطيئاً للغاية، وبشكل عام أظهر تخلفاً. كانت الصين دولة مهزومة وفقيرة مع مجتمع متدهور، واتسعت الفجوة بين تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وتطور بقيّة البلدان الرئيسية في العالم.

في السنوات الثلاثين الأولى من الصين الجديدة، على الرغم من الظروف غير المواتية، مثل: نقص الخبرة في البناء الاشتراكي، والحصار الاقتصادي من قبل البلدان الرأسمالية، والنمو السكاني السريع، والمساعدات التي تمّ تقديمها للبلدان الأخرى، تسارعت وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير، مصحوبة بقفزة نوعية في الجودة والتخطيط الهيكلي للتنمية، ممّا أدى إلى عكس اتجاه تهميش الصين في النظام العالمي بشكل أساسي، وتضييق الفجوة الاقتصادية مع الدول الكبرى في العالم.

إنّ اقتصاد السوق الاشتراكي ليست سياسة تمّ تطبيقها بسبب فشل المرحلة السابقة، ولكنّها إذا صحّ القول: مرحلة لاحقة للمرحلة السابقة، تهدف لتحقيق تنمية أفضل وأسرع من الاقتصاد المخطط التقليدي. لكن وكما يشير الأستاذ في جامعة ييل موريس ميسنر: «في حقبة ما بعد ماو، أصبح من المألوف الحديث عن عيوب السجل التاريخي لحقبة ماو، والتزام الصمت بشأن إنجازات تلك الفترة. في الواقع، بعيداً عن كونه [عصر الركود الاقتصادي] كما يتمّ تصويره اليوم بشكل عام، كانت حقبة ماو واحدة من أعظم عمليات التحديث في تاريخ العالم، حيث يمكن وضعها في خانة واحدة مع أكبر عمليات التحوّل للتصنيع كثافة لدى الدول الصناعية المتأخرة الرئيسيّة في العصر الحديث، مثل: ألمانيا واليابان وروسيا». هناك اعتراف رسمي اليوم «بالمعجزتين» اللتين تم إنشاؤهما في السبعين عاماً من عمر جمهورية الصين الشعبية في الصين.

النقطة الثالثة

خلقت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين بعد الإصلاح والانفتاح «المعجزة الثانية» ودخلت الصين مرتبة «الدول شبه المتوسطة الغنية والقوية» في العالم. اعتباراً من عام 2012، قفز الناتج الصناعي واحتياطيات النقد الأجنبي في الصين إلى المرتبة الأولى في العالم، واحتلّ الحجم الاقتصادي الإجمالي المرتبة الثانية بشكل مطرد في العالم، وتطور التعليم والعلوم والتكنولوجيا والرعاية الصحية بشكل كبير، وتحسنت معيشة الناس بشكل كبير، وتمّت إعادة هونغ كونغ وماكاو بنجاح إلى الصين، وارتفعت مكانتها الدولية.

النقطة الرابعة

إن بناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الحديث منذ عام 2013 يخلق «المعجزة الاقتصادية الثالثة». دخلت الصين مرحلة البلد معتدل الثراء والقوي باعتبارها «شبه مركز» في النظام الاقتصادي العالمي. قفز بناؤها العلمي والتكنولوجي والاقتصادي والبيئي إلى مستوى جديد. علاوة على ذلك، من خلال «مبادرة الحزام والطريق» وبريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون» و«البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية»، وغيرها من أشكال التعاون الدولي، فقد ساهمت الصين وقدمت حلولاً ذات سمة صينية للتنمية البشرية، وعززت بناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية، مع زيادة الجاذبية الدولية والتأثير.

أتوقع بثقة أنه في حال تمكنت الصين من تحقيق خططها بالتحديث الأساسي وصولاً إلى عام 2035، ستصبح واحدة من البلدان ذات «الثروة والقوة شبه العالية» في «محور» النظام الاقتصادي العالمي. إذا تمكنت من تحقيق خططها بالتحديث الكامل في عام 2050، فستكون واحدة من أفضل الدول في النظام الاقتصادي العالمي، والتي ستكسر احتكار النظام الاقتصادي العالمي من قبل الدول الرأسمالية الإمبريالية القديمة والجديدة، ومجمل الرأسمالية المتقدمة.

النقطة الخامسة

سوف يتطور الاقتصاد الاشتراكي المستقبلي بشكل أفضل في عملية مواجهة الهيمنة الغربية. إن استنتاج لينين القائل بأن «الإمبريالية تعني الحرب» لم تصبح بالية بعد. تؤدي الهيمنة العالمية والإقليمية أيضاً بسهولة إلى الحرب. الحرب الروسية الأوكرانية هي صراع أشعلته التوسعات غير الشرعية لحلف شمال الأطلسي شرقاً كمجموعة عسكرية عدوانية بقيادة الولايات المتحدة، والذي نتج عنه إجبار روسيا على مواجهة الهيمنة الأمريكية الغربية، ممّا سيؤثر سلباً على الجميع: الاقتصاد العالمي ومعيشة الناس، باستثناء المجمع الصناعي العسكري الأمريكي الذي حقق مكاسب كبيرة.

نظراً لأنّ الاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري الأمريكي والغربي لا يمكنه منافسة الاقتصاد الاشتراكي الصيني، فقد كثّفت الولايات المتحدة والغرب في السنوات الأخيرة تحالفاتهما حول الصين: جمعت نسخة المحيطين الهندي والهادئ من حلف الناتو، وأنشأت منظمة الإطار الاقتصادي للمحيطين الهندي والهادئ ضد الصين، وحاولت إثارة الحرب الأهلية الصينية من أجل توحيد تايوان من خلال الاستفزازات السياسية والعسكرية بهدف فرض عقوبات شاملة ضد الصين، ووضع العراقيل أمام الاشتراكية الصينية وعملية التحديث.

مع ذلك، يمكن أن تصبح الأشياء السيئة أشياء جيدة أيضاً. نفّذت الصين نمطاً جديداً للتنمية يقوم على دورتي التداول المحلي والدولي «التداول المزدوج»، مما يعزز درجة الاعتماد على الذات، والاستقلالية، والاكتفاء الذاتي، والتحسين الذاتي للاقتصاد الوطني، والاستمرار في إنشاء وتحسين وتحديث الاقتصاد بشكل علمي، وتطوير سلاسل التكنولوجيا والسلاسل الصناعية، وسلاسل التوريد والسلاسل الاقتصادية والتجارية.

كما أنّ اقتصادات السوق الاشتراكية لفيتنام ولاوس، وكذلك الاقتصادات الاشتراكية ذات التخطيط المركزي لكوبا وكوريا الشمالية اللتان تحاصرهما الولايات المتحدة والغرب بشكل غير قانوني، ستحقق جميعها تنمية اقتصادية واجتماعية أكبر في القرن الحادي والعشرين. في العموم، القرن الحادي والعشرون هو قرن التنمية الاقتصادية الاشتراكية التي ستنقذ العالم من الانحطاط الرأسمالي.

*تشينغ إن- فو: الرئيس السابق لأكاديمية الماركسية في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية «CASS»، وهو حالياً بروفسور رئيسي في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية.

بتصرّف عن:
Economic :Enfu Cheng socialist in development achievements great–countries prospects future and

كانت حقبة ماو واحدة من أعظم عمليات التحديث في تاريخ العالم حيث يمكن وضعها في خانة واحدة مع أكبر عمليات التحوّل للتصنيع كثافة لدى الدول الصناعية المتأخرة الرئيسيّة في العصر الحديث

«أشباه الموصلات»: عصب

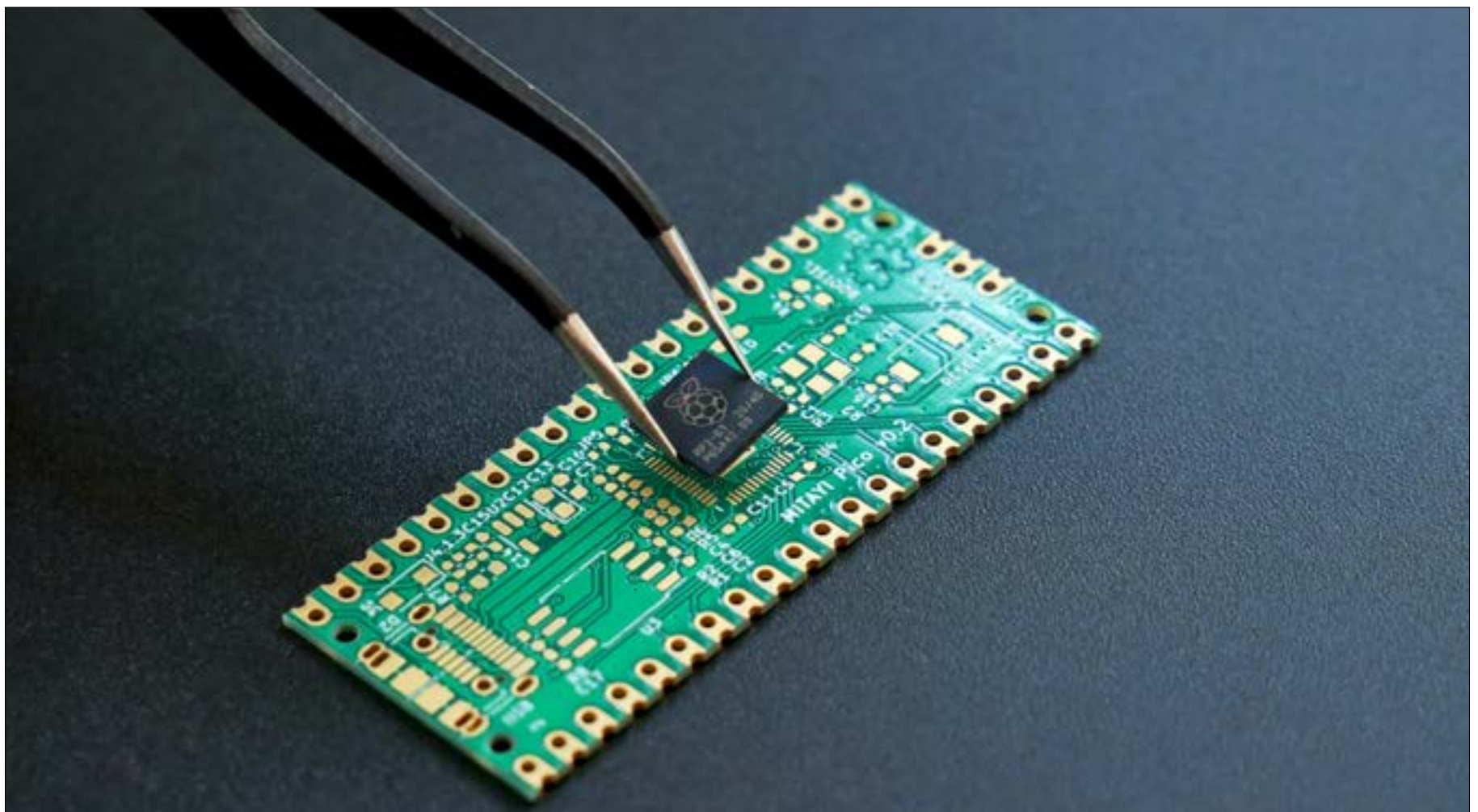

مع انطلاق ما يعتبرها البعض «الموجة السادسة» من الابتكار التكنولوجي العالمي، تتزايد باطراد حصة الإنتاج العالمي المعتمد على التكنولوجيا الفائقة في الاقتصاد اليوم. حيث وصلت حصة قطاع التكنولوجيا في بعض الحالات «مثل سنغافورة واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان» إلى ما يقارب 60% من الناتج المحلي الإجمالي. وبهذا المعنى، دخلت تقنيات أشباه الموصلات - التي تعتمد بشكل أساسي على السيليكون أحادي البلورية «المادة الأساسية لرقاقات السيليكون المستخدمة في جميع المعدات الإلكترونية تقريباً اليوم»- إلى قطاع الإنتاج العالمي بشكلٍ قوي، ابتداءً من أجهزة التلفزيون وليس انتهاءً عند رادارات الإنذار الصاروخي.

■ قاسيون

تسبب تعطّل سلاسل التوريد العالمية منذ ما قبل انتشار جائحة كورونا في نقص كبير في عالم الرقائق الإلكترونية، ما أثّر بشكل خاص على صناعة السيارات والطائرات وأجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية.

تميل وسائل الإعلام الغربية بمعظمها اليوم إلى مواصلة نهجها الرامي إلى تسطيح وتسفيه أزمة نقص الرقائق الإلكترونية، واعتبارها مجرد «مشكلة صناعية»، لكن الحقيقة أن هذا النقص يعتبر من أكبر الجوانب التي يمكن أن تسبب خللاً على المستوى العام لأمن الدول. ونتيجةً لذلك، قررت عدد من الحكومات اتخاذ تدابير حمائية أو توسعية جادة من أجل ضمان هذا الإمداد دون انقطاع لتلبية الاحتياجات المدنية والعسكرية.

من 12% إلى 9% فقط

تدرك الولايات المتحدة أن المعركة الدائرة على إنتاج الرقائق في العالم سيكون لها دور فاعل في قياس الوزن الاقتصادي للدول، لهذا تجهد بشكل واضح لتحقيق استقلالية أمريكية كاملة في تصنيع هذه الرقائق. خاصة وأن حصة الولايات المتحدة من الإنتاج العالمي في عام 2021 كانت 12% فقط، وهي مرشحة على مدار السنوات الثلاث المقبلة أن تنخفض إلى أقل من 9%.

ولا تزال الشركات الأمريكية العملاقة، إنتل Intel وأبل Apple وإنفيديا NVIDIA وأيه إم دي AMD وميكرون Micron وبرودكوم Broadcom وكوالكوم Qualcomm وتكساس إنسترومنتس Texas Instruments، تملك براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية في هذا المجال، وتطور حلولاً تكنولوجية، إلا أنها كما درجت العادة وضعت إنتاج هذه الرقائق في شرق آسيا، وتحديداً في جزيرة تايوان التي تعدُ اليوم «مركزاً عالمياً» لأشباه الموصلات، ولهذا، يمكن فهم قلق واشنطن من فكرة أن تعطّل وصول هذه الإمدادات من جزيرة تايوان سيكون له أثرٌ كارثيٌ عليها.

والواقع أن افتقار الولايات المتحدة إلى القدرة الصناعية والنقص العام في الرقائق الإلكترونية في البلاد، بالتوازي مع خوض مواجهة مركّبة مع الصين، دفع الولايات المتحدة إلى إدراج هذه القضية في مجال الأمن القومي. وبشكل خاص، في آذار العام الجاري، عندما تحدّث الرئيس الأمريكي، جو بايدن، صراحة عن أشباه الموصلات بوصفها «مشكلة أمن قومي حرجة»، لأن الولايات المتحدة مجبرة اليوم على الإنفاق بكثافة للحصول على منتجات التكنولوجيا الفائقة الموجودة في الخارج.

في آذار العام الجاري تحدث الرئيس الأمريكي جو بايدن صراحة عن أشباه الموصلات بوصفها «مشكلة أمن قومي حرجة»

ليس بمقدور واشنطن أن تفعلها

اتخذت السلطات الأمريكية عدداً من الخطوات لتحسين الإطار الإنتاجي للرقائق الإلكترونية، بما في ذلك اعتماد قوانين تهيئ إنتاج أشباه الموصلات لتلبية احتياجات الولايات المتحدة، من بينها «قانون خلق حوافز مفيدة لإنتاج أشباه الموصلات لأمريكا»، وقانون الابتكار والمنافسة «USICA» وبعض القوانين الأخرى.

ولم يتفق البيت الأبيض ومجلس الشيوخ بعد على تفاصيل هذه الوثائق، لكن الفكرة العامة هي تخصيص حوالي 52 مليار دولار لدعم هذه الصناعة. في الوقت نفسه، يعارض الرئيس التنفيذي لشركة إنتل، باتريك غيلسينغر، تمويل الشركات الأجنبية بشدة ويقترح إدراج الشركات «ذات الجذور الأمريكية» فقط في قائمة المستفيدين المحتملين من هذا التمويل. وهذا يترك مصير شركات مثل TSMC التايوانية وSamsung الكورية الجنوبية متأرجحاً في ظل عدم وجود جذور أمريكية لها، ذلك رغم أنها كانت تخطط لافتتاح مصنع رقاقات بقيمة 17 مليار دولار في ولاية تكساس الأمريكية بداية عام 2024.

في هذا الصدد، يعتقد تقرير للبيت الأبيض

حصة الولايات المتحدة من الإنتاج العالمي في عام 2021 كانت 12% فقط، وهي مرشحة على مدار السنوات الثلاث المقبلة أن تنخفض إلى أقل من 9%.

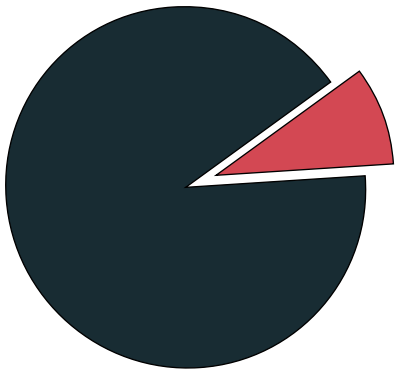

الاقتصاد العالمي ينزاح شرقاً

%92

تشتري الولايات المتحدة وحلفاؤها ما يصل إلى 92% من الرقاقات الإلكترونية في العالم، بينما لا يتجاوز استهلاك الصين منها عتبة 6%

%45

تنتج روسيا 45% من البلاديوم في العالم، ولديها أكبر احتياطيات مؤكدة من هذا المعدن الضروري في صناعة الرقائق الإلكترونية

النسبة التمثيلية لتكلفة فتح وتشغيل مصنع لتصنيع الرقاقات الإلكترونية والدارات

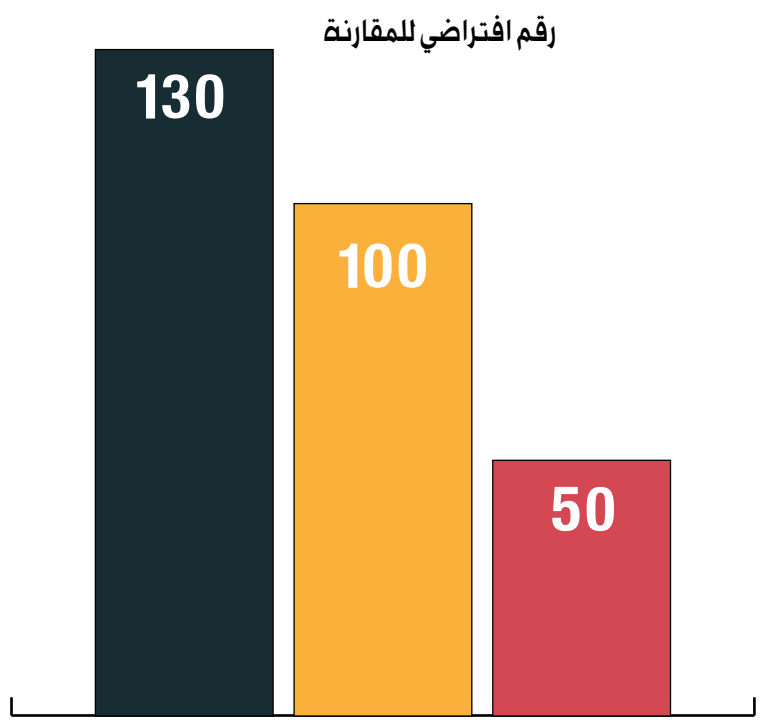

حول ضعف سلاسل التوريد مؤخراً أن القطاع الخاص قادر على حل مشكلة نقص أشباه الموصلات بمفرده، وأن مهمة الحكومة هي تقديم كل المساعدة الممكنة، وتجنب التدخل المفرط. لكن رغم ذلك، هنالك سؤال يؤرق الحسابات الأمريكية اليوم: إن مستوى التنظيم، والعبء الضريبي، وتكلفة العمالة داخل الولايات المتحدة أعلى بكثير من الخارج، فماذا سيحدث للقدرة التنافسية للمنتجات المصنعة في الولايات المتحدة؟ ألن يؤدي ذلك إلى خسائر مالية هائلة؟.

تقدّر الوكالات الاستشارية أن تكلفة فتح وتشغيل مصنع لتصنيع الرقاقات الإلكترونية والدارات في الولايات المتحدة لمدة 10 سنوات ستتجاوز تكلفة تايوان أو كوريا الجنوبية بمقدار الثلث، أما في الصين، فسيكلف مثل هذا المشروع أقل من نصف التكلفة في تايوان! ما يعني أنه ليس هنالك ما يضمن أن أشباه الموصلات المصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية ستكون أرخص أو أفضل من نظائرها الأجنبية. ومع الأخذ في الاعتبار تقديرات المؤسسات التجارية حول تحوّل مركز إنتاج أشباه الموصلات إلى الصين ودول جنوب شرق آسيا في المستقبل القريب، فإن قلق واشنطن على وضعها المستقبلي مرشح للتفاقم أكثر.

تصحيح وضع تاريخي

تستهلك جمهورية الصين الشعبية 6% فقط من الرقاقات الإلكترونية في العالم، في حين تشتري الولايات المتحدة وحلفاؤها ما يصل إلى 92%. وفي الوقت الحالي، لا تزال أمريكا تتمتع بإمكانية الوصول غير المقيد إلى ما تريد من الدارات والمكونات المتكاملة الحديثة. تنتج الصين كمية هائلة من أشباه الموصلات، لكن المستوى التكنولوجي الحالي لهذه الرقاقات يتخلف عن منافسة النسخ التايوانية أو اليابانية بجيلين، ما يحدّ من نطاق قدرات هذه الرقاقات بالنسبة لبعض الاستخدامات.

وتستطيع الشركات الصينية، مثل شركة SMIC، إنتاج رقائق بكثافة تتراوح بين 28 و14 نانومتر، في حين نجحت شركة TSMC التايوانية بالوصول إلى رقائق بكثافة 3 نانومتر فقط، ما ينعكس في زيادة كبيرة بالأداء ويسمح بتصغير المنتج النهائي. على سبيل المثال، تم تصنيع المعالج المركزي Apple A15 في تايوان، ما جعل من الممكن دمج حوالي 16 مليار ترانزستور وتوفير سرعة تشغيل تصل إلى 15,8 تريليون في الثانية.

تعتقد واشنطن أن الإمدادات المستقرة من منتجات التكنولوجيا الفائقة سوف تنقطع في حالة دخول الصين لجزيرة تايوان. ورغم أن سلطات تايوان أشارت إلى أنها تعتزم «الدفاع عن استقلالها» باستخدام الوسائل العسكرية، وصولاً إلى شن هجمات مضادة على مواقع في البر الرئيسي الصيني، إلا أنها لا تستطيع أن تلجم حالة الذعر التي تشعر بها، جراء اتضاح مستوى الجدية الصيني في التعامل مع المسألة، حيث ترغب الصين بتصحيح وضع «الأمر الواقع» الناشئ في جزيرة تايوان الصينية خلال النصف الثاني من القرن الماضي، أي مرحلة السيادة الأمريكية على العالم.

وفي هذا الصدد، لا تدخر الولايات المتحدة فرصة لوعد جزيرة تايوان بالوقوف إلى جانبها في حال الدخول الصيني، بما في ذلك الوعود بإرسال الأسلحة الضرورية «لحماية الجزيرة». في المقابل، تؤكد الصين أن مضيها بالدفاع عن وحدة أراضيها لن يشوبه أي تردّد، وأن «الخطر الشيوعي» القادم إلى جزيرة تايوان ليس إلا محاولة أمريكية لزيادة السيطرة على المناطق الرئيسية للإنتاج العالمي. وتذهب الصين لتصيب بشكل مباشر جوهر المشكلة، وذلك من خلال تأكيدها عدم وجود النية لضم الجزيرة بالقوة، وأن تدريبات الجيش الصيني تستهدف «أي طرف ثالث» من المحتمل أن يتدخل، في إشارة واضحة للولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

وفوق ذلك، وهو ما لا يتحدث عنه الإعلام كثيراً، أقامت بكين في وقت سابق بعناية علاقة من الترابط الاقتصادي مع تايوان لإشراك الجزيرة في خطط صناعية وتكنولوجية وتجارية مشتركة، من أجل وضع الأساس للتكامل اللاحق. لكن مع جائحة كورونا، وتصاعد المشاعر المعادية للصين في الولايات المتحدة وحلفائها، قلصت فرص الحوار المثمر بين الجانبين.

لدى الصين وروسيا اليوم فرص حقيقية للحد من وصول مصنّعي أشباه الموصلات في العالم إلى المواد الخام اللازمة

الكماشة الروسية الصينية

اليوم، تضطر تايوان في الواقع إلى دفع تكاليف أمنها العسكري والدعم الدبلوماسي المقدّم لها من جانب الولايات المتحدة من خلال تزويد الأخيرة واليابان والاتحاد الأوروبي بإمكانية الوصول الحصري إلى تقنياتها الفريدة وقدراتها الصناعية.

بالتوازي مع ذلك، وفي محاولة لإرضاء شركائها الأمريكيين، أوقفت شركة TSMC التعاون مع روسيا. ليعرب الموردون الماليزيون بدورهم عن رغبتهم في احتلال مكانة الموردين التايوانيين في السوق الروسية.

والمسألة الأهم، أنه يجري إغفال أن لدى الصين وروسيا اليوم فرصاً حقيقية للحد من وصول مصنّعي أشباه الموصلات في العالم إلى المواد الخام اللازمة «الفلور العضوي، والنيون، والبلاديوم، والنيكل، والبلاتين، والروديوم، والتيتانيوم». فبعد انطلاق العمليات العسكرية في أوكرانيا، زادت تكلفة بعض أنواع المواد تسعة أضعاف. وتسبّب ذلك في حالة من الإرباك لدى شركات تكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق بحجم الإنتاج وتسعير المنتجات النهائية. وبالإضافة إلى ذلك، لم تعد أوكرانيا، التي تزود العالم بما يصل إلى 40% من النيون، قادرة على تصديره عن طريق البحر.

اليوم، المالكون الرئيسيون لهذا الغاز النادر هم روسيا والصين اللتان تحصلان عليه كمنتج ثانوي لصناعة الصلب. وتنتج روسيا أيضاً 45% من البلاديوم في العالم، ولديها أكبر احتياطيات مؤكدة من هذا المعدن، وتوفر أكثر من 20% من سوق التيتانيوم العالمي، و12–14% من النيكل والبلاتين، و10% من الروديوم، ما يجعلها تملك مقومات أن تكون أحد عمالقة تكنولوجيا المعلومات، حتى دون القدرة على إنتاج الإلكترونيات المعقدة بمفردها في المستقبل القريب.

«الإصلاح المالي لعام 1947، هو ردنا

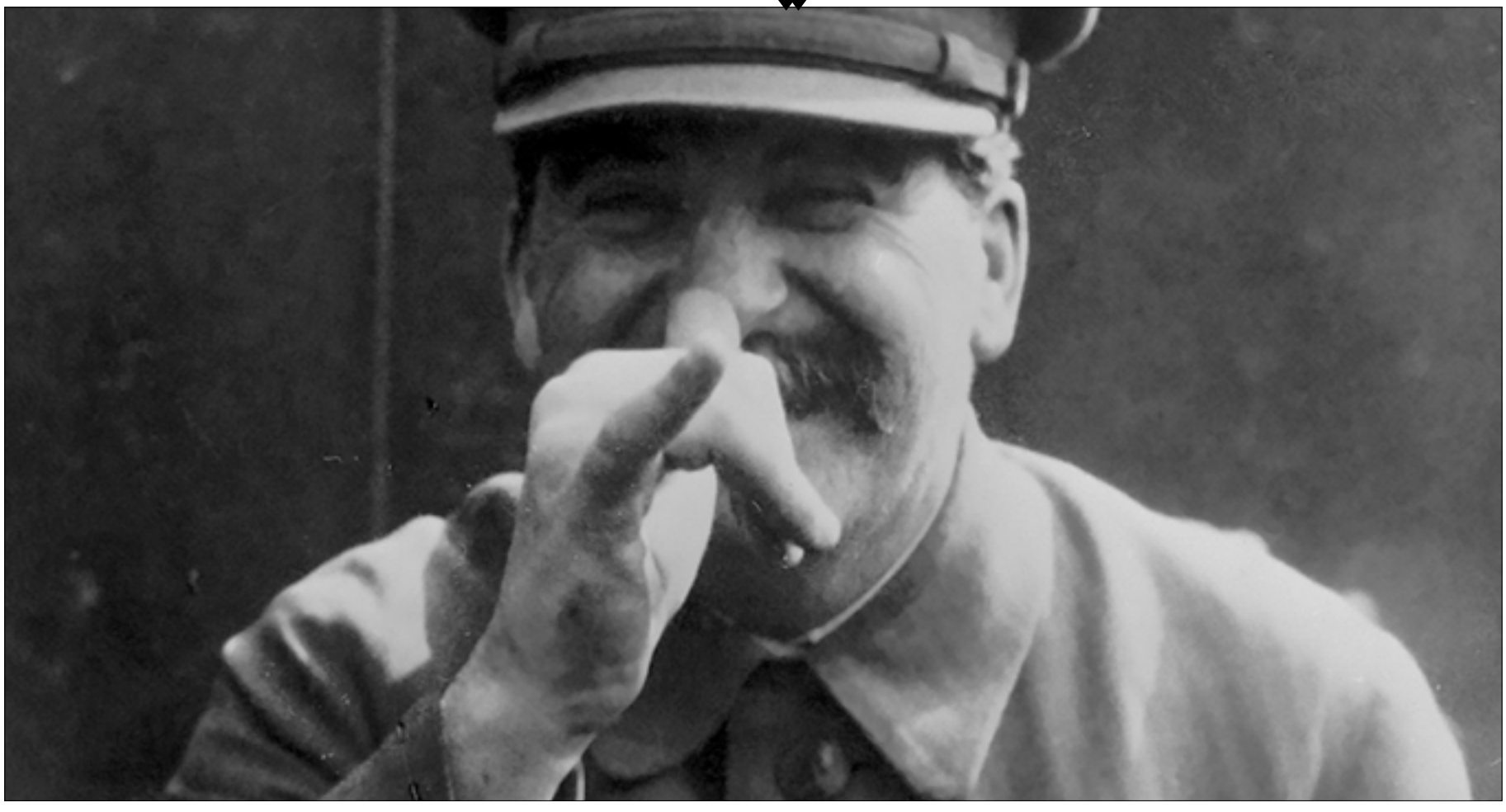

مقدمة المترجم

تقدم قاسيون فيما يلي ترجمة لمادة مهمة نشرها «مركز تحليل المعلومات» الروسي، في شباط عام 2016... وبالتوازي، ينشر موقعها الإلكتروني وصفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي، فيديو مترجماً يحتوي مضمون المادة نفسه.

■ «مركز تحليل المعلومات»
ترجمة مركز دراسات قاسيون

ورغم أنّه قد مضى على نشر هذه المادة أكثر من 6 سنوات، ورغم أنّ الموضوع الذي تعالجه يعود إلى ما يزيد عن 75 عاماً، إلا أنها تتمتع بأهمية راهنة وكأنما كتبت اليوم، حتى بموضوعها العائد إلى ما قبل 75 عاماً...

وذلك أنها تستعرض جانباً من التاريخ تم تجاهله بالكامل، بل والتعتيم عليه بشكل مقصود، لما يشتمل عليه من خطورة قصوى ومستمرة، على أصحاب الدولار، وعلى أصحاب الهرم المالي العالمي.

بظل هذا الجانب المخفي من التاريخ هو ستالين، أثناء صراعه ضد بريتين وودز، حتى مما قبل التوقيع عليها، ووصولاً إلى رفض التوقيع، ومن ثم الإصلاح المالي في الاتحاد السوفياتي لعام 1947، وبعده ربط الروبل بالذهب، ومن ثم العمل لإنشاء سوق عالمية بديلة خالية من الدولار.

الموضوع/ المعركة، التي كان يخوضها الاتحاد السوفياتي في حينه، هي ذاتها من حيث الجوهر المعركة الأساسية في زمننا هذا... والمعركة التي خاضها ستالين في حينه، معركة فريدة تمكن من الانتصار بها بشكل مذهل حقاً، وفق ما تعترف به الأرقام والإحصاءات المختلفة بما فيها الغربية... رغم أنّه قد تم بعد «وفاته/ قتله» الالتفاف على انتصاراته وتقويضها ابتداءً من خروتشوف ووصولاً لغورباتشوف– يلتسين.

وربما يسمح فهم هذا الجانب بالذات، من إنجازات ستالين، بإدراك الأساس الموضوعي لحجم الحقد المهول المستمر حتى اللحظة اتجاهه ليس كشخص فحسب، بل وأهم من ذلك، اتجاهه كمشروع... والذي رغم كل ما تم إلقاؤه من قاذورات وأكاذيب على سيرته، إلا أننا نرى فيما يجري اليوم من أحداث، أنه ومن قلب التاريخ، يمد لسانه ساخراً في وجه أسياد النظام المالي والسياسي العالمي، وفي وجه الإمبريالية العالمية... ويمد قلبه وعقله لنضال الشعوب حول العالم، متابعاً السير معها من خلال النموذج والأفكار والتجارب الواقعية التي أرساها...

من قلب التاريخ يمد ستالين لسانه ساخراً في وجه أسياد النظام المالي والسياسي العالمي وفي وجه الإمبريالية العالمية... ويمد قلبه وعقله لنضال الشعوب حول العالم كان

«الإصلاح المالي لعام 1947، هو ردنا على اتفاقيات بريتين وودز»

تطوّر الوضع المالي في الاتحاد السوفييتي مع نهاية الحرب الوطنية العظمى «1941–1945»، بشكل دراماتيكي.

فمن أجل تغطية الإنفاق العسكري الهائل، كان على الحكومة السوفييتية أن تفرج عن قدر من الأوراق النقدية أكبر مما يحتاجه التداول الداخلي. وبذلك، تَشكل فائض من الأوراق النقدية، وكانت قيمتها الشرائية تنخفض باستمرار في الوقت نفسه. وفي ظل ارتفاع الطلب على المنتجات والسلع بسبب نقصها، فإنّ الأسعار ارتفعت بشكل حاد.

كان إصلاح عام 1947 ضرورياً، ولكن القيادة السوفييتية قررت عدم الاكتفاء باستبدال الأوراق النقدية، وإنما إضافة إلى ذلك، قررت تحديث مجمل النظام المالي.

تم تنفيذ الإصلاح بعد مؤتمر بريتين وودز «تموز 1944»، وهو المؤتمر الذي تم فيه اعتماد مبادئ تحديد أسعار صرف العملات، وكذلك إنشاء صندوق النقد والبنك الدوليَّين.

لم يوقع الاتحاد السوفييتي على هذه الاتفاقيات في كانون الثاني 1945، رغم أن وفدنا شارك بنشاطٍ في تطوير الوثائق النهائية للمؤتمر.

لماذا لم يوقّع ستالين؟

لماذا لم يوقّع ستالين على اتفاقات بريتين وودز؟ هل كان قد فكر مسبقاً، ومنذ ذلك الوقت، بإنشاء نظامه المالي الخاص، والذي سيبدأ بإرسائه انطلاقاً من إصلاح 1947؟

«عبودية بريتين وودز»

يسمح لنا الانتباه للتسلسل الزمني، بتحديد خوارزمية الأحداث، والتي قد لا تكون ملحوظة من النظرة الأولى. السياق التاريخي مهم دائماً لفهم قرارات الناس، بما فيها تلك التي اتخذت في بريتين وودز، وبعده.

«كرونولوجيا المؤتمر»

ما هي الأحداث التي سبقت المؤتمر، والأحداث التي أحاطت به؟

17 تموز 1942 إلى 2 شباط 1943:

انتهت معركة ستالينغراد باستسلام الجيش الألماني السادس، وهو ما مثّل نقطة تحول في الحرب الوطنية العظمى وفي الحرب العالمية الثانية.

15 تموز 1943:

تم إيقاف هجوم القوات الفاشية على قوس كورسك. ومنذ تلك اللحظة، انتقلت المبادرة الإستراتيجية على الجبهة الشرقية، وأخيراً... إلى يد الجيش الأحمر.

6 تشرين الثاني 1943:

تم تحرير كييف، وفي 25 تشرين الثاني تم تحرير غومل.

28 تشرين الثاني إلى 3 كانون الأول 1943:

«مؤتمر طهران» لزعماء دول التحالف المناهض لهتلر. وكان المؤتمر علامة فارقة في تطور العلاقات الدولية والعلاقات بين الحلفاء. وفيه تم النظر في عدد من قضايا الحرب والسلم، واتخذت قرارات بشأنها:

- تحديد الموعد الدقيق لفتح الحلفاء الجبهة الثانية في فرنسا.
- نقاش القضايا المتعلقة بمنح الاستقلال لإيران.
- بداية حل المسألة البولندية.
- نقاش ابتداء الاتحاد السوفييتي الحرب على اليابان بعد هزيمة ألمانيا النازية.
- تحديد ملامح هيكل عالم ما بعد الحرب.
- تم التوصل إلى وجهات نظر موحدة حول قضايا ضمان الأمن الدولي والسلام الدائم.

أواخر كانون الأول 1943:

محادثة بين «أرسيني غريغوروفيتش زفيريف» مفوض المالية وستالين. وكتب زفيريف محتوى المحادثة في كتابه «ستالين والمال»:

«أتذكر أنه في أواخر عام 1943، في الخامسة صباحاً وفي بيتي الريفي، اتصل بي جوزيف فيساريونوفيتش ستالين. اعتذر رئيس الوزراء عن الاتصال في وقت متأخر، وأضاف أنّه يتصل لمسألة في غاية الأهمية. استعلم ستالين عن رأي مفوضية الشعب للشؤون المالية، بشأن الإصلاح النقدي بعد الحرب. أجبته أنني قد فكرت بالفعل في الأمر، لكن حتى الآن لم أشارك أفكاري مع أحد.

– وهل يمكنك مشاركتها معي؟

– بالطبع رفيق ستالين.

– أنا أستمع إليك.

وتبع ذلك محادثة هاتفية استمرت 40 دقيقة. خطرت لي فكرتان رئيسيتان: العبء الجزئي الحتمي للإصلاح، والناجم عن تبديل الأموال، سيقع بشكل أساسي على أكتاف أولئك الذين أنشأوا مخزوناً من المال عبر المضاربة. عند إصدار نقود جديدة للتداول: لا تتعجل، وأبق قبضتك على مبلغٍ معين «من النقد الجديد»، لكي يكون هنالك شعورٌ في البداية بنقص

على اتفاقيات بريتين وودز»

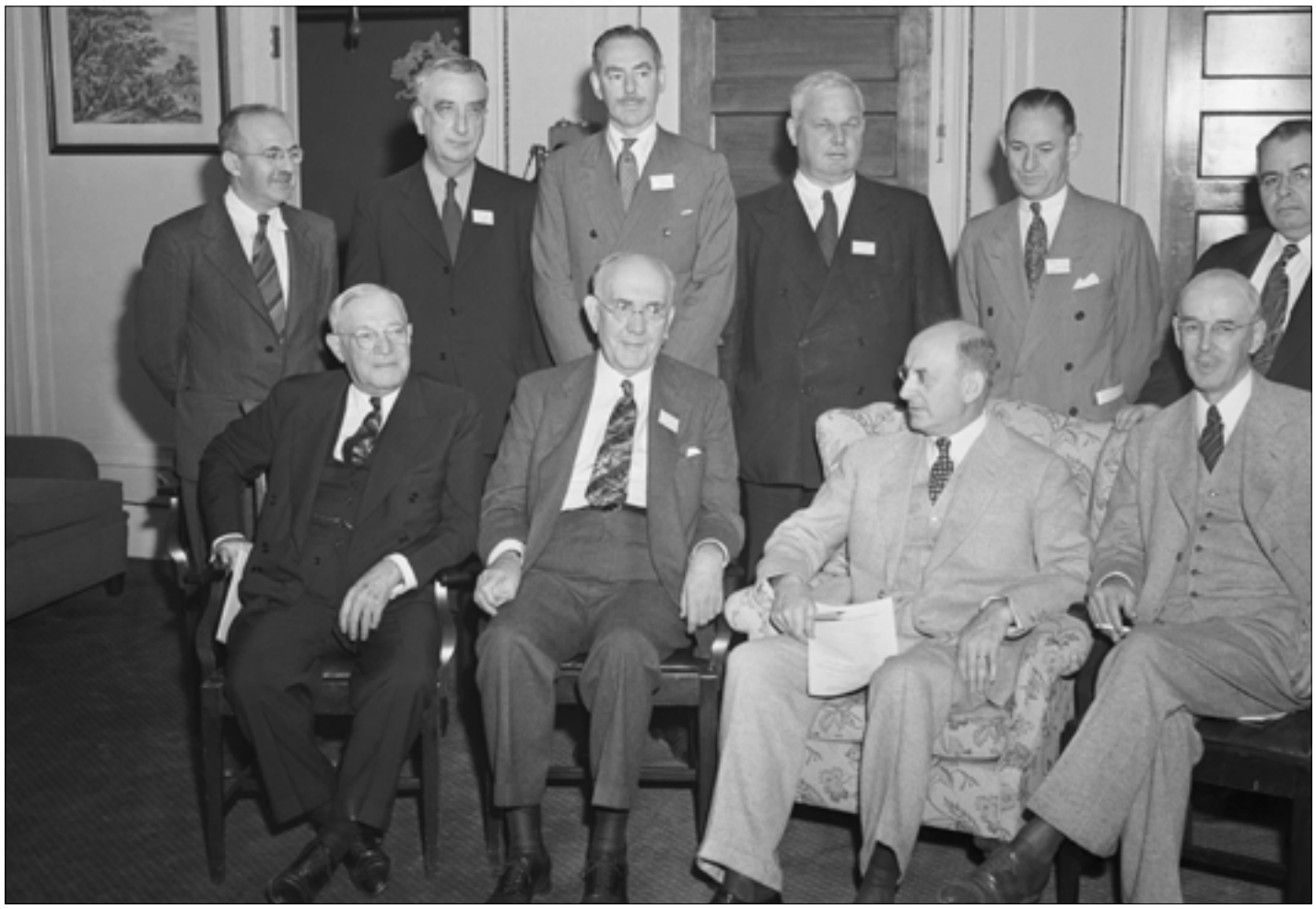

النقد، ويكون قد تشكل لدى الدولة احتياطي للإصدار.

استمع ستالين، ثم عبر عن آرائه حول الأسس الاجتماعية والاقتصادية للحدث المستقبلي. واتضح لي أن هذه ليست المرة الأولى التي يفكر فيها بهذا الإصلاح. في نهاية المحادثة، دعاني للحضور في اليوم التالي في اجتماع «لجنة الدفاع الحكومية». أعطاني ستالين عدداً من التعليمات العامة والتي يجب أن تُفهم على أنها توجيهات والمبادئ التي ينبغي التقيد الصارم بها».

وإذاً، ما هي هذه المبادئ؟

«حتى تكون القاعدة المالية للاتحاد السوفييتي صلبة بدرجة لا تقل عن صلابتها قبل الحرب؛ فإنّ الارتفاع الحتمي في الإنفاق العام، والزيادة السنوية في الميزانية ككل، سيتطلبان نظاماً مالياً قابلاً للتكيف مع المتغيرات على مر السنين. ستتطلب صعوبات استعادة الاقتصاد الوطني تضحيات إضافية من مواطني الاتحاد السوفييتي، لكن يجب أن يكونوا متأكدين من أنّ هذه هي آخر تضحياتهم..»

أكد ستالين- على وجه التحديد- ثلاث مرات على شرط مراعاة السرية المطلقة في التحضير للإصلاح. نادراً ما كان يكرر ما يقوله، وهذا يوضح مدى اهتمامه بالحفاظ على السرية الكاملة لهذا الأمر».

6 حزيران 1944:

هبط البريطانيون في فرنسا وبدأوا التقدم ببطء «لم يتم تحرير باريس حتى 31 آب».

23 حزيران ـ 29 آب 1944:

الاتحاد السوفييتي ينفذ عملية «بغراتيون». وبنتيجتها تم عملياً تدمير مجموعة الجيوش الوسطى الألمانية. تم طرد ««الفيرماخت»- القوات النازية»، خارج بيلاروسيا، وانتقلت الجبهة 600 كم إلى الغرب.

3 ـ 22 تموز 1944:

مؤتمر بريتين وودز 44 دولة ممثلة، ووفد الاتحاد السوفييتي يشارك في إعداد الوثائق النهائية.

4 حزيران 1944:

الأمريكيون يستولون على روما، وفي 6 حزيران يبدأ غزو فرنسا.

20 تموز 1944:

محاولة اغتيال هتلر، بالعملية المسماة «فالكيري».

4 ـ 11 شباط 1945:

مؤتمر يالطا، حيث عملت القوى المنتصرة على تقرير قضايا نظام عالم ما بعد الحرب. تمحورت قرارات يالطا حول مسألتين أساسيتين:

أولاً، كان مطلوباً رسم حدود دولية جديدة على الأراضي التي احتلها الرايخ الثالث مؤخراً. وبالتوازي، كان من الضروري إنشاء خطوط ترسيم غير رسمية، ولكن معترف بها من قبل جميع الأطراف، بين مناطق نفوذ الحلفاء. وهو الأمر الذي بدأ العمل عليه في مؤتمر طهران. **ثانياً**، أدرك الحلفاء أنه بعد اختفاء عدوهم المشترك، فإن التوحيد القسري للغرب والاتحاد السوفييتي سيفقد أي معنى. ولذا، كان من الضروري إنشاء إجراءات لضمان ثبات الخطوط الفاصلة المرسومة على خريطة العالم.

حصل ستالين على موافقة شركائه ليس فقط على أن يكون الاتحاد السوفييتي بين أعضاء ومؤسسي الأمم المتحدة، بل وأيضاً جمهورية أوكرانية الاشتراكية السوفييتية وجمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفييتية، وهما الأكثر تضرراً من الحرب.

وفي وثائق يالطا بالذات، ظهر تاريخ «25 نيسان 1945»، تاريخ بدء مؤتمر سان فرانسيسكو الذي كان يهدف إلى إنجاز ميثاق الأمم المتحدة.

حتى تكون القاعدة المالية للاتحاد السوفييتي صلبة بدرجة لا تقل عن صلابتها قبل الحرب فإنّ الارتفاع الحتمي في الإنفاق العام والزيادة السنوية في الميزانية ككل سيتطلبان نظاماً مالياً قابلاً للتكيف مع المتغيرات على مر السنين

12 نيسان 1945:

وفاة فرانكلين ديلانو روزفلت.

أيار 1945:

استسلام ألمانيا.

22 أيار 1945:

وضعت بريطانيا الخطة «Unthinkable»، في حالة حدوث صراع عسكري بين بريطانيا والولايات المتحدة في جانب، والاتحاد السوفييتي في الجانب المقابل.

17 تموز إلى 2 آب 1945:

عقد مؤتمر بوتسدام، وفيه تم بشكل أساسي تقرير قضايا تقسيم ألمانيا بعد الحرب. لكن هنا بالذات، فإنّ الرئيس ترومان- وكما لو بشكل عرضي- أخبر ستالين بامتلاك الولايات المتحدة للأسلحة النووية. تمت دعوة بوتسدام لتصويب قرارات يالطا على اعتبار أنّ هنالك رئيساً جديداً للولايات المتحدة.

6 آب 1945:

الهجوم النووي الأمريكي على هيروشيما، وبعد أيام قليلة على ناغازاكي.

8 آب 1945:

الاتحاد السوفييتي يعلن الحرب على اليابان ابتداءً من اليوم التالي.

3 أيلول 1945:

نهاية الحرب العالمية الثانية باستسلام اليابان.

3 أيلول 1945:

أعدت لجنة المخابرات المشتركة الأمريكية «JIC»، المذكرة رقم 329، والتي حددت ما يقرب من 20 هدفاً هي الأكثر أهمية ومناسبة لقصف ذري إستراتيجي، ضمن أراضي الاتحاد السوفييتي والأراضي التي يسيطر عليها.

على الأرجح، فإنه بعد اختبار واستخدام الأسلحة الذرية في آب 1945، رفض الأنجلوساكسون التعامل مع الاتحاد السوفييتي، على قدم المساواة. وعرضوا أن يصبح مجرد عبد تابع لهم، وأمهلوا ستالين حتى كانون الأول ليفكر.

كانون الأول 1945:

تم التصديق على اتفاقات بريتين وودز. قوة الذهب كانت في جانب المصرفيين، وقوة الأسلحة أيضاً؛ إذ تمتلك الولايات المتحدة قنبلة ذرية ولن يمتلكها الاتحاد السوفييتي إلا عام 1949.

من يستطيع مقاومة هذه القوة المزدوجة؟ من سيكون قادراً على عصيان مثل هذا الإملاء؟ بدا وكأنه لا أحد يمكنه ذلك. لكن زعيم الاتحاد السوفييتي، فعلها.

كان الأنجلو ساكسون جادين باحتمال شن هجوم نووي على روسيا والاتحاد السوفييتي، في حال عدم موافقة ستالين على التنازل عن استقلاله المالي.

5 آذار 1946:

خطاب تشرشل في «فولتون»، كشخص عادي؛ «أي بعد خسارته انتخابات 1945».

12 آذار 1947:

تقدم هاري ترومان للكونغرس ببرنامج للصراع ضد القوى الديمقراطية والاشتراكية. والذي عُرف بـ«عقيدة ترومان».

29 آب 1949:

الاتحاد السوفييتي يختبر قنبلته الخاصة. المواجهة قادمة... وهي «الحرب الباردة»، والغرب هو من يبدأها، وليس السوفييتي على الإطلاق. والصراع مرتبط برفض ستالين التخلي عن سيادة الدولة الروسية... والتي سيتخلى عنها لاحقاً، الثنائي يلتسين وغورباشتوف.

جوهر اتفاقات بريتين وودز

من أجل فهم ما الذي أنقذنا منه عدم توقيع مجلس السوفييت الأعلى على اتفاقيات بريتون وودز، ينبغي علينا دراسة هذه الاتفاقيات.

المنطق الذي روّجته الولايات المتحدة في هذا المؤتمر، لا تشوبه شائبة؛ فأولاً، الاحتياطيات الرئيسية من الذهب، وثانياً، الصناعات الرئيسية المستمرة بالعمل، تتركزان الآن في الولايات المتحدة. وإذاً، لن يتمكن أحدٌ سواها من توفير محتوىً ذهبي لعملته.

ولذا اعتبرت أنه من الضروري بناء الاقتصاد العالمي بعد الحرب على أساس الدولار، والذي سيكون محتوى الذهب فيه هو 35 دولاراً للأونصة.

العملات الأخرى لا تتضمن محتوى ذهبياً، ويتم تحديد ما تساويه من الذهب، حصراً على أساس نسبتها إلى الدولار؛ أي سيكون لها «محتوىً دولاري». وعبر أسعار صرفها مقابل العملتين الأمريكية والبريطانية، يكون لها محتوىً ما من المعدن الثمين.

من الضروري أن يتم تحديد «وزن» العملات المختلفة وفقاً لعلاقتها ببعضها البعض.

أفكار وإنجازات ستالين، تطل مجدداً

والآن، فهذا «الوزن» سيكون بالدولار.
كانت نتيجة هذه التغييرات أن تمت مطابقة فعلية بين الدولار والذهب. ولكن ليس فقط «المعدن الأصفر» هو من انتقل عبر المحيط؛ فتقريباً، لم يكن هنالك شيء متبقٍ في أوروبا المدمرة بعد الحرب. ونتيجة لذلك لم يكن من الممكن في ذلك الوقت شراء أي شيء تقريباً «طعام وسيارات وآلات» إلا في الولايات المتحدة. ولم يعترف الأمريكيون إلا بالذهب أو بعملتهم الخاصة. مما يعني أنه كان من الملائم التداول بالدولار بالذات.
ومن حينه، بدأ «التقليد» الذي ظل قائماً حتى يومنا هذا: وهو تحديد جميع الأسعار، لجميع الأصول في السوق العالمية، بالعملة الأمريكية. ومن حينه فصاعداً، بات ممكناً للدول أن تدّخرَ، لا احتياطيات ذهبية كما كان الأمر من قبل، ولكن احتياطيات من «العملة الصعبة والذهب». وبالفعل، تكفي التسمية وحدها لإظهار الفرق... تم اقتراح اكتناز، ليس المعدن الأصفر ولكن العملة الأمريكية، ومعها- كميات صغيرة جداً- من العملة البريطانية، ثم تم لاحقاً توسيع قائمة العملات الاحتياطية.
والأساس هو أنّ الولايات المتحدة، ضمنت تبديل الكتل الدولارية التي تحوزها الدول بالذهب، على أساس السعر المحدد. علاوة على ذلك فقد تم خلق الشروط التي جعلت من اكتناز الأوراق المالية، وليس المعادن، أبسط وأسهل، بل وأكثر ربحيةً. وفوق ذلك كله، فقد كان للدولار ميزة أخرى على الذهب: فهو لا يرقد بلا عمل في الخزائن، كما الذهب، وإنما يمكن الاستثمار بوضعه في سوق الأوراق المالية الأمريكية، بل وينتج أيضاً دخلاً إضافياً من هذا الهرم المالي.
وهكذا، بعد نتائج المؤتمر، أصبح الدولار العملة الرئيسية في العالم. وبات مقياس ثروة جميع الدول، ليس الذهب «المحايد»، بل عملة إحدى الدول. وهذا في حد ذاته، أعطى تلك الدولة الكثير من المزايا.

إلامَ أدى ذلك؟

إلى حقيقة أن كل الأموال الأخرى في العالم، تحولت دفعة واحدة إلى أموال ثانوية. لكن تبين أنّ ما هو أهم... هو شيءٌ آخر:
إذا بدأت الدول بإصدار عملاتها الخاصة، والتي سيتم ضمان قيمتها بالدولار الذي سيكون مضموناً بدوره بمحتوىً ذهبي، فمن الواضح أن كمية العملة التي ستصدرها كل دولة، يجب أن تتوافق مع كم الدولارات الذي تملكه تلك الدولة. وخلافاً لذلك، لا يمكن لأحد الوثوق بأموال أية دولة أخرى.
أي إنّ كل دولة، تعهدت بتأمين إمكانية التبديل المتزامن لكامل حجم عملتها الوطنية بما يكافئه من دولارات. ومن هنا، نشأ نظامنا الذي يربط الروبل بالدولار والذي يعمل بموجبه البنك المركزي الروسي اليوم.
في هذه العملية شيءٌ من المنطق؛ فوفقاً لها، لن تتمكن أية دولة من طباعة أموال أكثر مما «اكتسبت». ومقياس «مكتسباتها» سيكون كمية الدولارات. لكن حقيقة أن الولايات المتحدة نفسها لن تضطر لفعل أي شيء لطباعة هذا «الذهب الجديد» لنفسها، قد تم تجاهلها بالكامل.
كانت النتيجة الرئيسية لبريتين وودز، هي أنّ النظام المالي الأمريكي قد استنسخ نفسه، في كل دول العالم، وعبر إنشاء فرعٍ للاحتياطي الفيدرالي في كل بلد: «بنك مركزي»، تابعٍ له من وراء الكواليس، وليس لحكومة ذلك البلد.
يبدو الأمر منطقياً؛ فبعد كل شيء، فالآن في «صناديق» الدول ستكون هنالك دولارات وجنيهات وليس المعدن الأصفر الذي يسهل عدّه ويصعب تحريكه بطريقة تسمح بـ«الغش». والعملات الصعبة، يمكنها حتى ألّا تكون «في القبو» على الإطلاق، ولكن كحساب في «بنك وسيط». ومن أجل التحكم بالبنوك المركزية حول العالم ظهر كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فما هو البديل الذي قدمته القيادة السوفييتية؟

إصلاح عام 1947

أسباب الإصلاح:

أولاً: بلغ المعروض النقدي بحلول 1 كانون الثاني 1946، 73,9 مليار روبل، أي 4 أضعاف مستواه ما قبل الحرب والذي كان 18,4 مليار روبل. تم إصدار أموال أكثر مما كان ضرورياً للتداول، لأنه كان قد تمّ تثبيت الأسعار وكانت معظم المنتجات توزع عن طريق البطاقات.
ثانياً: ظهرت أنماط مختلفة من أسعار البضائع: الأسعار التموينية، التجارية، والسوقية، وهذا قوّض من أهمية الأجور المالية والدخول النقدية للمزارعين الجماعيين.
ثالثاً: استقر جزء كبير من الكتلة النقدية في أيدي المضاربين. وقررت الدولة التخلص مما اكتسبه هؤلاء دون أية مشقة. وليس مصادفة، أن الدعاية السوفييتية الرسمية اللاحقة ستقدم الإصلاح النقدي لعام 1947 كضربة للمضاربين الذين استفادوا من الصعوبات التي عاشتها البلاد في سنوات الحرب وسنوات ما بعد الحرب.
رابعاً: جنباً إلى جنب مع «المارك الرايخي»- الألماني، فقد كان الروبل متداولاً في الأراضي التي سيطر عليها الاتحاد السوفييتي. وبعد الحرب، كانت هنالك حاجة ماسة للتخلص بشكل عاجل من الروبل المزيّف الذي طبعته السلطات الألمانية.

تدابير الإصلاح

في 13 كانون الأول 1947، قرر المكتب السياسي للحزب الشيوعي البلشفي، إجراء إصلاح نقدي وإلغاء نظام البطاقة. تم تحديد شروط الإصلاح في مرسوم مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي واللجنة المركزية للحزب الشيوعي البلشفي في «14 كانون الأول 1947».
كان من المفترض أن يقوم البنك الحكومي السوفييتي بمبادلة النقود القديمة مقابل روبل جديد في غضون أسبوع، وفي المناطق النائية من البلاد في غضون أسبوعين.
تم استبدال النقود القديمة بأموال صادرة حديثاً، بمعدل 10 إلى 1. تمت إعادة تقييم ودائع السكان في بنوك الادخار اعتماداً على حجمها:
- 3000 روبل فما دون: تُبدل واحداً إلى واحد.
- من 3000 إلى 10000: ثلاث روبلات قديمة مقابل روبلين جديدين.
- أكثر من 10000: اثنان إلى واحد.

رافق الإصلاح النقدي تحويل جميع القروض الحكومية السابقة إلى قرض واحد بفائدة 2% لعام 1948. تم استبدال السندات القديمة بأخرى جديدة بنسبة 3 إلى 1. وتم استبدال السندات الفائزة ذات فائدة 3% لعام 1938 من القرض القابل للتسويق الحر بقرض 1947 الجديد المحلي ذي الفائدة 3% بنسبة 5 إلى 1. السندات الحكومية أيضاً كانت عرضة للتبديل.

الحشود والشائعات

انتشرت الشائعات حول الإصلاح القادم قبل حدوثه بوقت طويل، وتكثفت بشكل خاص أواخر خريف عام 1947، وذلك عندما تسربت معلومات من أوساط المسؤولين والعاملين الماليين.
بدأت طوابير الأشخاص الراغبين في إيداع أموال في دفاتر حسابات، بالاحتشاد أمام بنوك الادخار. وفي محاولة لإنقاذ نقودهم، هرع مواطنو الاتحاد السوفييتي لشراء السلع المصنّعة. وزاد بشكل ملحوظ معدل إشغال المطاعم في المدن الكبرى، حيث امتلأت عن آخرها بالناس الأكثر ثراءً. كما أظهر العاملون في التجارة والمطاعم العامة، مهارة خاصة وحزماً في مسألة إنقاذ مدخراتهم.
تم الضغط على المضاربين. أما العامل العادي والموظف الذي يعيش على الراتب والذي بالفعل، لم يعد معه الكثير من المال في منتصف الشهر، فقد عانى بشكل اسمي فقط، حيث لم يتم تركه دون نقود؛ فقد تم البدء بالفعل في 16 كانون الأول بدفع رواتب النصف الأول من الشهر بالأموال الجديدة... وهو أمرٌ لم يكن معتاداً؛
عادة ما يتم إصدار الراتب بعد نهاية الشهر. بفضل هذا الإجراء، تم تزويد العمال والموظفين بأموال جديدة في بداية الإصلاح. كما أدى تبديل المدخرات حتى 3000 روبل، على أساس واحد لواحد إلى رضا الغالبية العظمى من السكان؛ حيث لم تكن لدى الناس مبالغ كبيرة.
بالإضافة إلى المضاربين، فقد خسر قسماً من أمواله، كلٌ من: «الستاخانوفيون»، والمخترعون، ومجموعات صغيرة أخرى من أصحاب الأرباح الفائقة. لكن مع الانخفاض العام في الأسعار، فإنهم وإنْ لم يربحوا، لكنهم أيضاً لم يعانوا كثيراً.

استياء الغرب

كما كان مخططاً، وبالتزامن مع تبديل النقود، فقد تمّ إلغاء نظام البطاقة. تم تحديد أسعار حكومية موحدة للبيع بالتجزئة، وذهبت السلع الغذائية والصناعية للبيع الحر.
ترافق إلغاء البطاقات مع انخفاض في أسعار الخبز والطحين والمعكرونة والحبوب والبيرة. ومنذ عام 1949، أصبح التخفيض السنوي لأسعار المنتجات الاستهلاكية تقليداً ربيعياً سنوياً، كان مستحيلاً تحقيقه لو أننا وقعنا اتفاقيات بريتون وودز التي حددت كيفية تنفيذ إصدار العملات.

طريقتان:

في حال نما الاقتصاد سنوياً بمعدل 5% على سبيل المثال، فإنّ هناك عدداً من الطرق لموازنة حجم الناتج مع المعروض النقدي والذي لن يكون كافياً حينها «بسبب نمو الناتج»، لتخديم معدل التبادلات السابق.
سنسلط الضوء على طريقتين رئيسيتين لهذه الموازنة:
الأولى: يمكنك زيادة المعروض النقدي بنسبة 5% عن طريق طباعة المزيد من الأوراق النقدية. لكن هذا لن يجعل العمال العاديين أكثر ثراءً، بل أولئك الذين يمتلكون أدوات مالية للاستفادة من ذلك؛ لأنهم سيكونون قادرين على إعادة توزيع الأوراق النقدية الجديدة لصالحهم، ومن ثمّ السلع، التي سترتفع أسعارها في النهاية.
الثانية: يمكنك خفض أسعار المنتجات الاستهلاكية؛ مما يزيد من تداول الأموال ويعادل حجمها مع زيادة حجم السلع، وينظم سرعة دوران النقود. وهذا لن يجعل الأغنياء أكثر ثراءً، لكنّه يمنح العمال العاديين الثقة بمستقبل أكثر رفاهية.
اتبع ستالين الطريقة الثانية؛ مرسياً بذلك مبدأ محدداً للتعامل مع الكتلة النقدية، وظيفته أن يؤدي في النهاية إلى تصفير أسعار تلك السلع التي تكون أحجام إنتاجها كافية للجميع في المجتمع؛ لأن المبدأ الرئيسي للاقتصاد الاشتراكي هو رفاهية المواطنين، وليس الربح:
«إنّ ضمان أقصى قدرٍ من تلبية الاحتياجات المادية والروحية المتنامية بشكل مستمر، للمجتمع بأسره، هي غاية الإنتاج الاشتراكي. والتنمية والتحسين المستمران للإنتاج الاشتراكي على أساس أعلى مستوى تكنولوجي، هما الوسيلة لتحقيق هذه الغاية. هذا هو القانون الاقتصادي الأساسي للاشتراكية».
«من كتاب: «المشكلات الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفييتي- جوزيف ستالين»».
معدلات نمو الصناعة، التي تضمن تحقيق

كان للدولار ميزة أخرى على الذهب فهو لا يرقد بلا عملٍ في الخزائن كما الذهب وإنما يمكن الاستثمار بوضعه في سوق الأوراق المالية الأمريكية بل وينتج أيضاً دخلاً إضافياً من هذا الهرم المالي

من قلب التاريخ... في مواجهة الدولار

هدف تحسين رفاهية العمال في سنوات الخطط الخمسية الستالينية، تتحدث عنها البيانات التالية:

- زاد الدخل القومي عام 1950 بمقدار 8,8 مرة مقارنة بعام 1913.
- جميع المنتجات الصناعية– بمقدار 13 ضعفاً.
- إنتاج وسائل الإنتاج «المجموعة أ: أي وسائل إنتاج وسائل الإنتاج» – بمقدار 27 ضعفاً.
- إنتاجية العمل الاجتماعي– بمقدار 8,4 مرة.

يجب القول إنه من خلال إدخال مبدأ خفض الأسعار كاستجابة لزيادة إنتاج السلع، فإنّ ستالين قد سار بعيداً عن الطريق المحدد من أسياد النظام المالي العالمي؛ لأن المبدأ الذي أرساه جعل الهرم المالي الذي أنشؤوه بلا أساس اقتصادي يحمله.

نتيجةً لاتباع المسار الثاني للمعادلة بين النقد والبضائع، تم تخفيض الأسعار وسطياً بمقدار مرة ونصف، إلى مرتين. وبالنسبة للمنتجات الفردية بأكثر من 4 مرات.

وهكذا، في الاتحاد السوفييتي، تم القضاء على العواقب السلبية للحرب في مجال النظام النقدي. وقد أتاح التحول نحو التداول بأسعار موحدة، تخفيض الكتلة النقدية بأكثر من ثلاث مرات: «من 43,6 مليار روبل، إلى 16 مليار روبل».

بشكل عام، كان الإصلاح ناجحاً. وتجدر الإشارة هنا إلى فرادة هذا التنظيم الستاليني؛ الذي تمكن، بفضل مبدأ خفض الأسعار، من سحب معظم الأموال من التداول، وفي الوقت نفسه، فإنّ معظم الناس العاديين، لم يعانوا. بنتيجة الإصلاح، فقد تحسن الوضع المالي في الاتحاد السوفييتي بشكل كبير، وبدأ الوضع المادي للعمال بالتحسن بشكل ملحوظ. كما تم تخفيض الدين المحلي للدولة.

خطة ستالين لإنشاء سوق مشترك «غير دولاري»

سعر صرف الروبل السوفييتي مقابل الدولار

تم منذ عام 1937، ربط الروبل السوفييتي بالدولار. وتم احتساب سعر صرف الروبل مقابل العملات الأجنبية على أساس الدولار الأمريكي.

في شباط 1950، قام المكتب الإحصائي المركزي للاتحاد السوفييتي، وبناءً على تعليمات من ستالين، بإعادة حساب سعر صرف الروبل الجديد.

ركز الخبراء السوفييت على القوة الشرائية لكل من الروبل والدولار «أي بمقياس أسعار السلع»، واستنتجوا الرقم 14 روبل مقابل دولار واحد. في السابق، «حتى عام 1947»، كان الدولار يساوي 53 روبل.

ومع ذلك، في 27 شباط، شطب ستالين هذا الرقم، وكتب: الحد الأقصى 4 روبل.

فلنحسب معاً سعر صرف الروبل مقابل الدولار، بناءً على استهلاك الطاقة عام 1950 «مصادر البيانات: المصدر1، المصدر2، المصدر3»

- في الولايات المتحدة، بلغ إجمالي استهلاك الطاقة 92,70 تريليون كيلوواط ساعي. والعرض النقدي 27,7 مليار.
- في الاتحاد السوفييتي، 84,9 تريليون كيلوواط ساعة. والعرض النقدي 16 مليار.

نقسم استهلاك الطاقة لكل بلد على المعروض النقدي:

- 3346 كيلو واط ساعة لكل دولار.
- 5306 كيلو واط ساعة لكل روبل.

اتضح أنه مقابل روبل ستاليني واحد، فإن السعر هو 1,59 دولار. لذلك فإنّه يمكننا حتى أن نقول إن ستالين بتقديره الأولي لسعر الدولار عند 4 روبلات قد تساهل مع الولايات المتحدة.

وفقاً لمرسوم مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي في 28 شباط 1950، تم ربط الروبل إلزامياً بقاعدة الذهب وتم إلغاء ارتباطه بالدولار.

تم ضبط محتوى الروبل من الذهب عند 0,222168 غرام من الذهب الخالص. في 1 آذار 1950، تم تحديد سعر شراء الذهب من البنك الحكومي السوفييتي عند 4 روبلات، و45 كوبيكاً، لكل غرام من الذهب الخالص.

وكما لاحظ ستالين، فإن الاتحاد السوفييتي كان محمياً من الدولار. لأول مرة، تم تحرير الأموال الوطنية من الدولار الأمريكي.

وفقاً لمعطيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة «ECOSOC»، ووفقاً للجان أوروبا والشرق الأقصى التابعة للأمم المتحدة «1952 . 1954»، فقد ضاعف قرار ستالين تقريباً من كفاءة الصادرات السوفييتية.

حدث هذا بسبب إعفاء الدول المستوردة من الأسعار المدولرة، مما قلل من أسعار الصادرات السوفييتية. وأدى هذا بدوره إلى زيادة الإنتاج في معظم الصناعات السوفييتية. كما حظي الاتحاد السوفييتي بفرصة التخلص من استيراد التكنولوجيا من الولايات المتحدة ومن الدول الأخرى ذات التوجه الدولاري، وتالياً، بفرصة تسريع التجديد التكنولوجي الخاص به.

إنّ ضمان أقصى قدرٍ من تلبية الاحتياجات المادية والروحية المتنامية بشكل مستمر، للمجتمع بأسره هي غاية الإنتاج الاشتراكي

سوق عالمي بديل

أدى التحول نحو «الروبل الذهبي الستاليني» في معظم تجارة الاتحاد السوفييتي مع دول مجلس التعاون الاقتصادي «СЭВ» الذي تم إنشاؤه عام 1949 مع عدد من الدول النامية، إلى تشكيل كتلة اقتصادية– مالية... ظهرت سوق مشتركة خالية من الدولار، وخالية بالتالي، من التأثير السياسي للولايات المتحدة.

في النصف الأول من نيسان 1952، عُقد مؤتمر اقتصادي دولي في موسكو. وفيه اقترح الوفد السوفييتي، برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء شيبلوف، إنشاء سوقٍ مشتركة للسلع والخدمات والاستثمار؛ سوقٍ خالية من الدولار يتم إنشاؤها لإحداث توازن في مواجهة التوسع الأمريكي وفي مواجهة «الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة» «GATT».

في ذلك الوقت، كانت خطة مارشال ماضيةً بالفعل على قدم وساق. وأصبحت اقتصادات معظم الدول الأوروبية، تابعةً للولايات المتحدة.

عام 1951، أعلن أعضاء «СЭВ» ومعهم الصين، عن حتمية التعاون الوثيق بين جميع البلدان التي ترفض الانصياع للدولار الأمريكي ولإملاءات الهياكل المالية والتجارية الغربية. وقد أيدت الفكرة دول مثل: أفغانستان وإيران والهند وإندونيسيا واليمن وسورية وإثيوبيا ويوغوسلافيا والأوروغواي. أصبحت هذه الدول أعضاءً مشاركين في تنظيم منتدى موسكو.

ومن المثير للاهتمام، أن الاقتراح حظي أيضاً بدعم بعض الدول الغربية: السويد وفنلندا وأيرلندا وأيسلندا والنمسا.

شاركت 49 دولة في اجتماع موسكو. وتم خلاله التوقيع على أكثر من 60 اتفاقية تجارية واستثمارية وعلمية وفنية.

ومن بين المبادئ الأساسية لهذه الاتفاقيات:

- استبعاد التسويات بالدولار.
- إمكانية المقايضة، بما في ذلك في سداد الديون.
- تنسيق السياسات في المنظمات الاقتصادية الدولية، وفي السوق العالمية.
- نظام تفضيلات قصوى متبادلة: في القروض والاستثمارات والتعاون العلمي والتقني.
- تفضيلات في الجمارك والأسعار للبلدان النامية، «أو لسلع تلك البلدان»، وإلخ.

اقترح الوفد السوفييتي في **المرحلة الأولى**، إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن قضايا الجمارك والأسعار والائتمان والسلع. ثم في **المرحلة الثانية**، التخطيط لتنفيذ توحيد تدريجي لمبادئ السياسة الاقتصادية الخارجية ولإنشاء منطقة تجارية «على مستوى الكتلة». في **المرحلة النهائية**، تم التخطيط لإنشاء عملة تسوية بين الدول، ذات محتوى ذهبي إلزامي، ما يقود إلى استكمال إنشاء السوق المشتركة.

من الواضح أن التكامل المالي والاقتصادي سيقود نحو تكامل سياسي. وحول الاتحاد السوفييتي، لن تتحد فقط الدول الاشتراكية، بل وأيضاً الديمقراطيات الشعبية والمستعمرات السابقة، أي الدول النامية.

الخلاصة

للأسف، فبعد وفاة ستالين، انحرفت سلطات الاتحاد السوفييتي ومعظم بلدان «СЭВ» الأخرى، عن مبادئها الأصلية. وسقطت تدريجياً تحت حكم الدولار، و«نخبها» سقطت تحت حكم «العجل الذهبي». لقد حاولوا تناسي المشروع الستاليني لسوق «خالية من الدولار» ...

استمر الوضع المستقر والقوي للروبل حتى عام 1961، حتى تم تدمير كل هذه الإنجازات من خلال الإصلاح النقدي لخروتشوف.

أصبحت الآن فكرة «العولمة الروسية» على المستوى المالي والاقتصادي، حقيقة فعلية أكثر مما كانت عليه في عدد كبير من البلدان الأخرى.

وعملية التحضير لمناورة قوية، جارية بالفعل...

في 1 أيلول 2015، قدم فلاديمير بوتين مشروع قانون إلى مجلس الدوما، يتضمن التخلي عن الدولار في رابطة الدول المستقلة، ويهدف إلى إنشاء سوق مالية واحدة بين روسيا وأرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان ودول أخرى. وتم التوقيع على هذا القانون في 15 كانون الأول 2015.

هل البنك المركزي الروسي خارج إطار هذه العملية؟ وهو الذي لا يزال تحت سيطرة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عبر آلية إصدار الروبل. وهل سيتم إرغامه على إلغاء دولرة القطاع المصرفي الروسي؟

هذا ما سيكشفه الزمن.

مصدر المادة على الرابط

داروين وعنق الزرافة- على ضوء اكتشاف حديث

تمكّن باحثون من معهد «الحفريات الفقارية وعلم الإنسان القديم» التابع لأكاديمية العلوم الصينية، من اكتشاف حفرية لكائن قديم من الزرافيات شمالي الصين، وبدراستها رجّحوا سبباً مختلفاً عمّا هو شائع كدافع رئيسي وراء تطور العنق الطويل للزرافة. ونشرت الدراسة في 2 يونيو/ حزيران الجاري 2022 في دورية Science العلمية. فيما يلي نقدّم أبرز ما ورد في الدراسة، ولكن بعد أن نبتدئ باقتباس مهم من كلمات داروين عن تطوّر أعناق الزرافات كما أوردها في الطبعة السادسة من «أصل الأنواع» المنشور عام 1872، حيث سيتبيّن للقارئ أنّ داروين لم يقتصر في افتراضاته التفسيرية لتطوّر أعناق الزرافات على «الحاجة للتغذية من أوراق الأشجار العالية» كما يجري اختزال الأمر عادةً في بعض الكتب المدرسية. كما أنّ قراءة نصّ داروين الأصلي على ضوء الاكتشاف الجديد يضرب لنا مثلاً على كيف يؤدي اختزال تنوّع الفرضيات حول مسألة علمية غير محسومة إلى شيوع تفسيرٍ أحاديٍ مبسّط.

■ تعريب وإعداد: د. اسامة دليقان

ماذا كتب داروين عن عنق الزرافة؟

على إحدى صفحات الفصل السابع من الطبعة السادسة لكتابه «أصل الأنواع»، 1872، وحيث خصّص هذا الفصل للرد على بعض معارضيه تحت عنوان «اعتراضات متنوعة على نظرية الاصطفاء الطبيعي»، كتب داروين عن مثال الزرافة، ما يلي:

«بما أن الزرافة موجودة بالفعل بأعداد كبيرة في إفريقيا، وباعتبارها من أكبر الظباء في العالم، حيث إنها أطول من الثور، وتكثر هناك، فلماذا يجب الشكّ بأنه قد وُجِدَت سابقاً تدرُّجات وسيطة في الحجم، والتي تعرَّضَتْ، كما هو الحال الآن، لندرة شديدة. من المؤكد أنّ قدرتها على الوصول، في كل مرحلة من مراحل الحجم المتزايد، إلى إمدادات غذاء لا تصل إليها غيرها من ذوات الحوافر الرباعية الأخرى في البلاد، كانت ستعطي بعض الأفضلية للزرافة الناشئة حديثاً». حتى هذا الموضع، نجد أنّ داروين بدأ بالسبب المفترَض الشائع كدافع لتطوّر العنق الطويل للزرافة، ولكنه لا يتوقف هنا، حيث يتابع مباشرةً بعد ذلك: «كما يجب ألّا نتجاهل حقيقة أنّ الزيادة في الحجم ستكون بمثابة حماية ضد جميع الوحوش المفترسة تقريباً باستثناء الأسد؛ وضد هذا الحيوان، فإن الرقبة الطويلة للزرافة– وكلما كانت أطول كلما كان ذلك أفضل– كما لاحظ السيد تشونسي رايت، ستكون بمثابة برجِ مراقبة. ومن هذا المنطلق، كما يلاحظ السير س. بيكر، لا يوجد حيوان أصعب في ملاحقته كالزرافة». وهذا دافعٌ تطوّري ثانٍ لعنق الزرافة، مختلف عن مجرّد أن تطال الغذاء على أشجار الأكاسيا الباسقة، بل يعطيها عنقها أفضلية «برج المراقبة» للهروب المبكر من مفترسيها المحتملين. ليس هذا فحسب، بل يتابع داروين فيفترَض سبباً ثالثاً لتطوّر عنق الزرافة– وسنرى بأنه قريب من السبب الذي رجّحت الدراسة الصينية الحديثة مؤخراً بأنه السبب الرئيسي– فيقول: «ويستخدم هذا الحيوان أيضاً رقبته الطويلة كوسيلة للهجوم أو الدفاع، عن طريق أرْجَحَةِ رأسه بعنف مسلّحاً بقرون تشبه بقايا الغصن المقطوع».

وبعد عرض داروين لهذه الأسباب الثلاثة المفترضة كأفضليات للاصطفاء الطبيعي لصفة العنق الطويل، يكتب داروين مباشرةً التعميم التالي الذي يمكن اعتباره قانوناً: «إنّ بقاء كلّ نوعٍ من الأنواع نادراً ما يُحدَّدُ بوساطة أية أفضليّةٍ واحدة فقط، بل يتحدّد بواسطة اتحاد جميع الأفضليات، الكبيرة والصغيرة». كما أنّ داروين كعالمٍ عظيم لم يكن يزعم أبداً سهولة معرفة الأسبَاب ولم ينزع إلى تبسيط أو ابتذال الظواهر المعقّدة، حيث يكتب: «لماذا، في أماكن أخرى من العالم، لم تحصل الحيوانات المختلفة التي تنتمي إلى هذا النظام نفسه على رقبة طويلة أو خرطوم؟ لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال بوضوح، ولكن من غير المعقول أن نتوقّع إجابة مميزة لمثل هذا السؤال مثل سبب عدم وقوع حدث ما في تاريخ البشرية في بلد ما رغم أنه وقع في بلد آخر. نحن جاهلون فيما يتعلق بالظروف التي تحدد أعداد كل نوع ونطاقه، ولا يمكننا حتى التكهن بالتغيرات الهيكلية التي ستكون مواتية لزيادتها في بعض البلدان الجديدة. ومع ذلك، يمكننا أن نرى بشكل عام أنّ أسباباً مختلفة قد تتداخل مع تطور عنق طويل أو خرطوم... [...] ... مهما كانت الأسباب، يمكننا أن نرى أن بعض المناطق والأزمان كانت أكثر ملاءمة من غيرها لتطوير رباعيّ أرجل مثل الزرافة». يكتب داروين أيضاً: «يعدّ الاصطفاء الطبيعي عمليةً بطيئة، ويجب أن تستمر الظروف المواتية ذاتها لفترة طويلة حتى يتم إنتاجُ أي تأثيرٍ ملحوظ».

بقاء النوع نادراً ما يُحدَّدُ بأفضليّةٍ واحدةٍ فقط بل باتحاد جميع الأفضليات الكبيرة والصغيرة

ملخّص الدراسة الصينية الحديثة

مع زيادة ملاحظة سلوك الزرافة، بدأ بعض العلماء يدركون أنّ العنق الطويل الأنيق للزرافات والذي يراوح طوله من مترين إلى ثلاثة أمتار، يعمل في الواقع كسلاح في المنافسة بين الذكور للتودّد إلى الإناث من أجل التزاوج، عبر قذف جماجمها الثقيلة، المجهزة بالعظام الصغيرة والأورام العظمية، ضد الأجزاء الضعيفة من أجسام المنافسين. وكلما زاد طول العنق زاد الضرر الذي يلحق بالخصم.

وأجرى باحثو معهد «الحفريات الفقارية وعلم الإنسان القديم» في الصين دراستهم على نوع من الزرافيات الغريبة المبكرة أطلق عليها اسم «ديسكوكيريكس شيجي» **Discokeryx xiezhi** عُثِرَ على حفريّاتها في طبقات العصر الميوسيني المبكر «قبل حوالي 17 مليون سنة» على الضفة الشمالية لحوض جونغقار، شينجيانغ. وضمن المكتَشفات كانت هناك جمجمة كاملة وأربع فقرات رقبية لهذا الكائن الثديي، الذي كانت من خصائصه الفريدة تطوير مخروط عظمي **ossicone** كبير يشبه القرص في مُنتصف رأسه، شبيه بما لدى المخلوق الأسطوري الصيني القديم «شيجي» **xiezhi** ولذلك أطلقوا اسمه على الحفرية المكتشفة بما معناه «شيجي حامل القرص».

واكتشفوا أنّ فقراته الرقبية قوية جداً ولديها أكثر المفاصل تعقيداً «سواء بين الرأس والرقبة، أو بين الفقرات الرقبية» لدى أي حيوان ثديي معروف على الإطلاق، وهي مفاصل تتكيف خصوصاً مع التصادم المباشر عالي السرعة، وأنها أكثر فاعلية بكثير من نظيرتها لدى حيوانات مثل «ثيران المسك» التي تكيّفت مع النطح بالرأس.

وقال وانغ شيكي، المؤلف الأول للدراسة: «تنتمي كل من الزرافات الحالية و **Discokeryx xiezhi** إلى الزرافيّات **Giraffoidea**، وهي عائلة فائقة «حسب تصنيف الأحياء». على الرغم من اختلاف أشكال جمجمتها وعنقها اختلافاً كبيراً، إلا أن كلاهما مرتبطان بصراعات التودُد الذكورية وكلاهما تطوَّر في اتجاه متطرف».

ووجد فريق البحث أن مورفولوجيا القرون في صراعات التودُد «التزاوجية» أكثر كثافة وتنوعاً لدى الزرافات مقارنة بعدة مجموعات من المجترّات، بما فيها الماشية والأغنام والغزلان... وكانت بيئة سلف الزرافة المذكور في شينجيانغ أكثر جفافاً من غيرها لأن هضبة التبت جنوبه كانت عالية الارتفاع، مانعةً انتقال بخار الماء، وذلك في فترة من عمر الأرض تميزت بدفئها وكثافة غاباتها.

وقال مينغ جين، مساهم آخر بتأليف الدراسة: «أشارت نظائر مينا الأسنان المستقرة إلى أنّ **Discokeryx xiezhi** كان يعيش في الأراضي العشبية المفتوحة وربما يكون قد هاجر بشكل موسمي». وكانت بيئة الأراضي العشبية جرداء أكثر وأقل راحة من بيئة الغابة، ولذلك قد يكون السلوك القتالي العنيف للنوع المذكور مرتبطاً بالإجهاد الناجم عن البيئة والمرتبط بصراع البقاء. وفي بداية ظهور جنس الزرافة، وجدت بيئة مماثلة، فمنذ حوالي سبعة ملايين عام، تغيرت هضبة شرق إفريقيا أيضاً من بيئة حرجية إلى أرض عشبية مفتوحة، وكان على أسلاف الزرافات المباشرين التكيف مع التغييرات الجديدة. من الممكن أنه بين أسلاف الزرافة خلال تلك الفترة، قام الذكور من أجل التزاوج بتطوير طريقة لمهاجمة منافسيهم من خلال تأرجح أعناقهم ورؤوسهم، وأدى هذا الكفاح الشديد، المدعوم بالاصطفاء الجنسي، إلى استطالة لعنق الزرافة على مدى مليوني سنة لتصبح الجنس الموجود الذي نعرفه حالياً.

■ المصادر: 1- ملخص الأكاديمية الصينية للعلوم للدراسة المنشورة في مجلة ساينس، 3 حزيران 2022 بعنوان «الاصطفاء الجنسي يعزز تطور رأس الزرافيّات والتكيف البيئي».
2- كتاب داروين، «أصل الأنواع»، ط6، 1872، الفصل7.

بعد حشد المنتجين الأساسيين في جبهة واحدة

ما هي النتائج المتوقعة لهذه المواجهة؟

في فجر يوم 24 شباط 2022 انطلقت الصواريخ الروسية عالية الدقة باتجاه أكثر المواقع العسكرية الأوكرانية استراتيجيةً، لتتبعها عملية عسكرية واسعة في أراضي الدولة المجاورة، هذه اللحظات والتي جاءت كنتيجة لأحداث ممتدة لعقودٍ من الزمن، كانت بمثابة إعلانٍ عن بدء المرحلة الأخيرة والنهائية والأكثر جذرية من التحولات التي شهدها العالم في السنوات الماضية. فما هي الحقائق جرى تثبيتها حتى اللحظة؟ وما هي أبرز الأسئلة المطروحة؟

■ علاء أبوفرّاج

على الرغم من أن خط الاشتباك العسكري المباشر لم يتجاوز الحدود الروسية الأوكرانية بعد، إلّا أن آثار هذا الاشتباك غدت، دون شك، عالمية التأثير، وهو ما تعترف فيه كل دول العالم بغض النظر عن السياق السياسي الذي يجري ضمنه عرض هذه الحقيقة. فمن ارتفاع أسعار الخامات الرئيسية في العالم، والهزات التي تتعرض لها سلاسل التوريد، وصولاً إلى كل أشكال التداعيات السياسية والاجتماعية التي بات من الممكن رصدها في كلّ القارات والدول. كل هذا ثبّت دون شك أن الحدث لم يكن ولن يكون حدثاً محلياً، وأن الموقع الفيزيائي- الجغرافي للاشتباك العسكري لا يعكس أبداً حدود الاشتباك الجغرافي- السياسي الفعلي.

إلى جانب تثبيت عالمية الصراع الجاري، وتحديد أطرافه بخطوط عريضة قابلة للتغيير بين الغرب والشرق، يمكن القول: إن الحقيقة الأخرى التي لم تعد موضع شك، هي أن الآجال الزمنية لهذه الحرب ستكون بين المتوسطة أو الطويلة، ولن تكون حرباً سريعة خاطفة. وهذا يستوجب إعادة قراءة بعض المعطيات في سياقها الصحيح، وبعيداً عن عمليات التشويه المتعمدة.

هل وضعت روسيا آجالاً زمنية أصلاً؟

سيطرت في الأيام الأولى للمعارك قناعة مفادها أن روسيا لن تحتاج سوى أيام قليلة لحسم الأمور في الميدان لصالحها، وذلك على الرغم من التأكيدات الروسية المتكررة وعلى كافة المستويات أن نهاية العملية مرهون بتحقيق أهدافها، إلا أن المقارنة الأولية بين الجيش الروسي الكبير ذو التسليح الحديث والمتطور في مقابل الجيش الأوكراني ذو الإمكانيات المحدودة كانت كفيلة بتمرير أفكار من هذا النمط، دون الأخذ بعين الاعتبار جملة من المسائل كان أولها: حجم القوات الروسية التي جرى تخصيصها لهذه العملية، والتي تقل بكثير من حيث أعدادها عن القوات في الخندق المقابل، وحجم الإمدادات التي جرى ضخها إلى أوكرانيا عبر دول الناتو وبشكل معلن، وهو ما حوّل المقاتلين على الجبهة الأوكرانية إلى رأس حربة لدول الناتو مجتمعة، والتي نجحت حتى الآن بإرسال آلاف الأطنان من العتاد العسكري التقليدي والنوعي، وأمدت الجيش الأوكراني بشخصيات عسكرية نوعية مدربة تحت غطاء «المقاتلين المتطوعين» هذا بالإضافة إلى أن القيادة الفعلية للعمليات العسكرية لا تتم من قبل العسكريين الأوكرانيين، أو على الأقل تجري ضمن تغطية استخباراتية شاملة من قبل الغرب.

على الرغم من أن القيادة السياسية أو العسكرية الروسية لم تضع آجالاً زمنية لهذه العملية، إلا أن الإمكانات التي يجري ضخها على الجبهة الأوكرانية شكّلت دون شك تحديات جِسام أمام القوات الروسية، ولا يمكن اليوم معرفة التوقعات السابقة لدى الاستخبارات الروسية عن سير هذه العملية العسكرية، لكن يمكننا القول أن متفائلين كُثر لم يتوقعوا حرباً طويلة، ولكن هذا لا يعني على الإطلاق أن روسيا لم تضع في حساباتها احتمالاً جدياً بأن تتحول هذه الحرب إلى ساحة للمواجهة مع الغرب، وخصوصاً أن الرئيس الروسي في لحظة إعلانه عن بدء هذه العملية العسكرية أعلن أحد أهدافها هو حماية روسيا من «أولئك الذين احتجزوا أوكرانيا كرهينة، ويستخدمونها في وجه روسيا وشعبها» وتذكُر الخطاب الرئاسي في فجر يوم 24 شباط في السياق التاريخي الذي تطورت فيه هذه المسألة، ليصبح الحديث عن أوكرانيا جزءاً بسيطاً من حديث موسع حول مسائل الأمن في أوروبا، وتداعيات الهيمنة الأمريكية عليها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

ينتصر من يصمد حتى النهاية

استمرار هذه الحرب لفترة طويلة يعني أن المنتصر فيها سيكون الطرف الذي يستطيع تحمل أكبر قدرٍ من الخسائر دون أن ينهار. ومن هذه الفكرة تحديداً تبدو تبعات الحرب الطويلة أثقل على الغرب منها على روسيا، فآثار العقوبات الغربية التي يجري فرضها على موسكو لم تؤدِّ إلى النتائج المرجوة منها، بل على العكس من ذلك تماماً، فقد ساهمت هذه الإجراءات برفع أسعار جميع صادرات روسيا الأساسية، والتي تتسم جميعها بكونها سلعاً استراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها، وتحديداً كونها تأتي من مصادر محدودة، فروسيا التي ستواجه دون شك صعوبات في تصريف صادراتها، ستنجح ضمن آجال زمنية قصيرة في إيجاد أسواق أخرى، وستعوض الأسعار المرتفعة حالياً عن تأخير تصريف صادراتها التقليدية. في المقابل، يعاني الغرب منذ اللحظة الأولى لهذه الحرب من صعوبات كبرى في تأمين النقص، مما سيرفع تكاليف استيراد السلع الأساسية، ويرفع من عجز موازنات هذه الدول، مما يقلّل فرصها في الصمود طويلاً في حربٍ كهذه.

استمرار هذه الحرب لفترة طويلة يعني أن المنتصر فيها سيكون من يستطيع تحمل أكبر قدرٍ من الخسائر دون أن ينهار ومن هذه الفكرة تبدو تبعات الحرب الطويلة أثقل على الغرب منها على روسيا

أهداف الولايات المتحدة

عَبّر جو بايدن، أنه يأمل أن ينهار النظام الروسي الحالي سريعاً، وأضاف مسؤولون آخرون بأن سياسة واشنطن في هذا الخصوص تهدف إلى عزل روسيا عبر حزمات شديدة من العقوبات تضمن حدوث اضطرابات داخلية، مما قد يسرع حدوث تغيير سياسي عميق في روسيا في الاتجاه المطلوب غربياً، لكن وفقاً لتطور الأحداث الجارية، فإن الاضطرابات السياسية ستكون من نصيب أوروبا وواشنطن، التي بدأت تهتز أمام تأثيرات العقوبات، لكن إذا نظرنا إلى المسألة من زاوية أخرى أكثر اتساعاً، فنرى أن واشنطن كانت تطمح في استراتيجيتها هذه لتوريط المنافسين في صراع فيما بينهم، والمقصود هنا كل الدول الصاعدة في الشرق، بالإضافة إلى المنافس الأوروبي القديم، وهو ما بدأ يخلق جملة من التناقضات بين النخب الأوروبية فيما بينها من جهة، وبينها وبين النخب الأمريكية من جهة أخرى. وفي المقلب الآخر، الطريقة التي تعاملت فيها روسيا مع القوى الأخرى المؤثرة في العالم والقائمة على تبادل المنفعة المشتركة سمحت لها ببناء جبهة سياسية- اقتصادية متينة، تشمل قوى مؤثرة في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى قوى صاعدة، مثل: الهند والصين، والتي تضررت جميعها من الهيمنة الأمريكية، وما رافقها من نهب لثروات هذه المناطق. أي إن الهدف الاستراتيجي الأمريكي في تأخير صعود المنافسين لا يملك حظوظاً وفيرة في البقاء، وخصوصاً أن هؤلاء المنافسين- إذا استثنينا الدول الأوروبية- يضعون سياستهم الخارجية بما يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة من جهة، ويقربهم من بعضهم البعض. هذا بالإضافة إلى أن هذا التحالف الجديد الذي يترسخ يضم بين صفوفه قائمة المنتجين الأساسيين في العالم، ويشكّل- مجتمعاً- أكبر أسواق التصريف على مستوى العالم. وإذا استمرت هذه الحرب لمدة زمنية طويلة، هذا يعني أن على كل طرف فيها تأمين موارده وأسواق تصريفها بالاعتماد على قدراته الذاتية، وهي مهمة لن تنجح واشنطن في إتمامها، والتي تخلت تدريجياً عن ميادين الإنتاج الحقيقية منذ زمن، ولن تنجح الدول الأوروبية التي اعتمدت على مصادر الطاقة الرخيصة- كإحدى ميزاتها الأساسية في التنافس- في إيجاد البدائل بالسرعة المطلوبة. مما يعني في نهاية المطاف، أن كل يوم إضافي في هذه الحرب وإن كان يحمّل الشعب الروسي خسائر حقيقية، إلا أنه يسرّع عملية التحول الجارية في العالم، وسيسمح بتحقيق أهداف استراتيجية أبعد من مجرد العودة إلى توازنات ما قبل انهيار الاتحاد السوفييتي.

الهند حاضرة وبقوة: «مشاكل أوروبا ليست مشاكل العالم»

عقد منتدى غلوبسيك الأوروبي نسخته لعام 2022 في بداية شهر حزيران، وهو منتدى فكري متخصص بالأمن الأوروبي، ومقره العاصمة السلوفاكية براتيسلافا، ويعتبر مشابهاً إلى حد ما لمؤتمر ميونخ للأمن في أوروبا الغربية، استضاف المنتدى هذا العام مجموعة من السياسيين والقادة حول العالم، بلقاءات فردية سواء عبر اتصال الفيديو أو بالحضور المباشر، وكان من بينهم وزير الخارجية الهندي سوبرانيام جايشانكار، الذي قدّم ردوداً وانتقادات حادة وهامة تتعلق بالسياسة الأوروبية وموقع الهند منها ومن القضايا الدولية.

■ **يزن بوظو**

نعرض في هذه المادة أبرز النقاط التي تحدث فيها وزير الخارجية الهندي

سوق النفط عالمياً

وجهت المضيفة سؤالاً لجايشانكار حول ارتفاع نسبة استيراد النفط إلى الهند بـ 9 مرات بين عامي 2021 و2022 وتحديداً منها ما يتعلق بالاستيراد من روسيا، وحول معاني هذا الأمر بالنسبة للهند ومصالحها ربطاً مع سياستها الخارجية، في إشارة منها إلى أن هذا السلوك الهندي يتعارض مع موقف عدم الانحياز فيما يتعلق بالخلافات الروسية الغربية.

ليجيبها جايشانكار «بصراحة لا أرى أي رابط بين النفط وعدم الانحياز، اليوم أوروبا تشتري النفط، وأوروبا تشتري الغاز... لقد قرأت للتو حزمة العقوبات الجديدة، هذه الحزمة مصممة بطريقة تأخذ بعين الاعتبار وتراعي رفاهية السكان [الأوروبيين]، فالأنابيب لديها استثناء محدد، وهناك مواعيد محددة، أي أنه لن يجري قطع كل شيء بدءاً من صباح الغد، ولذا على الناس فهم أنهم إذا كانوا يراعون بأنفسهم فبالطبع بإمكانهم مراعاة الآخرين، ولذا إذا قالت أوروبا «علينا أن نتعامل مع الأمر بطريقة لا تؤثر على اقتصادنا بطريقة كبيرة» فهذه الحرية، وهذا الخيار ينبغي أن يكون موجوداً للآخرين أيضاً».

وحول ربط شراء النفط بالسياسة الخارجية قال جايشانكار «نحن لا نرسل الناس ونقول لهم اشتروا النفط الروسي، نحن نرسلهم ونقول لهم اشتروا النفط.. وسنقوم بالتالي بشراء أفضل نفط موجود في السوق، ولذا لا أعتقد أنني سأربط رسالة سياسية مع هذا الأمر».

وفي إجابة عن سؤال للمضيفة معتبرة بـه أن شـراء الهند للنفط الروسي يُعد تمويلاً لروسيا، ربطاً مع أحداث أوكرانيا، وتمويلاً للحرب نفسها، ليجيبها الوزير الهندي «أليس شراء الغاز الروسي تمويلاً أيضاً؟ هل هو المال الهندي والنفط القادم إلى الهند الذي يُمول الحرب؟ ولكن ليس الغاز القادم إلى أوروبا؟».

ثم توجه جايشانكار بحديثه إلى النقطة المتعلقة بازدياد استيراد النفط الهندي 9 مرات من روسيا، مشيراً إلى أن هذا الازدياد «انطلق من نسبة ضئيلة، لأن السوق قد كانت أكثر انفتاحاً في ذلك الوقت، فإذا كانت الدول الغربية والولايات المتحدة وأوروبا مهتمين جداً بهذا الأمر، لم لا يسمحون بتواجد النفط الإيراني في السوق؟ لم لا يسمحون بتواجد النفط الفنزويلي في السوق؟ لقد قلصوا كل مصدر نفطي آخر لدينا، ومن ثم يقولوا لنا لا تذهبوا إلى السوق وتعقدوا أفضل اتفاق بالنسبة لشعبكم، إنه ليس سلوكاً عادلاً».

دور الهند في أزمة الحبوب والغذاء

انتقلت المضيفة بعد ذلك للحديث عن القيود المفروضة على صادرات القمح والغذاء، مشيرة إلى مخاطر تقلص هذه الموارد على مناطق الجنوب والشرق في العالم، مرجعةً ذلك إلى روسيا وعمليتها العسكرية في أوكرانيا، مكررة بذلك البروباغندا الغربية حول الأمر، مشيرة إلى أن الهند تقوم بالفعل نفسه فيما يتعلق بحظر صادراتها، وتسأل «هل يُعد هذا الأمر دعماً لروسيا، أم أنه شيء مختلف تماماً نحن لا نفهمه في الغرب ووجهة نظركم مختلفة؟».

ليجيبها الوزير باختصار «أعتقد أن الإجابة هي، أنتم لا تفهمون في الغرب» وتابع «ليس الغرب فقط، أعتقد أن الناس لا تتفهم هذا الأمر، لأنهم لا يتابعون التجارة حقيقةً... لقد كنا نصدر القمح، وعادة ما نصدر مليونين إلى 3 ملايين طن، وكان العام الماضي أفضل حيث صدرنا حوالي 7 ملايين طن، أما هذا العام تضررنا من موجات الحر» مشيراً إلى أن الهند ورئيس وزرائها قال عدة مرات، أن البلاد ترى الأزمة الغذائية في العالم وأرادت مساعدة الدول الأجنبية قبل التضرر، و«لكن لاحظنا لاحقاً وجود سباق على قمحنا من التجار الدوليين الموجودين بشكل أساسي في سنغافورة ودبي إلى حد ما، والنتيجة كانت أن دول بموارد مالية قليلة وهم المشترون التقليديون لدينا كجيراننا من بنغلادش وسريلانكا ونيبال... واليمن يشتري منا والسودان يشتري منا، وما لاحظناه أن هذه الدول ذات الموارد المالية القليلة يجري استبعادها... كان يجري استغلال طيبتنا، وبذلك كان علينا فعل شيء لإيقاف هذا الأمر، وذلك أيضاً لتأثير الأمر علينا داخلياً، حيث كانت الأسعار ترتفع... ما فعلناه بالحقيقة، هو أننا قلنا: إننا لن نعطي المضاربين مجالاً مفتوحاً لدخول السوق الهندية بما يضر بالمستهلك الهندي، والدول الأقل تطوراً، وما نفعله هو أينما نرى دولة بحاجة للقمح وتستحقه نقوم بإمدادها».

وتابع جايشانكار «وذلك لمنع تحويل الأمر لصالح الدول الأكثر غنى ولديها فرصاً أفضل، فما جرى في اللقاحات لا نريده أن يجري في القمح أيضاً، حيث تلقى الأشخاص الأغنياء اللقاحات بينما ترك الفقراء لمصيرهم».

> **كلام جايشانكار هذا يشكل إعلاناً دولياً جديداً آخر صادر عن الهند، مضافاً إلى إعلانات روسيا والصين، بنشوء وتثبيت موازين قوى دولية جديدة تماماً**

اصطفاف الهند مع الصين أو الولايات المتحدة الأمريكية؟

نقلت المضيفة سؤالاً وجه إلى وزير الخارجية الهندية من أحد المحللين الاستراتيجيين للوضع الجيوسياسي في وول ستريت هو «بحال وصل الحال إلى فرض خيار محدد مستقبلاً، وهو ما نؤمن به كثيراً، هل ستقف الهند لتدعم الولايات المتحدة أو الصين؟ وهو موقف أساسي ومحدد يأتي من الحال التي نواجهها الآن مع روسيا».

قال الوزير الهندي «عند مرحلة ما يجب على أوروبا أن تخرج من هذه العقلية، أن مشاكل أوروبا تعد مشاكل العالم، بينما مشاكل العالم ليست مشاكل أوروبا.. إنني أرى انعكاسات لذلك، هناك رابط يجري وضعه اليوم بين الصين والهند وما يجري في أوكرانيا، لكن الموضوع الهندي- الصيني أقدم بكثير مما جرى في أوكرانيا، الصينيون ليسوا بحاجة أن يقول لهم رئيس أجنبي ما أن يكونوا حادّين معنا أم لا، وبذلك لا أرى هذا الجدال ذكياً، وإنما يخدم النفس فقط [يخدم الأوروبيين]».

وتابع «حول الفكرة بكيفية اتخاذ خيار استراتيجي، سأفعل مثلما يفعل الجميع، سأقوم بدراسة الوضع»

لتقاطعه المضيفة مقدمةً حجتها بالقول «سيكون هناك على الدوام محوران في العالم، وأعتقد أن هناك حقيقة متفق عليها في هذه اللحظات، أن هناك الغرب بقيادة الولايات المتحدة، وهناك الصين، فأين تقف الهند؟».

أجاب جايشانكار «هنا أختلف معك تماماً، فهذا منطق محدد تحاولين فرضه عليّ، وأنا لا أقبل به، لا أعتقد أنه من الضروري عليّ أن أنضم لهذا المحور أو لا، وإذا لم أنضم إليه لا بد أن أكون مع المحور الآخر، لا أقبل بذلك... أعتقد أنني أشكل خمس سكان العالم، وأنا اليوم خامس أو سادس أقوى اقتصاد في العالم.. أعتقد أنني مخول لأتخذ طرفي الخاص، ومخول لحساب مصالحي وانتقاء خياراتي، وخياراتي هذه لن تكون قائمة على صفقات، وإنما كتوازن لقيمي ومصالحي الخاصة، لا توجد دولة في العالم تتجاهل مصالحها».

لتتابع المضيفة بعد ذلك سؤالاً آخر «ما هو موقع الهند من المسرح العالمي؟ إذا تحدثت عن خمس سكان العالم، لا يمكنك بالتالي أن تكون محايداً فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، عدم الانحياز لا يُعد أمراً جيداً... ما هو موقع الهند، فالبقاء محايداً لا يعُد أمراً جيداً كقيادة عالمية».

قال الوزير «لا أعتقد أنني محايد، ألا أتفق معك لا يعني أنني محايد، بل يعني أنني أتخذ موقفي الخاص، ما هي التحديات العالمية؟ إنها التغيّر المناخي، وأعتقد أنني جذريّ جداً في طرحي لحلّ هذا الأمر، وأشكل مثالاً به، وأن أكون ميداناً يتيح الانتقال للتكنولوجيا الخضراء، وهناك الإرهاب، وهناك ظهور نظام عالمي [جديد]، وانظري إلى قضايا الأمن، وأهداف تطوير الاستدامة، إذا أخذت أي جزء أو كل التحديات العالمية ستجدين أن جزءاً من الإجابة عليها يأتي من الهند أو يعود للهند... هناك العديد من الأمور تجري خارج أوروبا، منها ما يتعلق بالكوارث البيئية الطبيعية، ونقوم بالاستجابة لها في الجزء الموجودين به بالعالم اليوم، العديد من الناس ينظرون إلينا اليوم للمساعدة، بينما لم يعد ينظر أحد إلى أوروبا، ولذا فالعالم يتغير ،هناك لاعبون جدد وقدرات جديدة تظهر، العالم لم يعد بإمكانه أن يتمركز حول أوروبا كما كان الحال سابقاً».

تكثيف

ما كان يقوله ويتحدث به وزير الخارجية الهندي، فضلاً عن كونه جديداً بدرجة وضوحه ومعانيه وانتقاداته لأوروبا، فإنه يتعلق تماماً بالفضاء السياسي الجديد الناشئ عن الموازين الدولية الجديدة التي تتبلور اليوم، ومنها الفكرة القديمة والمتماوتة المتعلقة بالأحادية و/أو الثنائية القطبية التي يصعب على الكثيرين- ومنهم المضيفة نفسها كمثال- على أن تفهم التغيّر فيها، وتفهّم أن هذا التفكير وهذه النظرة لم تعد تتلاءم أو تصلح للعالم المعاصر، والذي يُبنى ويتشكل على أساس «التعددية القطبية» والتي تشكل الهند ضمنه أحد أطراف هذه التعددية، وهو جوهر ما كان يتحدث به جايشانكار بأنه ليس على الهند الانضمام او الاصطفاف مع أي من المحورين الأمريكي أو الصيني، فالهند بنفسها تشكل محوراً أيضاً، وأكثر من ذلك أنه: محور موازٍ ومساوٍ للمحور والوزن الأوروبي الذي لم يعد مركزاً عالمياً، وبسياسات جديدة لا تحابي الدول الغنية كمثال النفط الإيراني والفنزويلي أو اللقاحات والقمح، وإنما بسياسات تكافؤ وتعادل وتنمية عالمية، وهذا الحديث لا يعبر عن الهند فقط، وإنما عن مجمل مجموعة دول البريكس التي تضم بالإضافة للهند: روسيا والصين وجنوب إفريقيا والبرازيل.

إن كلام جايشانكار هذا يشكل إعلاناً دولياً جديداً آخر صادر اً عن الهند، مضافاً إلى إعلانات روسيا والصين، بنشوء وتثبيت موازين قوى دولية جديدة تماماً، لا يشكل الغرب فيها جزءاً مركزياً لوحده، ولا تخضع للنظرات والإملاءات الغربية، أو فلسفتها ونظراتها الناتجة عن الموازين القديمة السابقة. ويؤكد مجدداً أن شكل العالم الجديد الذي يتشكل لن يخضع لقوة أو قوتين مسيطرتين، بل إنه يتجه إلى عالم متعدد الأقطاب، ينجح فيه كل واحد من هذه الأقطاب بالتوفيق بين مصالحه ومصالح الآخرين إلى تلك الدرجة التي تتلاشى فيها حدود هذه الأقطاب على حساب المصالح المشتركة لجميع شعوب هذا العالم.

إيران توقع اتفاقاً استراتيجياً جديداً مع فنزويلا

في زيارة فريدة من نوعها وصل- يوم الجمعة 10 حزيران الجاري- الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو إلى العاصمة الإيرانية طهران، حيث استقبله نظيره الإيراني ابراهيم رئيسي في قصر سعد آباد، والتقى لاحقاً مع المرشد الإيراني علي خامنئي، تشكّل الزيارة محطة جديدة في تمتين العلاقة الاستراتيجية بين البلدين، وتحمل رسائل سياسية واضحة.

■ عناب منصور

يرى كلا البلدين فينزويلا وإيران، أنهما تعايشا مع ظروف متشابهة، فكلاهما عانيا من هيمنة الإمبريالية الأمريكية التي حاولت فرض حصار شديد على البلدين بهدف تجويع سكانهما، إلا أن العلاقات بين البلدين- والتي ترافقت مع إرادة سياسية واضحة- سمحت بإيجاد مخارج من العقوبات الأمريكية، وتأتي هذه الزيارة كخطوة جديدة في هذا السياق.

اتفاق استراتيجي

أكد الرئيس مادورو منذ وصوله، أن إيران وفنزويلا تعتبران رائدتان في «بناء النظام العالمي الجديد بلا استعمار وهيمنة أمريكية»، وقال في تصريحات للتلفزيون الإيراني، أن العلاقات بين البلدين كانت نموذجاً للتضامن والدعم المتبادل في الفترات العصيبة».

وقد أعلن البلدان عن توقيع اتفاق استراتيجي شامل للعلاقات يمتد لعشرين سنة، ويشمل مجموعة من القضايا الواسعة، مثل: النفط والطاقة والزراعة والتجارة والسياحة، وأشار الرئيس الفنزويلي، أن البلدين سوف يعززان من تعاونهما العسكري، وتشمل الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين تطوير العلاقات الدفاعية، مما يعد تطوراً ملحوظاً في علاقتهما. وحول هذه الوثيقة الاستراتيجية قال الخامنئي «إن التعاون طويل الأمد يتطلب متابعة الاتفاقات وتنفيذها بصورة كاملة، مشيراً إلى أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية أظهرت أنها تخاطر وتمسك بيد أصدقائها في أوقات الخطر».

مستقبل إيران

مع بدء الحديث عن إمكانية توقيع اتفاق مع إيران والدول الغربية، ظهرت جملة من التحليلات التي أظهرت تخوفاً من إمكانية نجاح الغرب في سحب إيران بعيداً عن التحالف الناشئ في الشرق، وقدر راهن هؤلاء المحللين أن انفتاح إيران على الأسواق الغربية يمكن أن يزيد من فرص نجاح هذه الاستراتيجية، لكن التطور اللاحق لهذه الأحداث، والذي كان عنوانه الأبرز انسحاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من الاتفاق النووية مع إيران، مما عرقل تسوية هذه المسألة حتى اللحظة، سمح- على الرغم من نتائجه السلبية على إيران- بتثبيت أقدامها أكثر في الفضاء السياسي والجغرافي الذي تنتمي له، وسارعت كل من الصين وروسيا بتوقيع اتفاقيات استراتيجية كبرى مع إيران إلى تلك الدرجة التي ارتبطت فيها مصالح هذه الأخيرة أكثر مع حلفائها التقليدين، ويأتي الاتفاق الاستراتيجي الجديد مع فنزويلا- على الرغم من فرق الأوزان- في السياق نفسه، وتحديداً كون البلدان يعدان من المنتجين الكبار للطاقة.

الصورة عالمياً

• قال وزير الدفاع الصيني وي فنغي في مؤتمر شانغريلا للأمن في سنغافورة، «أنه إذا حاول أي جانب فصل تايوان عن الصين، فلن نتردد في القتال، وسنقاتل بأي ثمن حتى النهاية».

• ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الصهيونية، أن «الشاباك» يشارك في التحقيقات بخصوص حرق 18 حافلة للمستوطنين في مدينة صفد المحتلة، مما أدى لإلحاق أضرار شديدة بحركة المواصلات هناك.

• دعا أعضاء البرلمان الأوروبي دول الاتحاد إلى التخلي عن اتخاذ القرار بالإجماع في السياسة الخارجية وقضايا الأمن، والاكتفاء بأغلبية الأصوات، لتسريع الاتفاق على مسائل، مثل: فرض العقوبات.

• قال هنري كيسنجر أنه يجب على الدول الغربية أن تأخذ في الاعتبار المصالح الروسية عند مناقشة تسوية سلمية للوضع في أوكرانيا، من أجل «تجنب زيادة النفوذ الصيني على موسكو».

• قال الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل نوري الدين الطبوبي: إن الإضراب العام المزمع تنفيذه يوم 16 حزيران الجاري ستتبعه خطوات أخرى لضمان حقوق العمال التونسيين.

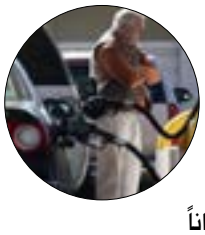

• تجاوز متوسط التكلفة الوطنية لغالون البنزين في الولايات المتحدة مستوى 5 دولارات، في مستوى تجاوز أحياناً أعلى مستوى تاريخي له، والذي كان سجل 5,37 دولار في أزمة عام 2008.

شباب ينطفئ في عالم يشتعل

يكاد لا يخلو يوم من أخبار موت شاب هنا أو انتحار آخر هناك، سواء في وسائل الإعلام أو ما يتناقله الناس بين بعضهم. والمرعب في الأمر أنه موت مفاجئ ومجاني يحكم قبضته في الغالب على شباب صغار في السن نسبياً.

■ إيمان الذياب

في عالم تشتعل فيه الأحداث على وقع انفجار أزمات متعددة ومتنوعة في شكلها ومضمونها، عالم يسوده الذعر وإحساس طاغٍ وعميق بالخوف مما يحمله المستقبل للبشرية جمعاء، يقف الإنسان «الفرد» أمام ذاته مشدوهاً يغمره إحساس عميق بالعجز، رغم كل ما أنتجته الدعاية والإعلام من أوهام عن بطولات فردية «سوبرمانية» لحل المشاكل المتراكمة أمامه.

مازال الناس، في كل مكان وكما كانوا في عصور سابقة، يخافون للأسباب ذاتها، يخافون الموت والمجهول والجوع والمرض والألم.. وكل ما يهدد حياتهم. ولا غرابة في أن يتحول خوفهم هذا إلى سلاح، غالباً ما يُستخدم ضدهم، مما يثبت حقيقة أن زرع الخوف وتكريسه من أقوى الأسلحة وأكثرها فعّالية في الهيمنة على البشر.

يعيش الإنسان المعاصر حالة فريدة من القلق الوجودي، إن صح التعبير، يعبر عنها الشعور الجمعي الذي ظهر في ردّات الفعل تجاه ما يشكل تهديداً لحياته وأمنه وصحته.. وباء كورونا نموذجاً.

ومع ذلك، يتنامى شعور الإنسان الفرد بالعجز، في مفارقة واضحة ترسم حجم ما ينبغي مواجهته من أجل الاستمرار في الحياة.

فعندما لا يجد وسيلة لحماية نفسه وللشعور بالأمان تجاه التهديد الكامن والصريح لحياته، تتضخم عنده ليس فقط حجم الأخطار التي يتعرض لها بل أيضاً مشاعر عجزه وقلقه، لتصبح مشاعر مزمنة تلازمه منذ الصباح وحتى المساء. قلق مشروع على تفاصيل حياته كالصحة وتأمين الغذاء... إلخ. ولكن مع شعور ملازم بفقدان السيطرة على مصيره وانعدام وجود ضمانة فعلية له أو لعائلته، تذهب به في غالب الأحيان إلى التعلق بحلول غير واقعية كالتمسك بالماورائيات، والتعلق بالأوهام السحرية والتعلق والخرافة... وغالباً ما تدفعه مشاعره المتنازعة بين رغبة في مجابهة ما يعترض سبيله من جهة، والرضوخ والخضوع من جهة أخرى، إلى الشعور بالدونية ثم العجز فيختل توازنه إلى حد اعترافه الضمني أو الصريح بانعدام قيمته كإنسان. وتكثر في هذه الحالة الميول الانتحارية النابعة من تفاقم مشاعره واختلاطها، وعدم قدرته على فهمها مما يؤدي به إلى حالة من العدوانية والقسوة على ذاته سواء بشكل صريح أو رمزي.

أبناء الأزمة

ثمة من يحاول إقناع السوريين عموماً والشباب ضمناً بأنهم مصدر الشرور والسبب وراء ما يحدث من مآس يعيشها شعب اكتوى بنيران أحداث السنوات الماضية وما حصل فيها من عنفٍ ودمار وتبدلات استثنائية في السياسة والاقتصاد والثقافة والبنية الاجتماعية.. إلخ. وثمة من صدق الدعاية التي حِيكت ضده، فانطفأ في عالم يشتعل.

ثمة من يحاول إقناع السوريين عموماً والشباب ضمناً بأنهم مصدر الشرور والسبب وراء ما يحدث من مآس وثمة من صدّق الدعاية التي حِيكت ضده.. فانطفأ في عالم يشتعل

يعيش الشباب السوري حالة انكسار مؤقتة، ولكنها حادة بشكل كبير فمن ناحية تزعزعت البنية الاجتماعية الحامية للفرد وبدأت بالتفسخ، ولم يُنتج البديل المطلوب بعد في مجتمع يرفض الفراغ كغيره، ومن ناحية أخرى لعبت التغيرات الحاصلة على المستوى السياسي والاقتصادي وحتى العسكري دوراً في زعزعة البنية النفسية والفكرية خاصة لأولئك الشباب الذين ولدوا قبيل انفجار الأزمة أو خلالها، وهؤلاء يتمتعون بصفة فريدة وهي أن ذكرياتهم مرتبطة فقط بالأزمة وما حدث خلالها، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان إحداث تحول في نمط الحياة التي يعيشونها ونمط علاقتهم بالواقع وسلوكهم تجاهه، رغم أن المطلوب بالذات هو تقديم نمط حياة جديد يقوم على إعادة ربط الإنسان بواقعه وإعطائه دوراً حقيقياً يتخطى المنهج السائد ويذهب نحو أبعاد جديدة لمستقبل أفضل.

الأمل المؤجل

«إن الزمان جدلي وليس تسلسلي يذهب من الماضي إلى المستقبل مروراً بالحاضر باتجاه واحد جامد» حسب ما يؤكده د. مصطفى حجازي في كتابه «مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور». فالماضي والحاضر والمستقبل تشكل الأبعاد الثلاثة لما يسميه «الديمومة أي للتجربة الوجودية المعاشة زمنياً».

إن شعور الإنسان بعجزه وعدم قدرته على التحكم في مصيره مرتبط بالزمن «ماضياً وحاضراً ومستقبلاً» وما يحدث فيه من أفراح وآلام، فالحاضر يؤثر بخصائصه في تجارب الإنسان الماضية منها والمستقبلية، وفي إدراكنا لها، وكل من هذه الأبعاد، يتحدد بالبعدين الآخرين ويحددهما في آن معاً مما يجعلنا نعيش الزمن في كل لحظاته كوحدة كلية لها لونها المميز.

آلام الماضي تؤثر في الحاضر والمستقبل فتجعلهما أشد وطأة وأكثر مدعاة للقلق، بينما تدخل أفراح الحاضر التفاؤل على المستقبل وتخفف من معاناة الماضي مما ينعكس سلباً أو إيجاباً على المرحلة كلها.

هنا تأتي الإجراءات والقوانين المتخذة ضد الناس في عيشهم وحرياتهم لتعزز حالة الانكسار عند الناس عموماً والشباب خصوصاً من خلال جعل الحاضر أسوداً في أعينهم، لا يمكن تجاوزه أو الفكاك من سطوته. وكلما ازدادت مصاعب الحياة هذه كلما زاد الاحتقان الشعبي وأصبح مزمناً، الاحتقان ذاته الذي كان أحد أسباب انفجار الأزمة، ومازال اليوم يتراكم ويزداد بعد أن تضاعفت أسباب الشكوى، وعدم الرضا والشعور بالغبن والغضب.

يمكن لهذا الأخير «الغضب» أن يصبح قوة محرّكة لتحقيق مطالب محددة وتقديم حلول للمشاكل العالقة. عندما يتسنى لهذا الغضب أن يُوجّه نحو من يستحقه فعلاً بدل أن يبقى هكذا، يتأجج في النفوس ويذهب بالبعض إلى إزهاق روحه أو الموت قهراً!

يمكن التحرر من قيود اللحظة «الحاضر» فتصبح التجربة المباشرة مع الألم مخرجاً بدل من أن تكون قاتلة.

مسلسل صيني عن حركة الثقافة الجديدة

أعادت مجموعة من القنوات الفضائية ومنصات المسلسلات وقنوات يوتيوب الصينية والعربية مثل قناة الصينية العربية بث مسلسل «عصر الصحوة» خلال الفترة الحالية، وتدور أحداث المسلسل عن مرحلة محددة من تاريخ الصين في بداية القرن العشرين. فترة حركة الثقافة الجديدة.

نشطت حركة الثقافة الجديدة في الصين بين عامي 1915– 1921، وهي الحركة التي مهدت لظهور الحزب الشيوعي الصيني عام 1921. حيث تشكلت مختلف التيارات في هذه الحركة من خلال المجلات ومنتديات القراءة والنقاش والأنشطة الجامعية بين الأساتذة والطلاب، وتطورت خلال حركة الثقافة الجديدة أولى المنظمات الطلابية والعمالية، وظهرت التيارات الماركسية والفوضوية والجمهورية والكونفوشيوسية الملكية المحافظة، والتيار المتأثر بالرأسمالية الأمريكية، والتيارات الأدبية المختلفة. بعد ثورة 1911 ونشوء الجمهورية 1912، وخلال الحرب العالمية الأولى 1915، نشأت حركة الثقافة الجديدة التي يتحدث عنها مسلسل «عصر الصحوة» بتأثير الظروف الجديدة في الصين والعالم. وكانت ثورة أكتوبر الاشتراكية 1917 ونتائج مفاوضات السلام في باريس 1919 نقاط تحول في هذه الحركة. فثورة أكتوبر زادت من انتشار الأفكار الماركسية في صفوف الحركة ونشوء المنظمات العمالية الأولى، أما النتائج المخزية لمفاوضات السلام التي أدت إلى إلحاق المزيد من الأراضي الصينية بالاستعمار، فقد فجرت احتجاجات الطلاب، وازداد التمايز بين مختلف تيارات الحركة خلال النقاشات والصراع الدائر في الصين.

يبلغ عدد حلقات المسلسل الذي أنتج في العام 2021 بمناسبة مئوية الحزب الشيوعي الصيني 43 حلقة، وتتوفر الترجمة على منصات وقنوات البث بعشرات اللغات منها العربية والفارسية والتركية والإنكليزية والكردية وغيرها. وبالإضافة إلى السياق التاريخي الذي يعالجه المسلسل، تصور مختلف الحلقات الحياة اليومية للشخصيات الرئيسية المؤثرة في تلك الفترة وحياة عائلاتهم. كما يصور المسلسل حدة النقاشات الفكرية بين مختلف التيارات، والتحالفات المرحلية التي تنشأ بين فترة وأخرى، ظروف نشوئها وتفككها. وبعد ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا عام 1917، تسارعت الأحداث في الصين لتؤدي في النهاية إلى تأسيس الحزب الشيوعي الصيني عام 1921.

أخبار ثقافية

مدرج فارس زرزور

تقديراً لمسيرته الثقافية والأدبية وتكريماً لمواقفه الوطنية، أطلق اسم الكاتب فارس زرزور «1930– 2003»، أحد أهم كتاب الأدب الروائي السوري في القرن العشرين، على مدرج المركز الثقافي العربي في منطقة الميدان «دمشق» وذلك ضمن ندوة ثقافية. حملت هذه الندوة عنوان «فارس زرزور. فارس الرواية السورية» وعرض فيلم وثائقي تناول محطات من حياته الأدبية والثقافية التي أغنى من خلالها المكتبة السورية والعربية بالعديد من الإصدارات الروائية والقصصية. ووجاء في الندوة أن فارس زرزور يعتبر المؤسس الفعلي للرواية التاريخية.

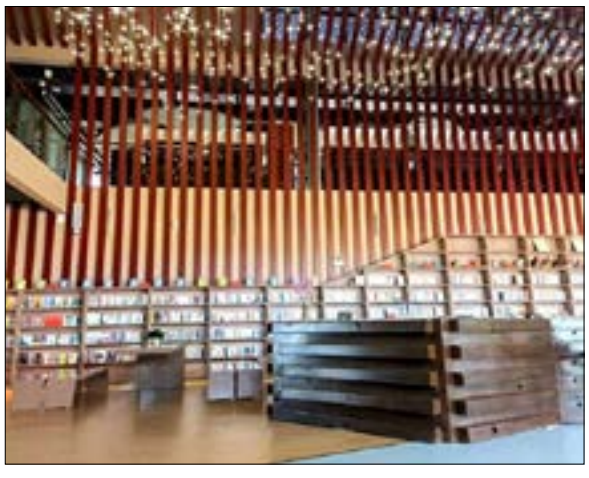

أول مكتبة صحراوية

أعلنت مدينة تشونغوي بمنطقة نينغشيا القومية الذاتية الحكم شمال الصين يوم 8 حزيران الحالي عن أول مكتبة صحراوية تم تصميمها لتتسع لحوالي 40000 مجلد، وتبلغ الدفعة الأولى من الكتب من مختلف الأنواع ما يقرب من 10000 مجلد، وتوفر خدمة تجربة «قراءة سعيدة» على مدار 24 ساعة لزوار المكتبة. ومنذ بداية هذا العام، قامت مدينة تشونغوي ببناء ما مجموعه 48 مكتبة ومساحة للقراءة، مما يوجه المواطنين باستمرار لتعزيز القراءة وبناء نظام خدمة القراءة العامة حسب الصحيفة الشعب اليومية.

كانوا وكنا

في حزيران 1951، نشطت حركة أنصار السلم السورية في التوقيع على نداء مجلس السلم العالمي لضمان السلم في العالم ومنع اندلاع حرب عالمية ثالثة. وقد وقع على النداء 300 مليون شخص في العالم، وفي سورية 60 ألفاً حتى حزيران 1951.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/06/12» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

عين «أودين»: تطوير أسلحة الجبهة الفكرية كحاجة ملحّة للعالم الجديد

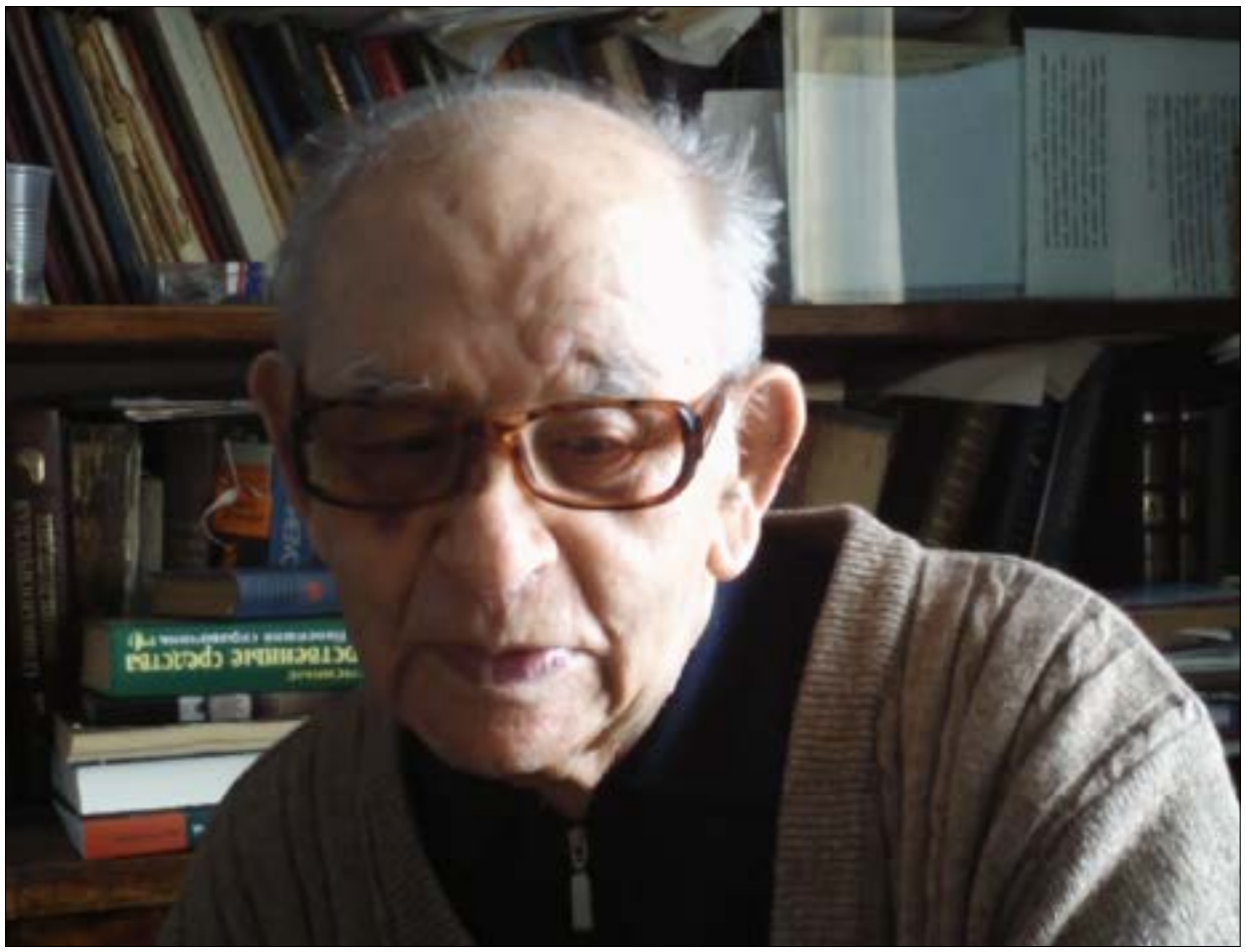

في مقدمة كتابه «تطور الفكر الفلسفي» الصادر بالعربية عن دار الطليعة بيروت «1988»، ترجمة سمير كرم عن الكتاب الصادر عن دار التقدم موسكو 1978 «والمترجم إلى عدة لغات»، يحاول ڤيودور أوزيرمان أن يوضّح ضرورة البحث في تاريخ الفلسفة ضمن ما يسميه العلم الفلسفي التاريخي. وموضوع هذا العلم هو الفلسفة نفسها، والمشكلات التي هي ليست جزءاً من الفلسفة بوصفها هكذا، كالمشكلات التاريخية لبزوغ وتطور الفلسفة، والظروف الاجتماعية التي ترتكز عليها الفلسفة موضوعياً، والجذور المعرفية للفلسفة. وأويزرمان الذي عاش أكثر من قرن من الزمن «1914-2017» بقي مدافعاً عن المادية التاريخية والماركسية بشكل عام حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ما جعل فضاء الأكاديميا والسياسة يعتبره من «الحرس القديم». هو عامل المصنع قبل دراسته، ومتطوعاً في الجيش الأحمر خلال الحرب، ولاحقاً مساهماً أساسياً في تطور الفكر الفلسفي ومنهجياته وبحوثه في الاتحاد السوفياتي، وشخصية أساسية في الثقافة السوفياتية. ويقول أوزيرمان إن هدف العلم الفلسفي التاريخي هو التقدير النقدي لعملية تطور المعرفة الفلسفية كعملية مشروطة تاريخياً، وإدراكها لذاتها. هو يسميها فلسفة الفلسفة أو- بتعبير أدق- ما وراء الفلسفة Metaphilosophy، كمكافئ لما يسمى «فلسفة العلم» أو «علم علم» الذي يعالج التطور التاريخي للعلم وقوانينه.

■ د. محمد المعوش

ويؤكد أوزيرمان أن هكذا علم لا يمكن أن ينطلق إلا من موقع المادية التاريخية نفسها ومقولاتها، لا من موقع تجريبي طبعاً. ويعالج أوزيرمان عدة قضايا في الكتاب منها «الفلسفة كشكل نوعي للإدراك» و«الفلسفة كوعي ذاتي للحقبة التاريخية» وأصل فكرة الفلسفة وعلاقتها بالعلم ومعنى السؤال الفلسفي، إلخ.

العلم الفلسفي التاريخي في فهم الوعي الراهن

اليوم، تكمن أهمية النقاش الذي يقوم به أويزرمان بتفكيك وفهم الوعي الخاص بهذه المرحلة. هذا الوعي الذي هو القاعدة المادية والأرضية التي يجري عليها الصراع الأيديولوجي، وما يتضمنه ذلك من مقولات وأدوات ومواد تستخدمها وتوظفها قوى العالم القديم لصالح تدمير القوى الحية ووعيها. إذاً، تكمن أهمية النقاش في فهم تطور الجوانب والملامح الفلسفية للوعي في هذه الحقبة، ونقصد هنا الوعي الاجتماعي ككل، وليس وعي فئة معينة يهمها الموضوع الفلسفي بشكل خاص. فهذا الفهم وحده يسمح بخوض المواجهة الضرورية على مستوى الصراع الفكري الأيديولوجي الثقافي. ويسمح بحشد الطاقات والمواد التاريخية «الرموز والسرديات والمنتج الثقافي والعلمي والتراثي» لصالح الإجابة على الأسئلة التي تتولد في الوعي الاجتماعي اليوم. الإجابة عنها كضرورة لبناء العالم الجديد وحماية الوعي الاجتماعي للملايين من توظيفه لصالح قوى العالم القديم باتجاه البربرية.

قضايا متعددة والقضية المحورية

ضمن هذا الإطار في فهم ملامح الجوانب الفلسفية للوعي الاجتماعي في هذه الحقبة هناك العديد من القضايا التي يمكن الإضاءة عليها. ولكن سنحاول سريعاً المرور على العامود الفقري الذي يشكل الحامل لـ«قضية الفلسفية» في الحقبة الحالية. هذا المحور الذي تدور حوله باقي القضايا والأسئلة الفرعية للوعي. وللدقة يمكن القول، إنه المحور الجاذب لباقي القضايا وجامعها وضابط حركة تطورها. هذا المحور هو كون العالم الاجتماعي المادي صار موضع تدمير شامل. فالحياة على الأرض وصلت إلى مرحلة الانقراض. وهذا السياق التاريخي كشرط لتطور الفكر، ومعه تطور الفكر الفلسفي، بالترافق مع التوسع وتعاظم وزن الوعي في العقود الماضية، أي توسع هامش تطور الوعي لدى الملايين حول العالم، حيث لم يعد التفكير حكراً على النخبة فقط، نقول هذا السياق التاريخي يسمح بتطور السؤال الفلسفي لدى قوى اجتماعية واسعة حول الوجود ومعناه والموقع منه. فالوعي اليوم يواجه مسألة فنائه، وهو هنا بالضرورة صار واعياً بذاته. أما باقي الملامح الفلسفية للوعي تدور حول هذا السؤال. هذا يقلص مساحة عمل الفكر الرجعي المظلم لصالح ترويج مختلف المذاهب الفلسفية المثالية التي تخطاها الزمن. فهو يعمل على تقديم «حلول» فلسفية وهمية تساعد على تعطيل الوعي وتجريده من قوته الفاعلة، بدءاً من التيارات العدمية، ووصولاً إلى المذاهب الذاتية التأملية وتضخمها «كاليوغا وغيرها من البحث عن إطلاق طاقة الحياة» ومختلف أنواع الممارسات الفردية الانعزالية بمعزل عن الفعل الاجتماعي السياسي العام. وهنا بالتحديد تكمن ضرورة دخول المشروع الفكري الثوري على ميدان هذا الصراع، وهذا بالتحديد ما يزال مفقوداً على المستوى العالمي.

الآلهة الأسطورية هي آلهة إنسانية الحضور والمعاناة تموت وتمرض متعددة وتتصارع فيما بينها وتتمايز حسب الوظائف التي تقوم بها «الحكمة- الجمال- الذاكرة- الحرب- الأرض- النور- الحياة...»

عودة الأسطورة المبكرة كمادة ثورية

عودة إلى منهجية أوزيرمان حول علم الفلسفة التاريخي، من المواد التي يمكن أن تشكل دافعاً للهجوم الثوري اليوم هو بالضرورة استعادة نقيضه للتراث الفلسفي التقدمي والجوانب المادية من المذاهب الفلسفية، في مواجهة الاستعادة الرجعية للجوانب المثالية والأكثر ظلامية. وهذا بدهي وحاصل في الكتابات الفلسفية والبحوث حولها، ولكنه مهم اليوم في السردية العلنية للمشروع الثوري. ولا نقول هنا بالنقاش الجاف الأكاديمي التاريخي، بل تكثيف هذا الإنتاج وضغطه لصالح جذب وتمليك الوعي الاجتماعي المواد الكافية للدفاع عن نفسه في وجه الحاضر المضطرب وتحديداً قضية انفتاح التاريخ على الإنهيار.

ومن هذه القضايا التاريخية هي الأسطورة والجرعة المادية والإنسانية التي تتضمنها «حتى لو أخذت شكل الأسطورة». فالأسطورة هي شكل مبكر للتفكير الفلسفي قبل أن ينفصل الوعي عن لبوسه الإنساني المادي ليشكل تيارات مثالية مجردة وصافية. فالآلهة الأسطورية هي آلهة إنسانية الحضور والمعاناة، تموت وتمرض، متعددة وتتصارع فيما بينها. وتتمايز حسب الوظائف التي تقوم بها «الحكمة، الجمال، الذاكرة، الحرب، الأرض، النور، الحياة...». هذا التمايز يسمح بتقديم علاقات بينية ضمن الوظائف، شكل مبكراً استنتاجات حول العلاقات الموضوعية للمجتمع والمعاناة الإنسانية. ومن هذه العلاقات الموضوعية يمكن ذكر مثال أساطير شعوب وثنية مختلفة ربطت قضية المعاناة بالبصيرة والمعرفة. قضية الخسارة والتضحية كضرورة للعلم والفهم المجرد والعميق. هذه الأساطير هي بذور ما عرفناه لاحقاً من جدليات أنضج لدى هيغل في قوله إن الحياة تكمن في التناقض، وولادة الكلّي الحي تكمن في التعامل مع الموت والنظر في وجهه. وهذا بالضبط الجانب التقدمي من هذه القضية اليوم، كنقيض لعقل العدمية والهروب والتأمل الذاتي في إدارة الوجه بعيداً عن الألم والغرق في مستنقع البربرية العقلية والفراغ الروحي. هنا يمكن مثلاً ذكر أسطورة أودين أبو الآلهة لدى قبائل الشمال الأوروبي. أودين الذي تطلب منه أن يضحي بعينه اليمنى حتى يقدر على رؤية المستقبل وأن يرى المخفي من الواقع. هذا مثال بسيط حول المواد التي يجب بعث الحياة فيها. ولكن هذا كله يجب أن يكون محمولاً على مشروع ملموس يجيب عن الأسئلة الفلسفية المطروحة، لا بشكل فلسفي مجرد، بل بشكل ملموس ضمن نمط حياة وعلاقات مادية تشكلّ نقيضاً للنمط المفرغ الاغترابي المظلم الذي يقود الجميع نحو البربرية والانقراض. فـ«عين أودين» التي ضحى بها من أجل المعرفة والوعي هي تكثيف جمالي لقضايا فلسفية راهنة كما قلنا، وهذا التراث المكثف الذي ظهر لاحقاً على شكل شعر ورواية ومسرح، هو دفاعات التاريخ لصالح جبهة الحياة.